جامعة العقيد الحاج لخضر – باتنة –

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية وآدابها

البنية التركيبية للمركَّب الفعلي في العربية

مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها
تخصص : لسانيات اللغة العربية

إعداد :
عبد العزيز زرقي

إشراف :
د . عز الدين صحراوي

لجنة المناقشة :

- د. الجودي مرداسي أستاذ محاضر جامعة الحاج لخضر- باتنة - رئيسا
- د. عز الدين صحراوي أستاذ محاضر جامعة الحاج لخضر- باتنة - مشرفا ومقررا
- د. صلاح الدين ملاوي أستاذ محاضر جامعة محمد خيضر- بسكرة - عضوا

السنة الجامعية ٢٠٠٩ - ٢٠١٠

سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم

الإهداء

إِلَى مَنْ تَحَدَّتْ خُطُوبَ الزَّمَانْ ..
وَلَمْ تَشْكُ يَوْماً كَثِيرَ الجِرَاحْ !
هِيَ الدِّفْءُ يَغْمُرُنِي وَالحَنَانْ ..
زَمَانَ الطُّفُولَةِ فِي حُضْنِهَا ..
إِلَى أَنْ أَنَالَ الرِّضَا وَالنَّجَاحْ ..
وَلِيداً تَقَرُّ بِهِ عَيْنُهَا .

* * *

إِلَى رُوحِ مَنْ كَانَ نُوراً
يُضِيءُ طَرِيقِي وَيَجْلُو الهُمُومْ !
وَأَوصَى بِقَوْلٍ بَلِيغٍ :
بُنَيَّ تَعَلَّمْ ..
فَمَا الفَضْلُ إِلاَّ لأَهْلِ العُلُومْ .

* * *

إِلَى إِخْوَتِي ...
فَهَذَا سَعِيدٌ وَذَاكَ عُمَرْ
وَمَنْ أَخَذَتْهُمْ أَيَادِي القَدَرْ !
لَهُمْ جَنَّةُ الخُلْدِ إِنْ شَاءَ رَبِّي
فَنِعْمَ المُجَازِي لِمَنْ قَدْ شَكَرْ .

* * *

وَأُخْتَايَ أُهْدِيهِمَا الجُهْدَ وَرْداً !
يَفُوحُ شَذَاهُ رَبِيعَ العُمُرْ !
هُمَا دُرَّتَانِ تُنِيرَانِ دَرْبِي ..
فَهَذِي عَرُوسُ البِحَارِ ،
وَتِلْكَ ضِيَاءُ القَمَرْ .

إِلَى رُوحِ بَحْرِ العُلُومْ !

فَقِيهِ الجَزَائِرِ فِي الأَلْسُنِيَّة !

أَعَبْدَ الحَمِيدِ جَزَاكَ الإِلَه

عَلَى حُسْنِ دَرْسِكَ لِلْعَرَبِيَّة .

عَسَى أَنْ يَكُونَ بِقَبْرِكَ رَوْضٌ ..

فَكَمْ قَدْ مَحَوْتَ مِنَ الجَاهِلِيَّة .

* * *

إِلَى كُلِّ مَنْ كَانَ عَوْناً ..

وَأَسْدَى النَّصِيحَةَ ؛ كَيْ أَسْتَمِرْ !

فدَرْبُ العُلُومِ طَوِيلٌ عَسِيرٌ !

وَمَا الصَّبْرُ إِلاَّ عَتَادُ السَّفَرْ !

أَخُصُّ بِذِكْرٍ :

شُيُوخِي

مَنَابِعَ عِلْمِي

وَصَحْبِي

جلاَءَ الحَزَنْ

لَهُمْ مِنِّيَ الشُكْرُ والإِعْتِرَافْ

بِفَضْلٍ كَبِيرٍ وَخَيْرٍ أَعَمْ

* * *

وَلِلَّهِ رَبِّ البَرِيَّةِ حَمْدِي

عَلَى أنْ حَبَانِي بِخَيْرِ النِّعَمْ

وَوَفَّقَنِي فِي مَرَاحِلِ بَحْثِي

وَيَسَّرَ إِنْجَازَ هَذَا العَمَلْ

فكَانَ بِفَضْلِهِ خَيْرَ مُعِينٍ

وَكُنْتُ بِهَدْيِهِ عَبْداً شَكَرْ .

شكر وعرفان

إلى روح
الأستاذ الفاضل عبد الحميد دبَّـــــــاش
عرفاناً وتقديراً واحتراماً .

اقتبسنا من فيض علمه نورا

نهتدي به في مسيرة بحثنا

نرجو أن يكون ما بذله من جهد في ميزان حسناته .

إلى

أساتذة اللغة العربية بجامعة باتنة

كنتم شموعا مضيئة أنارت لنا الطريق

و دون أن أنسى

أعضاء لجنة المناقشة

على ما قدَّموه من نقد بنَّاء لهذا البحث

دمتم جميعا في خدمة اللغة العربية والبحث العلمي فيها

الفهـرس العام

مقدمـة

مقدمــة :

الحمد لله الذي جعل اللغات وسيلةً للتواصل بين بني البشر ، بها ينقل أفراد كل مجتمع أفكارهم ويتفاهمون فيما بينهم ، واختار العربية لتكون لغةَ الرسالة الخاتمة فقال: ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيًّا ﴾(القرآن الكريم ، ١٢/٢) . ثم الصلاة والسلام على من أُوتيَ جوامعَ الكلم فكان أفصحَ العرب وأحسنهم بيانا وبعد :

يسعى هذا العمل إلى دراسة البنية التركيبية للمركب الفعلي في العربية ، وذلك بتعيين عناصره وتحديد العلاقات القائمة بين هذه العناصر ، وهو ذو صلة بالنظرية التركيبية التي وضعها اللغوي الفرنسي كريستيان توراتيي (Christian Touratier) ، وقام بشرحها وتوضيح أسسها ومنطلقاتها في محاضراته وأعماله المنشورة في المجلات والدوريات المتخصصة ، وقد قام هو وتلامذته بتطبيق هذه النظرية على لغات مختلفة ، لكن استخدامها في التحليل التركيبي للجملة العربية نادر ؛ بسبب تركيز اللغويين العرب على النظرية التحويلية التوليدية للغوي الأمريكي نوام تشومسكي (Noam Chomsky) .

إنَّ مفهوم المركَّب الفعلي له أهمية كبيرة في التحليل التركيبي للجملة الفعلية ، غير أن هذا المفهوم لا وجود له في اللغويات العربية القديمة ؛ إذ اقتصر النحاة على بيان أثر الفعل ودوره في تحديد العناصر الفرعية في الجملة ، دون أن يجمعوا هذه العناصر في وحدة لغوية واحدة نواتُها الفعل . أما اللغويون العرب المحدثون فقد استخدموا هذا المفهوم ، لكنهم اختلفوا فيه اختلافا كبيرا ، ولم يُولوه العناية التي يستحقها على المستويين النظري والتطبيقي .

ويكتسي هذا الموضوع **أهميتــه** من أهمية علم التراكيب في الدراسات اللغوية ، ومن جِدَّة الطريقة المعتمدة في التحليل التركيبي للجملة العربية ، و **الهدف** منه هو تقديم مفهومِ المركَّب الفعلي ، وإبرازُ دور هذا المركَّب في بنية الجملة العربية ، والتعريفُ بإحدى النظريات اللسانية الحديثة وتطبيقُها في التحليل التركيبي للجملة العربية ، وفي هذا محاولة لإثراء علم التراكيب العربي وتعميقه .

وقد وقع **اختياري** على هذا الموضوع لاعتبارات شتى هي :

١- كونه موضوعا جديدا لم يعنَ به إلاَّ قلَّة من الدارسين .

٢- إبراز أهمية المركَّب الفعلي في التحليل التركيبي للجملة العربية .

٣- ندرة الدراسات التطبيقية على اللغة العربية .

٤- التعريف بنظرية لغوية حديثة وتطبيقها على العربية .

٥- محاولة إثراء الدراسات التركيبية في اللغة العربية .

وتمحورت **إشكالية** هذا البحث حول الأسئلة الآتية :

١- ما هو مفهوم المركَّب الفعلي ؟

٢- ما هو دور المركَّب الفعلي في بنية الجملة العربية ؟

٣- ما هي العناصر التي يتألف منها المركَّب الفعلي في الجملة العربية ؟ و ما هي الوظائف التي تشغلها هذه العناصر؟

٤- ما هي الأنماط المختلفة لهذا المركَّب في العربية ؟

وقد حاولت الإجابة عن هذه التساؤلات ملتزما **خطة بحث** تضمنت : مقدمة ، وتمهيدا ، وثلاثة فصول ، وخاتمة ، إذ صدَّرت الموضوع بتمهيد عن « **مفهوم الجملة العربية** » ، تعرَّضت فيه للجملة وأنواعها عند النحاة العرب ؛ لأن الجملة هي المجال العام لهذه الدراسة ، فلا بد من تحديدها مصطلحا ومفهوما بوصفها الوحدة الكبرى في التحليل التركيبي ، وكان صلب الموضوع فصلين نظريين وفصلا تطبيقيا ، وعنونت الفصل الأول بـ « **تحليل الجملة العربية إلى المؤلفات المباشرة** » ، واشتمل على ثلاثة مباحث ؛ عرضت في الأول الطريقة التي اقترحها اللغوي الأمريكي بلومفيلد (Bloomfield) في تحليل الجملة إلى مؤلفاتها المباشرة ، وقام بتطويرها اللغوي الفرنسي ك . توراتيي ، فذكرتُ المصطلحات المستعملة في هذه النظرية ، وحدَّدت الأسس التي ينبني عليها هذا التحليل التركيبي ، ثم بيَّنت انقسام الأبنية إلى نمطين هما البناء الدخولي والبناء الخروجي ، وفي المبحث الثاني ذكرت الطرق المختلفة لتمثيل التحليل إلى المؤلفات المباشرة بيانيا ، مركِّزا على التمثيل الذي اقترحه اللغوي الأمريكي تشومسكي (Chomsky) والمتمثل في المشجَّر ، كما ميَّزت بين الأصناف والوظائف ، ووضحت مفهوم النقصفة ،

وعرضت في المبحث الثالث لبنية الجملة العربية بنوعيها الاسمية والفعلية ، وذلك ببيان كيفية ترابط عناصر كلٍّ منها فيما بينها .

أما الفصل الثاني فكان بعنوان : **المركَّب الفعلي وأنماطه** ، وتضمن ثلاثة مباحث ، كان الأول خاصا بتحديد مفهوم المركَّب الفعلي ، فعرَّفت هذا المركَّب ، وحاولت بيان أثر تعدية الفعل في بنيته ، كما أشرت إلى ظاهرة تقطع هذا المركَّب في الجملة الفعلية العادية ، وبيَّنت في المبحث الثاني انقسام المركَّب الفعلي إلى نوعين أحدهما دخولي والآخر خروجي ، وفي المبحث الثالث ميَّزت بين مفهومي قدرة الفعل وتعديته ؛ وذلك استنادا إلى نظرية اللغوي الفرنسي لوسيان تينيير (Lucien Tesniere) في الفعل ومفاعلاته . وفي الفصل الثالث درست بنية هذا المركب ، وذلك بتعيين عناصره وتحديد العلاقات القائمة بينها ، ثم قمت بحصر بنياته المختلفة في العربية ، فكانت ستة أنماط أساسية من خلال تحليلي لملفوظات بسيطة التركيب ، وأنهيت البحث بخاتمة سجَّلت فيها بإيجاز النتائج التي توصلت إليها في هذه الدراسة .

واقتضى عرضُ هذه المفاهيم النظرية المختلفة وتحليلُها **المنهجَ الوصفي التحليلي** ، كما اقتضى التحليلُ التركيبي للجمل المختلفة وتحديد بنياتها نفسَ المنهج ، فكان الوصف والتحليل أداتين إجرائيتين استفدت منهما في الجانبين النظري والتطبيقي . أما الإطار العام لهذا العمل فهو نظرية اللغوي الفرنسي كريستيان توراتيي (Christian Touratier) ، وهي نظرية **وظيفية** ترى في التركيبية دراسة لبنية الجملة من حيث تحديد وحداتها والعلاقات التي تترابط وفقها هذه الوحدات ، فحددت بالاستناد إلى هذه النظرية عناصر المركب الفعلي والوظائف التركيبية التي تشغلها هذه العناصر .

وقد واجهتني أثناء إنجاز هذا البحث **صعوبات** عدة تمثلت في :

١- صعوبة الترجمة من المراجع الأجنبية خاصة ترجمة المصطلحات .

٢- ندرة المؤلفات النظرية والتطبيقية الخاصة بالنظرية التركيبية .

٣- عدم توافر دراسات بالعربية في هذا المجال .

وفي ختام هذه المقدمة أتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل عبد الحميد دباش – رحمه الله – على ما بذله من جهد خالص ، وعلى ما أبداه من نصائح وتوجيهات قيِّمة أثناء إشرافه على هذا البحث ، كما أشكر أساتذة اللغة العربية بجامعة باتنة على ما قدَّموه من معارفَ مفيدة ، وعلى تشجيعهم وتحفيزهم لنا على البحث ، ودون أن أنسى أعضاء لجنة المناقشة على ما قدَّموه من نقد بنَّاء لهذا البحث ، كما لا يفوتني تقديم الشكر إلى كل الإخوة والأصدقاء الذين لم يبخلوا بدعائهم ودعمهم المعنوي ، وأتمنى أن أكون عند حسن ظنهم جميعا ، راجيا من الله عز وجل أن يكون هذا العمل خالصا لوجهه الكريم ، وأن يسهم في خدمة لغة كتابه المنزل على خاتم الأنبياء والمرسلين ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين ، والحمد لله رب العالمين .

تمهيد

مفهوم الجملة العربية

١- تعريف الجملة :

لم يتبلور مصطلح خاص بالجملة في المصنَّفات النحوية الأولى ككتاب سيبويه ، ولعلّ أوّل من استعمل مصطلح " الجملة " المبرّد في كتابه المقتضب ، فقد ورد أثناء حديثه عن الفاعل في قوله : « وإنّما كان الفاعل رفعا لأنّه هو والفعل جملة يحسُن عليها السكوت وتجب بها الفائدة للمخاطب ، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر »(المبرد ، ١٩٩٩ ، ٥٥/١) ، فالجملة عنده ما تركَّب من فعل وفاعل أو مبتدإ وخبر . وشاع استعمال هذا المصطلح بعد ذلك في كتب النحاة ، مرادفاً للكلام عند بعضهم ؛ لأنَّهم اشترطوا الإفادة في كليهما ، واعتمدوا عليها كأساس في تعريفهم للجملة ؛ يقول ابن جني : « أمَّا الكلام فكلُّ لفظ مستقلٍّ بنفسه مفيدٍ لمعناه وهو الذي يسمِّيه النحويون الجُمَل »(ابن جنِّي ، د ت ، ١٧/١) . بينما فرَّق الرَّضي وابن هشام بين الجملة و الكلام ، فرأى الأول أنَّ الكلام ما تضمَّن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته ، وأنَّ الجملة ما تضمَّن الإسناد الأصلي وإنْ لم يكن مقصودا لذاته (انظر: الأستراباذي ، ١٩٩٨ ، ٣١/١-٣٢) . أمَّا الثاني فقد اشترط الإفادة في الكلام فعرَّفه بقوله : « الكلام هو القول المفيد بالقصد ، والمراد بالمفيد ما دلَّ على معنى يحسن السكوت عليه »(ابن هشام ، ٢٠٠٤ أ ، ٥٠٥/٢) ، والجملة عنده أعمُّ من الكلام إذ « شرطه الإفادة بخلافها »(المرجع نفسه) . ووصل الرضي وابن هشام بذلك إلى النتيجة نفسها « فكل كلام جملة ولا ينعكس » ؛ لأنَّ الإفادة ليست شرطا لازما في الجملة عندهما ، بل يُشترط فيها الإسناد سواء أفاد أم لم يُفد .

وبالرغم من شيوع مصطلح الجملة إلاَّ أنَّ النحاة القدامى لم يَدرُسوا الجملة لذاتها ولم يولوها العناية التي تستحقُّها كأساس للدرس النحوي ، ويتجلَّى ذلك في عدم إفرادها بمؤلَّفات مستقلة وعدم تخصيص أبواب لها في مصنَّفاتهم ، فقد « شُغِلوا عن دراسة الجملة دراسةً تُشعر بتميُّزها واستقلالها بمعرفة الإعراب »(حماسة ، ٢٠٠١ ، ١٧) . والإعراب يتمحور حول الكلمات المفردة ؛ لذلك لم يهتمُّوا بالجملة إلاَّ في حدود إمكان تعويضها بالمفرد ؛ و قد أشار عبد القادر المهيري إلى« أنَّ دراسة الجملة كانت رهينة دراسة المفردات لا يُكترث لها إلاَّ إذا أمكن لها أن تُعوِّض المفرد »(المهيري ، ١٩٦٦ ، ٣٦) ، وهذا ما يفسِّر تقسيم الجمل عندهم إلى جمل لها محل من الإعراب وجمل لا محل لها من الإعراب .

يُستثنى من ذلك ابن هشام الذي أدرك أهمية دراسة الجملة بوصفها الوحدة الأساسية للكلام ، فخصَّص لها كتابه " شرح مقدِّمة الإعراب " ، الذي ناقش فيه مسائل في شرحها وبيان أنواعها والأحكام المتعلقة بها ، كما أفرد باباً مستقلاً في مغنيه للمقارنة بين الجملة والكلام ؛ سمَّاه " باب تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها " ، وقد عرَّفها بقوله : « والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد ، والمبتدإ والخبر كزيد قائم ، وما كان بمنزلة أحدهما نحو : ضُرب اللص ، وأقائم الزيدان ، وكان زيد قائما ، وظننته قائما »(ابن هشام ، ٢٠٠٤ أ ، ٢/٥٠٥) . وتُعَدُّ دراسة ابن هشام للجملة أكثر وضوحا ودقة من سابقاتها ، وقد قام بحصر الأنماط الأساسية للجملة العربية في كتابه " شرح قطر النَّدى وبلّ الصدى " ، وذلك ببيانه للصور المختلفة لتأليف الكلام في العربية (انظر: ابن هشام ، ٢٠٠٤ ب ، ٦٣-٦٤) ، وكأنَّه أدرك أنَّ الجملة نموذج تركيبي يُقاس عليه لتشكيل صور متعدِّدة من الملفوظات .

ولا نكاد نلحظ اختلافًا بين تعريفات النحاة القدامى للجملة ، إذ يتَّفق أغلبها على أنَّ الجملة تركيب إسنادي يتكوّن من ركنين أساسين هما : المسند والمسند إليه ، حيث يشمل الأول الفعل والخبر ، في حين يشمل الثاني المبتدأ واسم الناسخ والفاعل ونائبه . والمسند والمسند إليه هما عمدة الكلام ، وما زاد عن ذلك فهو فضلة يُمكن أن يتألّف الكلام من دونها ؛ فالنحاة القدامى « قد أدركوا أهمية العملية الإسنادية ، ومركزيتها في البُنَى التركيبية للنظام اللساني العربي ، ولذلك عَدُّوا العناصر التي تنتمي إلى حيِّز الإسناد عمدة لا يجوز تركها ، وما حاد عن هذا الحيِّز فضلة يجوز الاستغناء عنها »(حساني ، ١٩٩٣ ، ١٤) ، إلاَّ أنّهم اعتمدوا على معايير منطقية وإخبارية في تحديد مفاهيم تركيبية ، فالمسند عندهم هو المحكوم به أو المتحدَّث به ، والمسند إليه هو المحكوم عليه أو المتحدَّث عنه .

وقد ظهرت فكرة الإسناد مع بدايات النحو العربي ؛ يقول سيبويه : « هذا باب المسند والمسند إليه وهما مالا يَغْنَى واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلِّم منه بُدًّا ، فمن ذلك الاسم المبتدأُ والمبني عليه ، وهو قولك : " عبد الله أخوك " و "هذا أخوك" ، ومثل ذلك : " يذهب عبدُ الله " ، فلا بُدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بُدٌّ من الآخر في الابتداء »(سيبويه ، د ت ، ١/٢٣) . والإسناد أساس اعتمده جمهور النحاة في تعريف الجملة فهم « يعدُّون كلَّ إسناد بين فعل وفاعل ، أو بين مبتدإٍ وخبر جملة ، سواء أكانت هذه الجملة مستقلة أم داخلة في بناء جملة أكبر منها »(حماسة ، ٢٠٠٣ ، ٢٩) .

أمّا الدارسون المحدثون فقد تأثّروا بما أقرّته اللسانيات الحديثة من أنَّ الجملة هي وحدة الكلام الصغرى ، فجاءت تعريفاتهم في هذا الإطار ؛ يقول مهدي المخزومي : « الجملة هي الصورة اللفظية الصغرى للكلام في أيَّة لغة من اللغات »(المخزومي ، ٢٠٠٥ ، ٣٥) ، ويقول في موضع آخر : « والجملة في أقصر صورها هي أقلُّ قدر من الكلام يفيد السّامع معنى مستقلا بنفسه »(المرجع نفسه ، ٣٧) . وهو ما نجده عند إبراهيم أنيس حيث يقول في كتابه من أسرار اللغة : « إن الجملة في أقصر صورها هي : أقلُّ قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه ، سواء تركّب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر ؛ فإذا سأل القاضي أحد المتَّهمين قائلا : " من كان معك وقت ارتكاب الجريمة ؟ " فأجاب : " زيدٌ " ، فقد نطق هذا المتهم بكلام مفيد في أقصر صورة »(أنيس ، ٢٠٠٣ ، ٢٣٢) . فهو يرى أنه يجوز حذف أحد عنصري الجملة مع دلالة الآخر عليه ، ويعلِّل المخزومي هذا الحذف بقوله : « قد تخلو الجملة من المسند إليه لفظا ، أو من المسند ، لوضوحه وسهولة تقديره »(المخزومي ، ٢٠٠٥ ، ٣٧) . ومن ثَمَّ فإن فكرة الإسناد أساسية في تحديد المُحدَثين للجملة ، ويُعرِّف المخزومي الإسناد بأنَّه : « عملية ذهنية تعمل على ربط المسند بالمسند إليه »(المخزومي ، ٢٠٠٥ ، ٣٥) ، فالجملة المفيدة تتألَّف من مسند يرتبط بمسند إليه وفق علاقة إسنادية ، وهذا ما يوضحه بقوله : « والجملة التامة التي تعبر عن أبسط الصور الذهنية التامة التي يصح السكوت عليها ، تتألف من ثلاثة عناصر رئيسية ، هي :

١- المسند إليه ، أو المتحدث عنه أو المبني عليه .

٢- المسند الذي يُبنى على المسند إليه ويُتحدث به عنه .

٣- الإسناد أو ارتباط المسند بالمسند إليه . »(المرجع نفسه ، ٣٥) .

ولعلَّ فكرة الإسناد تبرز واضحة عند أندري رومان الذي يَذكُر أنَّ الجملة هي الوحدة الكبرى في نظام الاتصال الكلامي ، يكفي لتكوينها وجود عنصرين هما نواة الجملة ، والعلاقة بينهما بنيوية موجودة بالضرورة (انظر : رومان ، ١٩٩٩ ، ١١٦) . إلاَّ أنَّ الواقع اللغوي يثبت استغناء الجملة العربية في بعض الأحيان عن أحد طرفي الإسناد ، وهذا ما أدَّى بالدكتور عبد الرحمن أيوب إلى القول بوجود جمل غير إسنادية في العربية ؛ فقد قسَّم الجملة العربية إلى نوعين : إسنادية وغير إسنادية ، ومن أمثلة الجمل غير الإسنادية عنده " أسلوب النداء " كما في قولك : " يا محمَّدُ " (أيوب نقلا عن المجدوب ، ١٩٩٨ ، ١٢٤) ، بل إنَّ محمد حماسة رفض اشتراط الإسناد مقوِّما من مقوِّمات الجملة ، فهو يرى أنَّ حذف أحد ركني الإسناد في

بعض الحالات لا يُخلُّ بمعنى الجملة ، وعدَّ هذا النوع الذي يحتوي طرفا واحدا جملة موجزة ، يقول في هذا الشأن : « إننا لا ننكر الإسناد ، فهو قرينة معنوية من قرائن الجملة ، ولكن هذا لا يعني أن كل جملة مفيدة – لا بُدَّ – مشتملة على الإسناد ، إذ إنَّنا ينبغي أنْ نعترف بوجود جمل غير إسنادية ، كما يجب أن نعترف ، بناء على الواقع اللغوي ، بوجود جملة ذات طرف واحد مؤدِّية لمعناها اعتمادا على قرائن الأحوال ، أو الموقف اللغوي الذي يكون فيه الكلام أو السياق وهو كبرى القرائن »(حماسة ، ٢٠٠١ ، ٣٣) .

ممّا سبق نخلص إلى أنَّ الجملة عند اللغويين وحدة تركيبية تتكون من عنصرين ضروريين هما المسند (Prédicat) والمسند إليه (Sujet) ، يشكِّلان ما يطلق عليه في علم اللغة الحديث " الجملة النواة " (Phrase noyau) ، وبقية العناصر عناصر توسيعية يمكن الاستغناء عنها ، فالحدُّ الأدنى من العناصر يُشكِّل نواة إسنادية يمكن توسيعها بإضافة عناصر أخرى للحصول على ملفوظات لها نفس البنية التركيبية .

٢- أنواع الجمل :

يرى أغلب النحاة العرب القدامى أنَّ الجملة نوعان : اسمية وفعلية ، فالجملة إمَّا أن تتركَّب من فعل وفاعل ، وإمَّا أن تتركَّب من مبتدإ وخبر ؛ يقول ابن السرَّاج : « اعلم أنَّ أصول الكلام جملتان : فعل وفاعل ، ومبتدأ وخبر »(ابن السرّاج ، ١٩٨٨ ، ٢٧٦/٢) ؛ ويقول ابن جنِّي : « وأما الجملة فهي كل كلام مفيد مستقل بنفسه ، وهي على ضربين جملة مُركَّبة من مبتدأ وخبر وجملة مُركَّبة من فعل وفاعل »(ابن جنِّي ، ١٩٧٢ ، ٢٦-٢٧) . والمُلاحظ أن النحاة اعتمدوا في هذا التقسيم على معيار الصدارة ؛ فالجملة الاسمية هي التي تبتديء باسم ، والجملة الفعلية هي التي تبتديء بفعل ؛ فنوع الجملة يتحدَّد عندهم حسب طبيعة الحدّ الأول فيها ، ولم يخرج عن هذا التقسيم الثنائي إلاَّ قِلَّة من النحاة كالزمخشري صاحب المفصَّل الذي قسّم الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية وشَرطية ، ويُمكن ردُّ هذا التقسيم الرباعي إلى التقسيم الثنائي ، فالظرفية تكون فعلية إذا قدَّرنا الفعل " استقرَّ " ، وتكون اسمية إذا كان المقدَّر اسما " كائن " ، أمَّا الشرطية فهي فعلية إذا كانت أداة الشرط حرفا ، واسمية إذا كانت الأداة اسما .

وإذا ما انتقلنا إلى ابن هشام فإنَّنا نجده قد قسَّم الجملة إلى ثلاثة أنواع : اسمية وفعلية وظرفية ؛ يقول في المغني : « فالاسمية هي التي صدرها اسم كزيد قائم وهيهات العقيق وقائم الزيدان ، عند من جوَّزه وهو الأخفش والكوفيون ، والفعلية هي التي صدرها فعل كقام زيد وضُرب اللص وكان زيد قائما وظننته قائما ويقوم زيد وقُم ، والظرفية هي المصدَّرة بظرف أو مجرور نحو أعندك زيد ؟ وأفي الدار زيد ؟ إذا قدَّرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدأ مخبرا عنه بهما »(ابن هشام ، ٢٠٠٤ أ ، ٥٠٧/٢) . وعدُّه الجملة الظرفية قسما ثالثا مشروط برفع " زيد " بالظرف كما يُرفع بالفعل ، وفي هذا شيء من التحليل المنطقي يتمثل في عقد مشابهة بين الظرف والفعل ، ويرفض حماسة عبد اللطيف هذه المشابهة وبالتالي لا يعدُّ الجملة الظرفية قسما مستقلا ، ويرى أنَّ جميع أنماط التراكيب في العربية تدخل في إطار التقسيم الثنائي (انظر: حماسة ، ٢٠٠١ ، ٢٨) . والرّاجح أنَّ الجملة التي اعتبرها ابن هشام ظرفية جملة اسمية تأخر فيها المبتدأ ، وابن هشام نفسُه يساير التقسيم الثنائي إلى اسمية وفعلية في كتابه " شرح مقدِّمة الإعراب " حيث يقول : « الجملة اسمية إنْ بُدئت باسم كزيد قائم ، وإنَّ زيدا قائم ، وهل زيد قائم ، وما زيد قائما ، ولَزيد قائم ، وفعلية إنْ بُدئت بفعل كقام زيد ، وهل قام زيد ؟ ، وزيدا ضربته ، ويا عبد الله »(ابن هشام ، ١٩٨٢ ، ٥٠-٥١) ، وهو يعتمد مثل سابقيه معيار الصدارة في تحديد نوع الجملة ،

ويقصد بصدر الجملة الفعل المسند إلى فاعل ، والمبتدأ المسند إليه خبر؛ ويوضح ذلك قائلا : « مرادنا بصدر الجملة المسند والمسند إليه ، فلا عبرة بما تقدَّم عليهما من الحروف ، فالجملة من نحو : " أقائم الزيدان ؟ ، وأزيد أخوك ، ولعلَّ أباك منطلق ، وما زيد قائما " اسمية ، ومن نحو " أقام زيد ، وإن قام زيد ، وقد قام زيد ، وهلاَّ قمت " فعلية »(ابن هشام ، ٢٠٠٤ أ ، ٥٠٧/٢) . كما يراعي الترتيب الأصلي لعناصر الجملة ، وهو ما عبَّر عنه بقوله : « والمعتبر أيضا ما هو صدر في الأصل فالجملة من نحو كيف جاء زيد ومن نحو ﴿ فَأَيَّ آيَاتِ اللهِ تُنكِرُونَ ﴾ ومن نحو﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾ و ﴿ خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾ فعلية ؛ لأن هذه الأسماء في نية التأخير ، وكذا الجملة في نحو يا عبد الله ونحو ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِين اسْتَجَارَكَ ﴾ ﴿ وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا ﴾ ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾ ؛ لأن صدورها في الأصل أفعال والتقدير أدعو زيدا وإن استجارك أحد وخلق الأنعام وأقسم والليل »(المرجع نفسه ، ٥٠٨/٢) .

نستنتج من تحليل النُّحاة القدامى أنَّ تحديدهم لأنواع الجمل قد خضع لمعيارين : أحدهما شكلي والآخر منطقي ، يتمثَّل المعيار الشكلي في اعتمادهم على نوع الكلمة التي تبتديء بها الجملة ، وهو تمييز لفظي مبنيٌّ على أساس شكلي بحت ، أدَّى بالنحاة إلى الفصل بين جملتي " طلع البدر " و " البدر طلع " مع أنّهما تؤدِّيان نفس المعنى(انظر: المخزومي ، ٢٠٠٥ ، ٤٣) . أمَّا المعيار المنطقي فيتمثَّل في الابتعاد عن الصيغة اللغوية الظاهرة والبحث عن البنية الأصلية ، وهذا ما يقتضي اللجوء إلى تقدير عناصر ليست موجودة على المستوى الشكلي للملفوظ ؛ يقول مهدي المخزومي : « إنَّ القول بأنَّ جملة " البدر طلع " فعلية يبعدنا عن هذه التأويلات والتقديرات التي لا طائل تحتها »(المخزومي ، ٢٠٠٥ ، ٤٨) .

كما قسَّم ابن هشام الجملة باعتبار بساطتها وتركيبها إلى كبرى و صغرى ، وميَّز بين هذين القسمين بقوله : « الكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة ، نحو : زيد قام أبوه ، وزيد أبوه قائم ، والصغرى هي المبنية على المبتدإ كالجملة المخبر بها في المثالين »(ابن هشام ، ٢٠٠٤ أ ، ٥١١/٢) ؛ فالجملة تكون كبرى إذا تشكَّلت من مبتدإ أُخبر عنه بجملة ، وهي بذلك تتضمن عمليتين إسناديتين ، وتكون صغرى إذا وقعت خبرا عن مبتدأ ، فهي تتضمن عملية إسنادية واحدة ، ولا تكون الكبرى إلاَّ اسمية ، أمَّا الصغرى فيمكن أن تكون اسمية أو فعلية . ويتطابق مفهوم الجملة الصغرى عند ابن هشام مع مفهوم الجميلة (Proposition) عند صاحب النظرية التركيبية كريستيان توراتيي .

كما قسَّم النحاة الجمل حسب إمكانية تعويضها بالمفرد إلى نوعين :

١- جمل ليس لها محل من الإعراب : وهي الابتدائية (وتسمى المستأنفة) ، والمعترضة ، والمفسِّرة ، وجملة جواب القسم ، وجملة جواب الشرط غير الجازم مطلقا أو جواب الجازم غير المقترن بالفاء أو إذا الفجائية ، وصلة الموصول ، والتابعة لإحدى الجمل السابقة .

٢- جمل لها محل من الإعراب : وهي الواقعة خبرا ، والواقعة مفعولا به ، والواقعة حالا ، وجملة المضاف إليه ، وجواب الشرط الجازم المقترن بالفاء أو إذا الفجائية ، والتابعة لمفرد ، والتابعة لجملة لها محل (انظر: ابن هشام ، ٢٠٠٤ أ ، ٢/ ٥١٤-٥٦٦) .

لقد أقرَّ أكثر المحدثين تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية ، لكنَّهم ناقشوا المعايير المعتمدة في التمييز بين هذين النوعين ، وكان من نتائج تلك المناقشة الدعوة إلى تحديد نوع الجملة حسب طبيعة المسند فيها ، ويُعَدُّ المهيري أول من نبَّه إلى إعادة النظر في كيفية تقسيم النحاة العرب للجملة ؛ حيث رأى أنَّهم « لم يراعوا في تقسيمهم [للجملة] إلاَّ مرتبة المسند إليه ، فقد أهملوا نوع المسند واعتبروا أنَّ الجملة الاسمية هي التي بُدئت باسم وإنْ تضمَّنت فعلا ، والفعلية هي التي بُدئت بفعل »(المهيري ، ١٩٦٦ ، ٤٠) ، فالجملة الفعلية حسب رأيه هي التي يكون المسند فيها فعلا ، والجملة الاسمية هي التي لا يكون المسند فيها فعلا ؛ ويقول مهدي المخزومي في هذا الشأن : « الجملة الفعلية هي الجملة التي يدلُّ فيها المسند على التجدُّد ، أو التي يتَّصف فيها المسند إليه بالمسند اتِّصافا متجدِّدا ، وبعبارة أوضح هي التي يكون فيها المسند فعلاً ... أمَّا الجملة الاسمية فهي التي يدلُّ فيها المسند على الدَّوام والثبوت أو التي يتَّصف فيها المسند إليه بالمسند اتِّصافا غير متجدِّد ، أو بعبارة أوضح هي التي يكون فيها المسند اسما »(المخزومي ، ٢٠٠٥ ، ٤٥) ، وما يمكن ملاحظته أنه أقحم جانب المعنى في هذا التصنيف باعتماده على دلالة المسند على التجدُّد أو الدوام والثبوت ، في حين أنَّ المسند في الواقع مفهوم تركيبي بحت . وقد جوَّز المحدثون ، بمراعاتهم طبيعة المسند في تحديد نوع الجملة ، تقديم الفاعل على الفعل ، فحكموا بفعلية الجملة التي يكون المسند فيها فعلا ، سواء تقدَّم هذا الفعل أم تأخر (انظر: المجدوب ، ١٩٩٨ ، ١٢٥) .

أمَّا محمد حماسة فقد قسَّم الجملة حسب توافر الإسناد فيها إلى ثلاثة أقسام :

١- الجملة التّامة : هي الجملة المستقلَّة التي يتلازم فيها المسند والمسند إليه ، ولا يُستغنى عن أحدهما إلاَّ بوجود قرينة تدلُّ عليه ، ويعرِّفها بقوله : « وهي الجملة الإسنادية التي يكون الإسناد فيها مقصودا بالذات ، ويلزم فيها تضام عنصري الإسناد ، ولا يُحذف أحدهما إلاَّ إذا دلَّت عليه قرينة حالية أو مقالية » ، ويدخل ضمنه ثلاثة أنواع : اسمية وفعلية ووصفية .

٢- الجملة الموجزة : هي التي يكون فيها المسند أو المسند إليه محذوفا ، يقول : « وهي التي يذكر فيها عنصر واحد من عناصر الإسناد ، ويحذف الثاني حذفا واجبا أو غالبا » .

٣- الجملة غير الإسنادية : وهي التي لا تتوافر فيها علاقة إسنادية ، ولا حاجة في فهمها إلى تكلُّف الإسناد ، وهي تعابير انفعالية ذات صور محفوظة ومنها : جملة اسم الفعل ، وجملة التعجب ، وجملتا المدح والذم ، وجملتا الإغراء والتحذير ، وجملة النّداء ، وجملة القسَم (انظر : حماسة ، ٢٠٠١ ، ٦١) .

وقسّمها محمود أحمد نحلة حسب طبيعة المسند إلى أربعة أقسام :

١- اسمية : وهي التي يكون المسند فيها اسما .

٢- فعلية : وهي التي يكون المسند فيها فعلا .

٣- وصفية : وهي التي يكون فيها المسند وصفا (اسم فاعل ، اسم مفعول ، صفة مشبّهة ، صيغة مبالغة ، أفعل التفضيل) .

٤- جُمليَّة : وهي التي يكون المسند فيها جملة ، مثل : " زيد سافر أبوه " (نحلة ، ١٩٩١ ، ٩٠-٩١) ، وهي توافق الجملة الكبرى عند ابن هشام .

وفي هذا التقسيم خلط بين المستوى التركيبي والمستوى الصيغي أو الصرفي ؛ أي بين بنية الجملة وبنية الكلمة (اسم فاعل ، اسم مفعول ، ....) .

وميَّز تمَّام حسَّان بين نوعين من الجمل قائلا : « فالجملة العربية تنقسم إلى قسمين رئيسيين هما الجملة الخبرية والجملة الإنشائية »(حسان ، ١٩٧٩ ، ٢٤٣) ، ثم وضع تفريعات لكلٍّ قسم ، فالخبرية تتفرّع إلى : مثبتة ومنفية ومؤكدة ، والإنشائية تتفرَّع إلى طلبية وإفصاحية ، فالطلبية (أمر ونهي وعرض وتحضيض وتحذير وإغراء وتمنٍّ ورجاء ودعاء واستفهام ونداء) ، والإفصاحية (قسم وتعجب ومدح أوذم وعقود وإخالة اسم الفعل وحكاية الصوت) ، وأفرد للشرطية قسما خاصا (انظر : حسان ، ٢٠٠٥ ، ١٣٧) ، ونلاحظ أنَّ هذا التقسيم الذي اعتمده تمَّام حسان أسلوبي لا تركيبي .

وأهم ما جاء في هذه التقسيمات هو القول بالجملة الموجزة والجملة غير الإسنادية ، فالجملة الموجزة هي التي يُحذف أحد عنصريها الإسناديين مع دلالة السياق عليه ، وقد أشار النحاة إلى شيء من هذا تحت عنوان " حذف المبتدأ أو الخبر وُجوبا أو جوازا " ، أمَّا الجملة غير الإسنادية فهي التي لا تتوافر فيها العلاقة الإسنادية .

وإذا كان النحاة القدامى قد اعتمدوا في تقسيمهم للجملة على معايير شكلية منطقية ، فإنَّ المحدَثين خلطوا بين المستويين التركيبي والدلالي ، فاعتمدوا معايير دلالية تتعلّق بطبيعة الإسناد وعناصره ، فما يفيده المسند في الجملة من معنى ، وذكر عنصري الإسناد أو حذفهما ، والإنشاء والإخبار ، كلُّها جوانب دلالية بحتة ، بل إنَّ من المعايير المعتمدة في التقسيم ما هو أسلوبي خالص كما جاء عند تمَّام حسان .

الفصل الأول

تحليل الجملة العربية إلى المؤلفات المباشـرة

المبحث الأول : التحليل إلى المؤلفات المباشرة

١- طريقة التحليل إلى المؤلفات المباشرة :

اقترح اللغوي الأمريكي بلومفيلد (**Bloomfield**) طريقة " **التحليل إلى المؤلفات المباشرة** " (**L'analyse en constituants immédeats**) كبديل عن التحليل التقليدي للجملة ؛ حيث أكَّد في كتابه " اللغة " أنَّ « الفكرة السَّائدة عن النحو من حيث إنَّه دراسةٌ تهتمُّ بالنسق التتابعي للجملة ، ووضع الكلمة إلى جانب الأخرى في نظام خطي ، فكرة تُعوزها الدِّقَّة »(خليل ، ٢٠٠٧ ، ٨٣) . وانطلق في بناء نظريته من فكرة مركزية مفادها أنَّ الجملة لا تتكوَّن فقط من كلمات متتابعة على المستوى الأفقي ، بل تتشكَّل من طبقات من الوحدات المتدرِّجة على مستويات مختلفة ؛ فهي « بناء متدرِّج يتكوَّن من طبقات كلُّ طبقة تحت طبقة أكبر منها في تقسيمات ثنائية [غالبا] حتى نصل إلى الطبقة الصغرى التي لا يمكن تقسيمها » (نحلة ، ١٩٩١ ، ٢٧) . وبهذا فإنه لمعرفة كيفية تشكُّل جملة مثل : Poor John run away " جون الفقير يجري هاربا " ، لا يكفي تحديد مؤلفاتها الأساسية وهي الصياغم[١] (**Morphèmes**) الخمسة (poor ، John ، run ، a- ، -way) ، بل يجب معرفة أنَّ مؤلِّفيْها المباشريْن هما الشكلان المركَّبان " Poor John " و " run away " ، وأنَّ كلاًّ منهما يتشكَّل على مستوى أسفل من مؤلفيْن مباشريْن ؛ فالأول يتألف من الصيْغمين " poor " و " John " ، أمَّا الثاني فيتألف من صيغم " run " و شكل مركَّب " away " ؛ الذي يتألف بدوره من صيغمين هما : " a - " و " -way " (انظر: Touratier ، ١٩٧٧ ، ٢٧) .

انطلاقا من المثال الذي قدَّمه بلومفيلد يُمكن القول إنَّ التحليل إلى المؤلفات المباشرة هو تحليل تركيبي يحدِّد بدقَّة كيفية انضمام الصياغم إلى بعضها لتشكيل مركَّبات ، وكيفية ارتباط هذه المركَّبات فيما بينها في مركَّبات أوسع ، وكيف تُشكِّل هذه الأخيرة مركَّبات أكبر ، وهكذا إلى غاية الوصول إلى الجملة ، وهي التركيب النهائي و الوحدة الكبرى .

لقد قام تلامذة بلومفيلد من أمثال ولس (Wells) و هاريس (Harris) بتطوير نظرية التحليل إلى المؤلفات المباشرة ، وأصبحت – بعد دعمها بمعايير توزيعية – الطريقة المعتمدة في تحليل البنية التركيبية لدى التوزيعيين ، وقد لاقت قبولا حسنا لدى كثير من اللسانيين المعاصرين

---

[١] الصياغم جمعٌ مفرده صيغم (Morphème) والصيغم أصغر وحدة لغوية لها مدلول .

أمثال تشومسكي وغيره ؛ يقول توراتيي : « أثبت لسانيون بنيويون أمريكيون أنَّ اعتبار الجملة كلاًّ منظَّما ومتدرِّجا ليس فقط نظرة عقلية حسنة : إنَّه يجعلنا نرى كيف ترتبط العناصر البسيطة (كلمات أو صياغم) فيما بينها في جملة ما ، ثم كيف تنتظم هذه المركَّبات في مركَّبات أوسع ، وهكذا إلى أنْ تتشكَّل الوحدة النهائية الكبرى وهي الجملة » (Touratier , 1977 , 32) .

٢- المصطلحات المستعملة في نظرية التحليل إلى المؤلفات المباشرة :

يَستعمِل هذا النوع من التحليل ، إضافة إلى مفهومي الجملة والصيغم ، ثلاثة مصطلحات أساسية هي : البناء ، المؤلِّف ، المؤلِّف المباشر .

أ- **البناء** (**La construction**) : هو « مجموعة من العناصر تُشكِّل ، على مستوى ما ، وحدة تركيبية » (المرجع نفسه ، ٢) ؛ فالبناء مركَّب يتألف من عدد من الصياغم (اثنان على الأقل) ترتبط فيما بينها بواسطة علاقات ملائمة على مستوى معين من مستويات التجزئة ، ففي جملة مثل " الطالبُ ينجِز بحثَه " ، نجد أنَّ الصيغمين " بحثـ " و " ـه " يشكلان البناء " بحثَه " ، وكذلك الصيغمان " الـ " و " طالب " يشكلان البناء " الطالب " ، ونلاحظ أنَّ " الـ " هنا صيغم على المستوى الكتابي وليس على المستوى الصوتي ، وينضم الصيغم " ينجز " إلى البناء الأول " بحثَه " لتشكيل بناء أكبر هو " ينجز بحثَه " ، وينضم إلى البناء الثاني " الطالب " الذي يتألف من صيغمين ، لتشكيل جملة " الطالبُ ينجز بحثَه ". وتتشكَّل هذه الأبنية على مستويات متعدِّدة ؛ بحيث ينتمي كلُّ بناء إلى بناء أكبر منه في المستوى الأعلى ، باستثناء الجملة لأنَّها البناء النهائي . في حين أنَّ الصياغم الثلاثة " الـ طالب ينجز " لا تُشكِّل بناء لأنَّها لا ترتبط فيما بينها على أيِّ مستوى ، والوحدة " طالب " لا تُشكِّل بناء لأنها ليست مجموعة من الصياغم ، وإنما هي صيغم واحد ، وعليه فكلُّ الوحدات التي تدخل في تشكيل الجملة – باستثناء الصياغم – هي أبنية .

ب- **المؤلِّف** (**Le constituant**) : هو « وحدة تدخل في بناء أكبر منها ، سواء كانت هذه الوحدة صيغما أم بناء »(دباش ، ٢٠٠٣ ، ٤٢) ؛ فالمؤلف جزء من بناء أكبر منه ، ويمكن أنْ يكون صيغما أو بناء ؛ فالصيغم " طالب " مؤلف لأنَّه ينتمي إلى البناء " الطالب " ، والبناء " بحثَه " مؤلف لأنَّه ينتمي إلى بناء أكبر هو" ينجز بحثَه " ، و مؤلفات هذا الأخير هي الصياغم " ينجزُ " و " بحثَ " و" ه " من جهة ، و البناء " بحثَه " من جهة أخرى ، الذي هو أيضا مؤلف من مؤلفات الجملة " الطالبُ ينجز بحثَه " ، فشرط المؤلف هو الانتماء إلى بناء أكبر منه مهما

كان المستوى الذي يظهر فيه . ومن ثم فكلُّ الصياغم والأبنية التي تظهر في مستويات التحليل المختلفة هي مؤلفات ، باستثناء الجملة لأنَّها لا تنتمي إلى بناء أكبر منها .

جـ- المؤلّف المباشر (Le Constituant Immédiat) : هو « أحد المؤلِّفيْن أو المؤلفات التي تشكل مباشرة بناء »(Gleason ، نقلا عن المرجع السابق ، ٤٣) ؛ فالمؤلفات المباشرة لبناء هي المؤلفات التي يكفي ارتباطها للحصول على هذا البناء ، والتي تظهر على المستوى الموالي للمستوى الذي يوجد فيه ، ومن ثم تدخل مباشرة في تشكيله ، فالصيغمان " الـ " و " طالب " مؤلفان مباشران للبناء " الطالبُ " ؛ لأنَّهما يشكلان مباشرة هذا البناء . والبناء " ينجز بحثه " – كما رأينا سابقا – له أربعة مؤلفات هي " ينجز " و " بحثَه " و " بحثَـ " و " ـه " ؛ لكنَّ الأوَّل والثاني فقط هما المؤلفان المباشران لهذا البناء ؛ لأنَّهما يظهران على المستوى الموالي مباشرة ، أمَّا المؤلفان الآخران فلا يظهران إلاَّ على المستوى الأخير كمؤلفيْن مباشريْن للبناء " بحثَه " ، أمَّا البناء النهائي" الطالبُ ينجز بحثَه " فمؤلفاه المباشران هما " الطالبُ " و " ينجز بحثَه " .
وهذا ما يوضحه الشكل الآتي :

الطالبُ ينجز بحثَه	(المستوى الأول)
الطالبُ ينجز بحثَه	(المستوى الثاني)
الـ طالب ينجز بحثَه	(المستوى الثالث)
بحثَ ـه	(المستوى الرابع)

فعملية التجزئة تعطينا أربعة أبنية هي : " الطالبُ ينجز بحثَه " و " الطالبُ " و " ينجز بحثَه " و" بحثَه " ، وكلُّ بناء من الأبنية السابقة له مؤلفان مباشران ؛ فالمؤلفان المباشران للجملة هما : " الطالبُ " و " ينجز بحثَه " ، والمؤلفان المباشران للبناء " الطالبُ " هما : " الـ " و " طالب " ، والمؤلفان المباشران للبناء " ينجز بحثَه " هما : " ينجِز " و " بحثَه " ، والمؤلفان المباشران للبناء " بحثَه " هما : " بحثَ " و " ـه " ، فيكون المجموع ثمانية مؤلفات .

يمكن القول إنَّ التحليل التركيبي لجملة ما يتمثل في البحث عن المؤلفيْن المباشريْن لهذه الجملة ، ثم البحث من جديد عن المؤلفين المباشرين أو المؤلفات المباشرة لكلٍّ منهما ، وهكذا فكلُّ بناء ناتج يُجزَّأ بدوره إلى مؤلفيْن مباشريْن أو أكثر ، وباختصار فإنَّ « التحليل التركيبي يتمثَّل أساسا في البحث عن الطبقات المتوالية من المؤلفات المباشرة »(Gleason نقلا عن المرجع السابق ، ٤٤) التي تُشكِّل الجملة ، وتتواصل العملية إلى غاية الحصول على مؤلفات مباشرة غير قابلة

للتجزئة ؛ بمعنى أنَّ التجزئة تتوقف إذا كانت المؤلفات الناتجة صياغمَ ، وهذا ما أوضحه عبد الحميد دباش بقوله : « تحليل جملة ما يعني وصفها بنيويا بأن نُعيِّن مختلف

الوحدات المتدرِّجة التي تتشكَّل منها ، وذلك بتجزيئها إلى مؤلفاتها المباشرة ؛ وهذه التجزئة تتمُّ على مستويات متعدِّدة من حيث إنَّ المؤلفات المباشرة للمستوى الأول تتجزَّأ إلى مؤلفات مباشرة أصغر ، على مستوى أدنى ، وهذه الأخيرة تتجزَّأ بدورها ، على مستوى ثالث ، إلى مؤلفات مباشرة أخرى أصغر منها ، وهكذا إلى أن نصل إلى المؤلفات المباشرة الدنيا التي لا تتجزأ » (Debbache ، ٢٠٠٢ ، ١) ؛ فالتجزئة تتوقف عند الوصول إلى مؤلفات مباشرة في شكل صياغم .

٣- تحديد المؤلفات المباشرة :

تعتمد عملية التحليل إلى المؤلفات المباشرة على جملة من المباديء أهمّها :

أ- **التقسيم إلى أقل عدد ممكن من المؤلفات** : يتشكَّل البناء من عددٍ من المؤلفات المباشرة ، تظهر على مستويات مختلفة من مستويات التحليل ، والمؤلفات المباشرة لبناء هي مؤلفاته الكبرى التي يكفي ترابطها للحصول على هذا البناء ؛ لأنَّها المؤلفات الناتجة في المرحلة الموالية من مراحل التجزئة ، وكلَّما قُسِّم البناء إلى عدد قليل من الأجزاء ، كانت المؤلفات الناتجة أكبر حجما ، وهذا ما يجعل عملية التقطيع أكثر دقَّة ، فيجب على المحلِّل : « التمسّك الشديد بالتقسيم الثنائي ؛ بمعنى التمسّك بافتراض أنَّ التقسيم يكون ما أمكن في خطوات كلٌّ منها ذات شعبتين »(نحلة ، ١٩٩١ ، ٢٧) . فجملة " الباحثُ ألقى المحاضرةَ في الملتقى " يمكن أنْ تقبل ظاهريا التجزئة إلى ثلاثة مؤلفات مباشرة هي المركَّب الاسمي " الباحثُ " ، و المركَّب الفعلي " ألقى المحاضرةَ " ، و المركَّب الأداتي " في الملتقى " ، و لكنْ من الدقَّة تجزئة الجملة السابقة إلى مؤلفين مباشرين هما " الباحثُ " و " ألقى المحاضرةَ في الملتقى" ، ولا يظهر المؤلف الآخر " في الملتقى " إلاَّ عل المستوى الثالث (انظر : Debbache ، ٢٠٠٢ ، ٢-٧) ، وهذا لا يعني أنَّ التقسيم يكون بالضرورة ثنائيا ، إذْ يمكن أنْ يكون التقسيم الثلاثي أكثر ملائمة في بعض الحالات ، كما في جملة " زيدٌ أعطى عمرا كتابا " ؛ فعلى المستوى الثاني من التحليل نُجزيء البناء " أعطى عمرا كتابا " إلى ثلاثة مؤلفات مباشرة وهي : " أعطى " و " عمرا " و " كتابا " ، فيكون التقسيم في هذه الحالة ثلاثيا .

ب- **الاستبدال :** يتمُّ التحقُّق من سلامة عملية التجزئة باستخدام معيار الاستبدال ، وذلك بتعويض المؤلفات المباشرة الناتجة بوحدات أخرى ، بحيث نحصل في كل مرة على بناء جديد أصغر حجما من الأول ومماثل له تركيبيا ، أي أنْ يكون لهما نفس العدد من المؤلفات المباشرة التي تترابط بنفس الكيفية ؛ فتحليلنا لجملة " الطالبُ ينجز بحثَه " إلى مؤلفين مباشرين هما " الطالبُ " و " ينجز بحثَه " كان مبنيا على أساس إمكانية تعويض الأول بوحدة أبسط منه مثل " موسى " ، وتعويض الثاني بوحدة بسيطة أخرى مثل " قام " ، مع حصولنا على بناء جديد هو " موسى قام " ، له نفس بنية البناء الأول ؛ إذ إنَّ لكل منهما مؤلفين مباشرين يرتبطان فيما بينهما لتشكيل جملة .

١- الطالبُ / ينجز بحثَه

٢- موسى / قام

ثمَّ نقوم بنفس العمل مع البناء " ينجز بحثَه " ، فنجد أنَّ المؤلف المباشر الثاني " بحثَه " يُمكن أنْ نعوضه بوحدة أبسط مثل " هذا " ، فنحصل على بناء جديد " ينجز هذا " مكافيء تركيبيا للأول ؛ أمَّا البناءان الباقيان " الطالب " و " بحثه " فتقطيعهما واضح لأنَّ كلاًّ منهما يتشكَّل من صيغمين (انظر : دباش ، ٢٠٠٣ ، ٤٧ – ٤٨) ؛ فالأول يتشكَّل من مؤلفين مباشرين هما الصيغمان " الـ " و" طالب " ، أمَّا الثاني فيتشكَّل من مؤلفين مباشرين هما الصيغمان " بحثَ " و " ـه " ، وهذا ما يوضحه جدول الاستبدال الآتي :

<table dir="rtl">
<tr><td>الـ</td><td>طالب</td><td rowspan="2">ينجـز</td><td>بحثَ</td><td>ـه</td></tr>
<tr><td colspan="2" rowspan="2">مـوسى</td><td colspan="2">هذا</td></tr>
<tr><td colspan="3">قـام</td></tr>
</table>

جـ – **التدرُّج** : إنَّ التزام التدرُّج في مستويات التحليل مبدأٌ له أهميته ؛ لأنَّ عملية التحليل تنطلق من فكرة أنَّ الجملة تتألف من طبقات من الوحدات المتدرِّجة على مستويات مختلفة ، وكلُّ مؤلف مباشر لا ينتمي إلاَّ إلى بناء واحد ، ومن ثَمَّ لا يظهر إلاَّ على مستوى واحد من مستويات التجزئة ، فالوحدة إذا وجدت في مستوى معين لا يمكن أنْ توجد في مستوى آخر ، وبذلك « نتجنَّب نقائص التحليل الخطي للكلام فلا نخطيء مفاصلَ الجملة ، ولا نعلِّق عنصرا بتركيب ليس منه ، ولا نفصل عنصرا عن تركيب هو منه »(الشاوش ، ١٩٨٣ ، ٤٥) ، وباحترام هذا المبدإ يتمُّ تقطيع الملفوظ إلى أجزائه الكبرى ، التي هي مؤلفاته المباشرة ، فإذا كان البناء قابلا للتجزئة إلى مؤلفين مباشرين فلا يجب تجزئته إلى أكثر من ذلك ؛ حتى لا نفصل مؤلفا من المؤلفات عن البناء الذي ينتمي إليه ، ولا نربط مؤلفا من المؤلفات ببناء لا يدخل في تشكيله .

د– **العلاقة الوثيقة** : يكون البناء أحيانا قابلا للتقطيع بكيفيات مختلفة ؛ أي أنَّه توجد هناك أكثر من إمكانية لتجزئته ، وفي هذه الحالة نختار الكيفية التي تكون فيها العلاقة وثيقة بين المؤلفين المباشرين الناتجين ، ونلغي الاحتمالات الأخرى ، فالبناء " هذا رجل صالح " مثلا يحتمل التقسيم إلى مؤلفين مباشرين هما " هذا " و " رجل صالح " ، كما يُحتمل تجزئته إلى المؤلفين المباشرين " هذا رجل " و " صالح " ، لكنَّ هذين المؤلفين الأخيرين لا يرتبطان ارتباطا وثيقا فيما بينهما ، لأنَّ المؤلف " صالح " صفة للمؤلف " رجل " فهو تحديد له ، ومن ثم يجب أنْ يرتبط به أوَّلاً لتشكيل المؤلف " رجل صالح " ، ويكون التقسيم الأول بالتالي هو الأنسب .

٤- أنماط الأبنيـة :

يُضاف إلى المفاهيم العملية السابقة (البناء ، المؤلف ، المؤلف المباشر) مفهومان آخران هما : البناء الدخولي والبناء الخروجي ، وهذان المفهومان لهما أهمية كبرى على المستوى البنيوي الوظيفي ، إذْ إنَّ دخولية البناء أو خروجيته تساعد على تحديد الوظائف التركيبية التي تشغلها المؤلفات المباشرة للبناء بشكل دقيق ، كما تساعد على التمييز بين الوظائف التي يشغلها نفس المركَّب في تراكيب مختلفة .

١- **البناء الدخولي (La construction endocentrique)** : هو البناء الذي يكون له نفس توزيع أحد مؤلفاته المباشرة ، وبالتالي يمكن استبداله بهذا المؤلف المباشر ، ففي جملة " كتب درسَه هنا التلميذُ " نجد أنَّ البناء " كتب درسَه هنا " دخولي ؛ لأنَّ له نفس توزيع أحد مؤلفيْه المباشريْن " كتب درسَه " ، ومن ثَمَّ يمكن تعويضه بهذا المؤلف المباشر دون أن يَحدث تغييرٌ في العلاقة الإسنادية ، إذ نحصل بعد الاستبدال على جملة " كتب درسَه التلميذُ " ، وهي مكافئة تركيبيا للجملة السابقة ، وهذا ما يجعل من الوحدة " هنا " عنصرا اختياريا ؛ أي أنَّه يمثل توسعة ، وقد عرّفها مارتيني بقوله : « كل ما هو غير ضروري » بمعنى « كل عنصر مضاف إلى ملفوظ ، لا يغيِّر العلاقات المتبادلة بين عناصره الموجودة مسبقا ، كما لا يغيِّر وظائفها »(Martinet ، ١٩٩١ ، ١٢٨) . فالبناء الدخولي يكون أحد مؤلفاته المباشرة غير ضروري ، بمعنى أنَّه يُمثِّل توسعة ، وبالتالي يمكن الاستغناء عنه دون حدوث تغيير في العلاقات القائمة بين عناصر الملفوظ .

٢- **البناء الخروجي (La construction exocentrique)** : هو البناء الذي لا يكون له نفس توزيع أيٍّ من مؤلفاته المباشرة ، وبالتالي لا يمكن أن يُستبدل بأيٍّ منها ، فجملة " الطالبُ ناجحٌ " بناء خروجي لأنَّه ليس له نفس توزيع أيٍّ من مؤلفيْه المباشريْن ، فهو لا يُعوَّض لا بالمؤلف المباشر الأول " الطالبُ " ، ولا بالمؤلف المباشر الثاني " ناجحٌ " (انظر : دباش ، ٢٠٠٣ ، ٤٩) ؛ فكلُّ عنصر من هذين العنصرين يقتضي الآخر ولا يمكن الاستغناء عنه ، وهذا ما أكَّده ف . فرانسوا بقوله : « عناصر البناء الخروجي ، من حيث إنَّها ضرورية لوجود هذا البناء ، لا يمكن إلاَّ أنْ تكون في علاقة استلزام تبادلي »(François ، نقلا عن المرجع السابق) ، فجميع مؤلفات

البناء الخروجي ضرورية لتشكيل هذا البناء ، وبالتالي لا يمكن الاستغناء عن أيٍّ منها ، ويُسمىَّ كلٌّ من المؤلفيْن المباشريْن " الطالبُ " و " ناجحٌ "

ضميما (Adjonction) ، والضميم هو كلُّ مؤلف ينضمُّ بكيفية ضرورية لتشكيل بناء خروجي ، وهذا مقابلة بالتوسعة التي تمثل عنصرا غير ضروري في البناء الدخولي .

البناء الدخولي والبناء الخروجي إذاً مفهومان متقابلان ، فالبناء إنْ لم يكن دخوليا فهو خروجي والعكس صحيح . ويتمُّ التمييز بين هذين النوعين بالاعتماد على معيار الاستبدال ، وذلك بعد التحديد الدقيق للمؤلفات المباشرة ، فإذا أمكن تعويض البناء بأحد مؤلفاته المباشرة فهو بناء دخولي ، وإذا تعذَّر الاستبدال كان البناء خروجيا ، وهذا ما أوضحه عبد الحميد دباش بقوله : « لتحديد نمط البناء ، نقوم أولا بتحديد مؤلفاته المباشرة ، إذ إنَّ أيَّ خطإ في التعيين يؤدي بالضرورة إلى نتيجة خاطئة ، ثم نحاول بعد ذلك تعويض البناء بأحد مؤلفاته المباشرة ، فإنْ تمَّ ذلك كان للبناء نفس توزيع هذا المؤلف المباشر ، الأمر الذي يجعل منه بناء دخوليا ، وإنْ تعذَّر الاستبدال لم يكن للبناء توزيع أيٍّ من مؤلفاته المباشرة ، وهذا ما يجعل منه بناء خروجيا »(دباش ، ٢٠٠٣ ، ٤٩) .

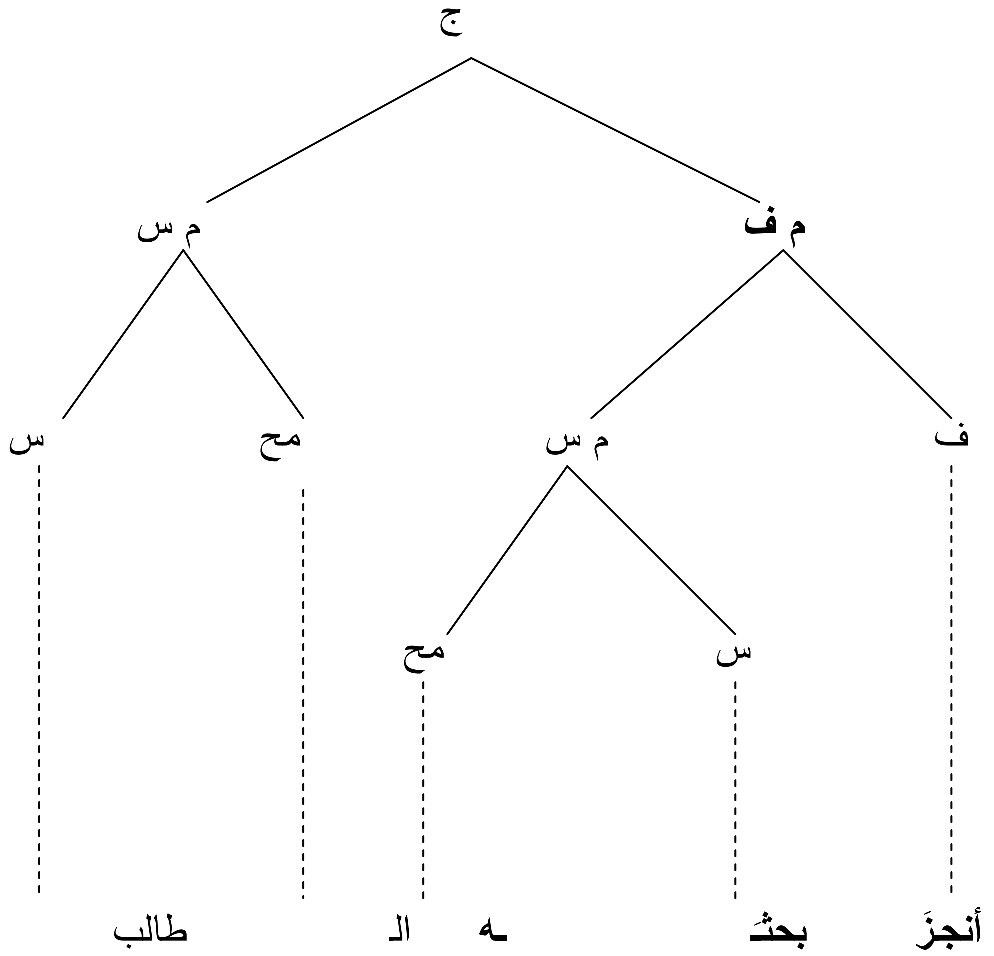
المبحث الثاني :التمثيل البياني للتحليل إلى المؤلفات المباشرة :

إنَّ التحليل الخطي للجملة ، الذي يُراعَى فيه ترتيب الكلمات ، لا يُمكِّن دائما من إدراك العلاقات القائمة بين عناصر الجملة ، فهو « لا يساعدنا على كشف كل المعلومات التركيبية التي تحملها الجملة ، الأمر الذي يستدعي اللجوء إلى التمثيل البياني لها بتقديمها في صورة مخطَّط تجريدي يُبرز مختلفَ العناصر المشكِّلة لها ، وطبيعةَ هذه العناصر ، والأقسامَ التي تنتمي إليها ، ثم العلاقاتِ التي تترابط وفقها والتي تمثِّل وظائفها التركيبية »(دباش ، ٢٠٠٣ ، ٥١) . وقد استعمل اللسانيون البنيويون أشكالا مختلفة من التمثيلات البيانية بهدف « توضيح البنية المجرَّدة للملفوظ والعلاقات التي توجد بين عناصره »(Ruwet ، نقلا عن المرجع السابق) ، فمنهم من استعمل طريقة العوارض مثل ولس (Wells) ، والتي يمكن استبدال الأعمدة الفاصلة فيها بأقواس كما فعل " ولس " نفسه ، ومنهم من استعمل طريقة الأحواض مثل غليسون Gleasson) (، ومنهم من استعمل طريقة العلبة مثل هوكيت (Hockett)، وتعتبر طريقة المشجَّر التي ابتكرها اللغوي الأمريكي تشومسكي (Chomsky) أشهر الطرق المستعملة في تمثيل التحليل إلى المؤلفات المباشرة بيانيا ، وهذا التمثيل البياني أكثر دقة من سابقيه ، ويساعد على فهم كيفية بناء الجملة ، ويسهِّل تحديدَ مؤلفاتها ومواقعَ هذه المؤلفات والأصنافَ التي تنتمي إليها ، إذْ إنَّ « أفضل وسيلة لتمثيل تجزئة الجملة إلى مؤلفاتها المباشرة ، وانتماء هذه المؤلفات إلى أصناف في الوقت نفسه ، هو اللجوء إلى المشجَّر » (Touratier ، ١٩٧٧ ، ٣٢) .

١- المشجَّر :

إنَّ المشجَّر مخطط ذو فروع يمثِّل « التحقُّق البياني للتحليل إلى المؤلفات المباشرة »(Debbache ، ١٩٩٢ ، ١٢٤) ، وهو شكل بياني يشبه شجرة مقلوبة ، على طريقة شجرة السلالة العائلية ، حيث تُمثِّل العقدة الرئيسية الوحدة الكبرى وهي الجملة ، و تنتهي الفروع بعُقد نهائية تُمثِّل الوحدات الصغرى وهي الصياغم ، وتوافق العقد المتوسطة بذلك المركَّبات الوسطية وهي الأبنية ، أمَّا التفرعات التي تنطلق من عقدة لتصل إلى عقد أخرى ، فتشير إلى أنَّ العقد السفلى هي المؤلفات المباشرة للبناء الموجود بالعقدة العليا ، وتُرفق كل عقدة ببطاقة تعيِّن القسم التركيبي الذي ينتمي إليه المؤلف المباشر الذي توافقه ، وتُوصل العقد النهائية بالصياغم المشكِّلة

للملفوظ بخطوط عمودية متقطعة . و بناء على المعطيات السابقة يكون تمثيل جملة " أنجز بحثَه الطالبُ " كما يأتي :



إنَّ الرموز المستعملة في هذا المخطط تدلُّ على الأقسام التركيبية التي تنتمي إليها المؤلفات المباشرة ، وهي كالآتي :

ج ←───── جملة (أو جُميلة إن استُعملت الجُميلة)

م س ←───── مركَّب اسمي

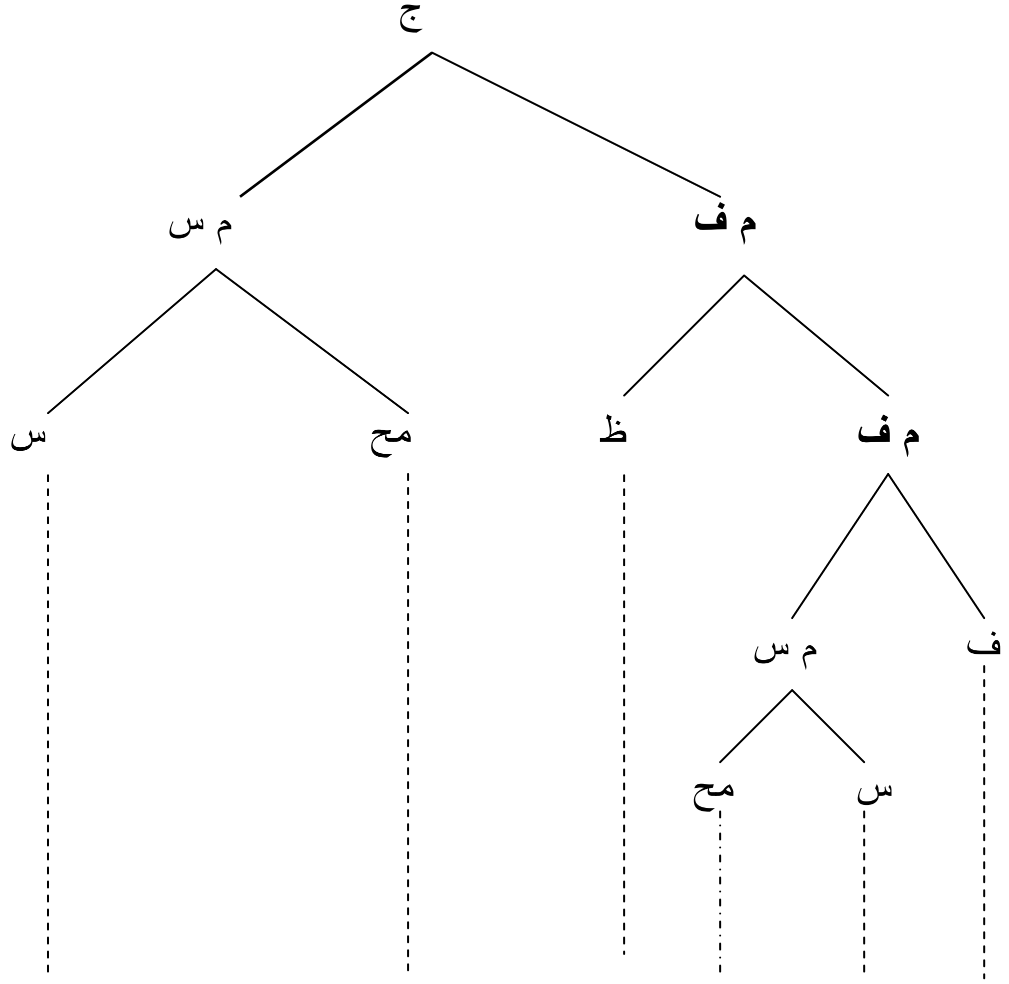
م ف ←───── مركَّب فعلي

ف ←───── فعل

س ←───── اسم

مح ←───── محدِّد

ونلاحظ أنَّ هذا الشكل البياني يمثِّل التحليل التركيبي بوضوح ، و يُمكِّن بالتالي من قراءته بسهولة ويسر ، فالجملة السابقة لها مؤلفان مباشران هما : المركّب الفعلي " أنجز بحثَه " والمركَّب الاسمي " الطالبُ " ، وكلٌّ منهما ينقسم بدوره إلى مؤلفين مباشرين ؛ فالأول يتألف من الفعل " أنجز " و المركب الاسمي " بحثَه " ، والثاني يتشكَّل من المحدِّد " الـ " والاسم " طالب " ، ويتألف المركب الاسمي بدوره من مؤلفين مباشرين هما : الاسم " بحثَ " و المحدِّد " ـه " ، فهذا الشكل يبيِّن أنَّ « المشجَّر يحمل جلَّ المعلومات التركيبية الخاصة بالجملة ، فهو يعطي كافة الوحدات المحصَّل عليها في التجزئة ، من مؤلفات مباشرة ، وأبنية وصياغم ، كما يشير إلى الأقسام التي تنتمي إليها هذه الوحدات »(دباش ، ٢٠٠٣ ، ٥٩) . ويساعد المشجَّر أيضا على تحديد نمط البناء ؛ فإذا تكرَّر الرمز الدَّال على القسم التركيبي على طرفي الفرعين ، العلوي والسفلي ، فهذا يدلُّ أنَّ البناء العلوي ينتمي إلى نفس قسم أحد مؤلفيه المباشرين ، وبالتالي يكون للبناءين العلوي والسفلي نفس التوزيع ، ممَّا يجعل من البناء العلوي دخوليا ؛ وإذا لم يتكرَّر الرمز كان البناء العلوي خروجيا . ففي التمثيل البياني لجملة " يشرح درسَه الآن المعلمُ " الذي يظهر كما يأتي :



يشرح درسَ ـه الآن الـ معلمُ

نجد أنَّ الرمز (م ف) يتكرَّر في المشجَّر ممَّا يدل على أنَّ البناء " يشرح درسَه الآن " دخولي . إنَّه ينتمي إلى نفس قسم مؤلفه المباشر " يشرح درسَه " ؛ بدليل أنّه يمكن أنْ نُعوِّضه به ، فنحصل على البناء " المعلمُ يشرح درسَه " ، أمَّا البناء " يشرح درسَه " فواضح من الشكل أنَّه بناء خروجي لأنَّ الرمز (م ف) لم يتكرّر على المستوى الموالي في المشجَّر ؛ ونجد أيضا أنَّ البنائيْن " المعلمُ " و" درسَه " خروجيان ؛ لعدم تكرار الرمز (م س) في المشجَّر ، فلا يمكن تعويض أيٍّ من هذه الأبنية الثلاثة بأحد مؤلفاتها المباشرة .

٢- الأصناف والوظائف :

إنَّ الرموز التي توضع على أطراف الفروع في المشجّر تُشير إلى قسم من الوحدات المتشابهة ، التي يمكن أنْ تظهر في نفس الموضع داخل الجملة ، وهو ما يُعبَّر عنه بـ " **الأصناف التركيبية** " (**Les Catégories Syntaxiques**) أو " **الأقسام التركيبية** " (**Les Classes Syntaxiques**) ، ويمكن تعريف الصنف التركيبي بأنَّه « قسم من الوحدات يمكن لأعضائه أنْ تحلَّ في نفس المكان »(دباش ، ٢٠٠٣ ، ٧٠) دون حدوث تغيير في بنية الملفوظ . إن الوحدات اللغوية تُصنَّف في أقسام حسب طبيعتها وخصائصها التركيبية ، فهناك قسم الأفعال الذي يضمُّ وحدات لغوية مثل : جاء ، أقبل ، اجتهد ، يسافر ، يبحث ، قم .... ، وهناك قسم الأسماء الذي يندرج ضمنه وحدات لغوية مثل : زيد ، موسى ، رجل ، أخ .... ، وهناك قسمُ المحدِّدات الذي يحتوي على عناصر لغوية مثل : الـ ، ـه ، ك ، ... وتنضم المحدِّدات إلى الأسماء لتشكيل قسم آخر هو قسم المركَّبات الاسمية ، الذي يحتوي على عناصر لغوية مثل : الرجل ، أخوك ، كتابي ، قلمه .... ، في حين تنضم إلى الفعل عناصر لغوية لتشكيل وحدات لغوية أخرى ، مثل: أنجز البحثَ ، انطلق مسرعا ، أرسل وفدًا إلى المؤتمر .... ، وهذه الوحدات تدخل في إطار قسم قائم بذاته هو قسم المركَّبات الفعلية ، ونجد أقساما أو أصنافا أخرى منها المركَّبات الأداتية ، المركَّبات الصِفوية ، الظروف ...إلخ . ويُشار إلى كلِّ صنف من هذه الأصناف برمز خاص :

ف ←——— قسم الأفعال

س ←——— قسم الأسماء

ص ←——— قسم الصفات

ظ ⟵ قسم الظروف

مح ⟵ قسم المحدِّدات

د ⟵ قسم الأدوات

م س ⟵ قسم المركَّبات الاسمية

م ف ⟵ قسم المركَّبات الفعلية

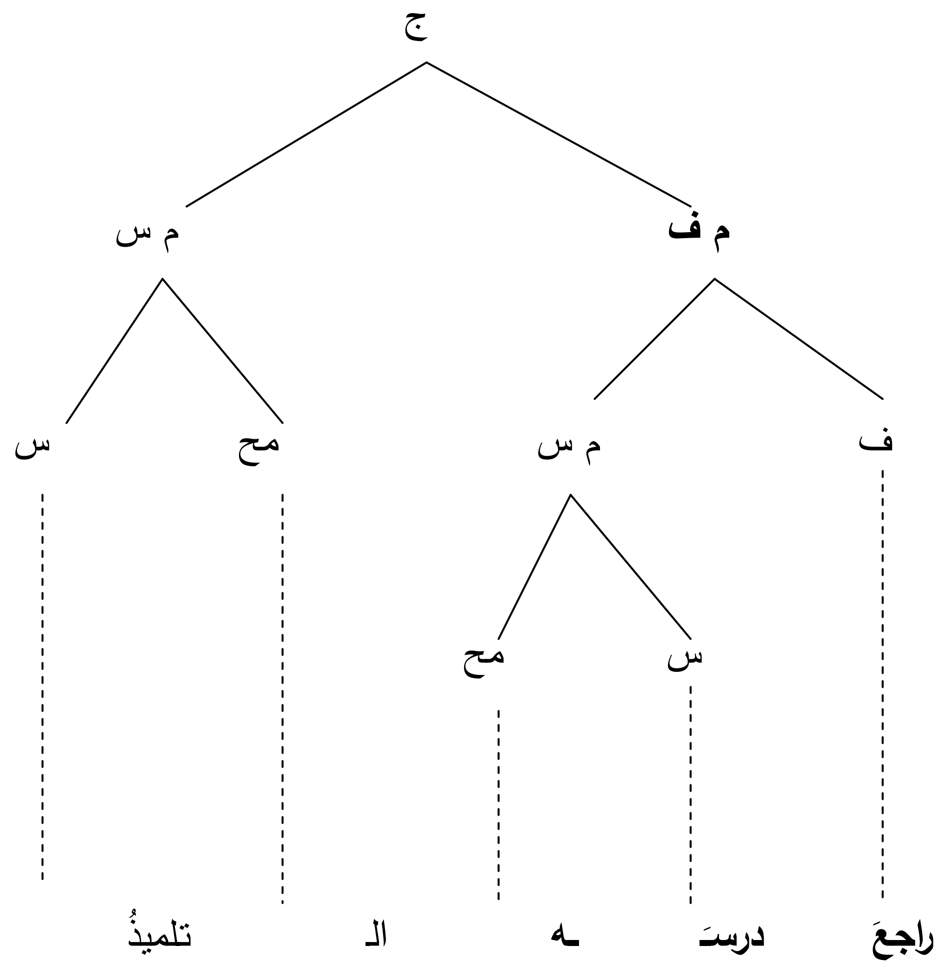
م د ⟵ قسم المركَّبات الأداتية .

أمَّا **الوظائف التركيبية** فهي « العلاقات التي تربط هذه الأصناف ببعضها البعض داخل الجملة »(دباش ، ٢٠٠٣ ، ٧١) ، مثل : المسند ، المسند إليه ، المتمِّم الفعلي ، النعت ، ... ، وهي تتحدَّد من خلال المواضع التي تحتلُّها المؤلفات في المشجَّر . وهكذا يساهم المشجَّر في تيسير تحديد الوظائف التركيبية لمؤلفات الجملة ، ويكتسي بذلك أهمية بالغة إذْ إنَّه يحمل « كثيرا من المفاهيم التركيبية ، حيث يبيِّن لنا طبيعة الجملة ومؤلِّفاتها ووظائفها ؛ أي كيف تتشكَّل الجملة من مجموعات مختلفة من الوحدات المتدرِّجة التي هي مؤلفاتُ الجملة المباشرةُ ، وما هي الأصناف التركيبية التي تنتمي إليها هذه المؤلفات المباشرة ، وبأيِّ شكل تترابط فيما بينها »(Debbache ، ١٩٩٢ ، ١٢٥) .

يجب التمييز إذاً بين الأصناف التركيبية التي يُشار إليها في المشجَّر بالرموز: ف ، س ، مح ، م س ، م ف ، ... والوظائف التركيبية التي تشغلها هذه الأصناف ، و التي لا يُشار إليها بأيِّ رمز في المشجَّر ، بل تتحدَّد من خلال العلاقات التي تربط هذه المؤلفات بعضها ببعض داخل الجملة ، فـ (م س) مثلا ، الذي يمثِّل على المستوى الإخباري المحدَّث عنه ، ليس مسندا إليه ، وإنَّما صنف تركيبي يشغل وظيفة المسند إليه ، وهذه الوظيفة التركيبية يُحدِّدها انتماء المركَّب الاسمي إلى جملة خروجية ، وانضمامه إلى مركَّب فعلي لتشكيل هذه الجملة ، وهكذا مع بقية الوظائف . إنَّ وظيفة مؤلف ما تتحدَّد بعلاقاته مع المؤلفات المباشرة الأخرى للجملة ؛ فكل مؤلف من مؤلفات الجملة ينضمُّ إلى مؤلف آخر أو أكثر لتشكيل بناء أكبر ، وينتمي بذلك إلى هذا البناء الذي يدخل في تشكيله ، وعلاقتا الانتماء والضم هما اللتان تحدِّدان وظيفته التركيبية ، وهذا ما يوضحه عبد الحميد دبَّاش بقوله : « إنَّ وظيفة الوحدة تتحدَّد ، داخل الجملة ، انطلاقا من علاقتها بالبناء الذي تنتمي إليه ، والمؤلف المباشر الذي تنضمُّ إليه »(د باش ، ٢٠٠٣ ، ٧٧) .

٣) مفهوم النقصفة :

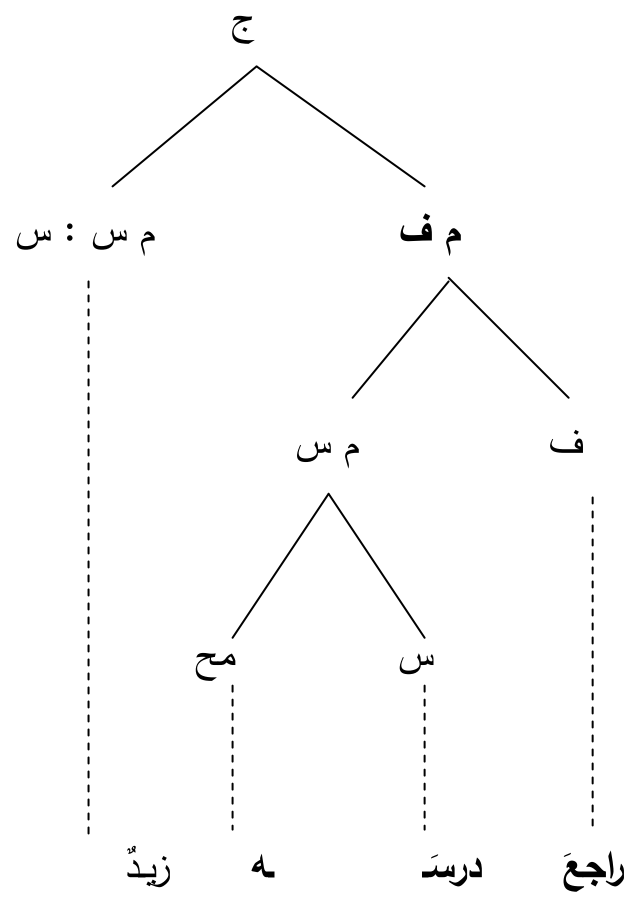
النقصفة (**La sous-catégorisation**) مصطلح تركيبي جاء به التحويليون ، ويعني ترك مؤلف من المؤلفات مكانه لمؤلف آخر فيكون له نفس الوضع التركيبي ، ويعرِّفها عبد الحميد دباش بقوله : « النقصفة هي أنْ يترك صنف مكانه لصنف آخر ، فيدخل في جدوله بأنْ ينتميَ إلى نفس القسم ، ومن ثَمَّ يقوم مقامه بأنْ يأخذ وضعه التركيبي فيعمل عمله »(دباش ، ٢٠٠٣ ، ٧٥) ، وذلك بأنْ يحل في موضع الصنف المنقصِف صنفٌ آخر يكون عموما أحد أصنافه التحتية التي تتفرع عنه ؛ فإذا قمنا بتحليل جملة " راجع درسَه التلميذُ " ؛ وجدنا أنَّها تتشكَّل من مؤلفيْن مباشريْن هما المركَّب الفعلي " راجع درسَه " والمركَّب الاسمي " التلميذُ " ، ويمكن تمثيلها بيانيا بالمشجَّر الآتي :



وفي جملة " راجع درسَه زيدٌ " نجد أنَّ المؤلف المباشر الثاني " زيدٌ " له نفس الوضع التركيبي الذي كان للمركَّب الاسمي " التلميذُ " ؛ وقد أكَّد ذلك إجراء الاستبدال كما يلي : راجع درسَه التلميذُ

راجع درسَه زيدٌ

وإذا كان " زيدٌ " ينتمي إلى قسم الأسماء ؛ فهو ليس مركَّبا اسميا ، لقد أخذ نفس الوضع التركيبي الذي كان للمركَّب الاسمي بحلوله في موضعه ، فنقول في هذه الحالة : إنَّ المركَّب الاسمي قد تنقصف إلى اسم . ونُمثل الجملة بيانيا كما يأتي :



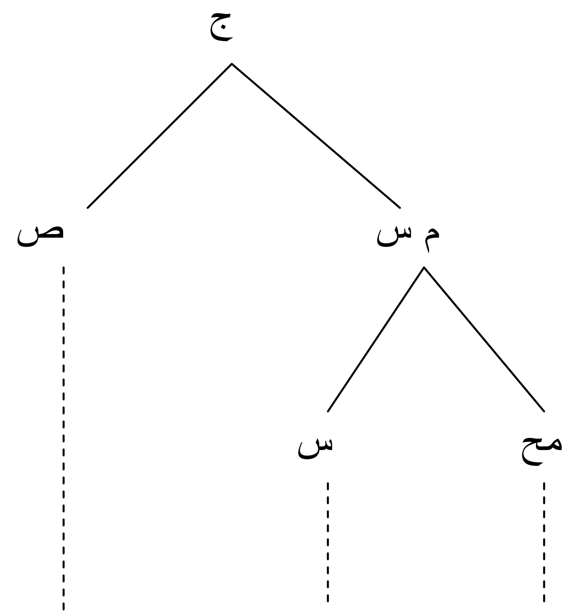
إذْ تُشير النقطتان المتراكبتان الفاصلتان بين الرمزين (م س) و(س) إلى أنَّ الوحدة الموجودة على يمين النقطتين ، وهي المركَّب الاسمي ، قد تَنَقْصَفت إلى الوحدة الموجودة على يسار النقطتين ، وهي الاسم " زيدٌ " ، فأصبح هذا الأخير يشغل وظيفة المسند إليه التي هي مخصَّصة للمركب الاسمي .

المبحث الثالث : بنية الجملة العربية :

ترتبط الصياغم والأبنية فيما بينها لتعطيَ للجملة شكلها الذي يميِّزها عن باقي الجمل ؛ فكيفية تشكل الجملة هو الذي يحدِّد بنيتها ، وبالتالي يعطيها دلالة معيَّنة ، وبعبارة أخرى « طريقة تركيب العناصر وترابطها هو الذي يعطي للجملة بنيتها ، ومن ثَمَّ معناها الخاص »(دباش ، ٢٠٠٦ ، ٨) . وبناء على ذلك لا يكون للجملة الاسمية و الجملة الفعلية نفس البنية ؛ لأنَّ كلاًّ منهما تتشكَّل بكيفية تختلف عن الأخرى ، ممَّا يجعل لكلٍّ منهما شكلا خاصا ؛ بحيث تختلف طبيعة وحداتهما وترتيبُ هذه الوحدات وأنواع العلاقات القائمة بينها ؛ فالوحدات تتسلسل أفقيا معطية للجملة بنيتها المركَّبية ؛ إذ إنَّ الجملة « تتألف من مجموع الوحدات التي تتسلسل خطِّيا ، أو أفقيا ، وفق ترتيب معيَّن تتحدَّد فيه كل وحدة بما يسبقها ، وما يلحقها ، وهذا ما يوافق الترتيب الخطي عند لوسيان تينيير ؛ أي الترتيب الذي تنتظم وفقه الكلمات في السلسلة الكلامية »(المرجع نفسه ، ٩) ، كما ترتبط تلك الوحدات وظيفيا داخل الجملة وفق علاقات ملائمة تحدِّد بنيتها التركيبية ، فالبنية التركيبية « تُمثِّل مجموع العلاقات البنيوية التي ترتبط وفقها الوحدات المِدلالة ، لتحديد وظائفها التركيبية داخل الجملة »(المرجع نفسه) . ويتم تحديد الوظائف التي تشغلها العناصر داخل الجملة من خلال علاقتي الانتماء والضم ؛ إذْ إنَّ انضمام عنصر إلى عنصر آخر لتشكيل بناء ما هو الذي يحدِّد وظيفته ، فالوظيفة التركيبية هي العلاقة التي تربط عنصرا ما ببقية عناصر الملفوظ ، وهذا ما أكَّده توراتيي بقوله : « أعتبر شخصيا أنَّ وظيفة مؤلف تعني العلاقة التي تربط هذا المؤلف ببقية عناصر الجملة التي ينتمي إليها »(Touratier، ١٩٧٧ ، ٣١) . وكلُّ تغيير في البنية المركَّبية يكون له تأثير على البنيية التركيبية ، فهما بنيتان مترابطتان ، وهذا ما أكَّده عبد الحميد دباش بقوله :« إنَّ البنية التركيبية ترتبط ، هي الأخرى ، بالبنية المركَّبية للجملة ، من حيث إنَّ أيَّ تغيير للثانية يكون له تأثير في الأولى »(دباش ، ٢٠٠٦ ، ٩) ؛ فالعنصر نفسه قد يتغير وضعه التركيبي بتغير موضعه في الجملة ، فيشغل وظيفة جديدة غير التي كان يشغلها في البنية المركبية العادية .

١- بنية الجملة الاسمية :

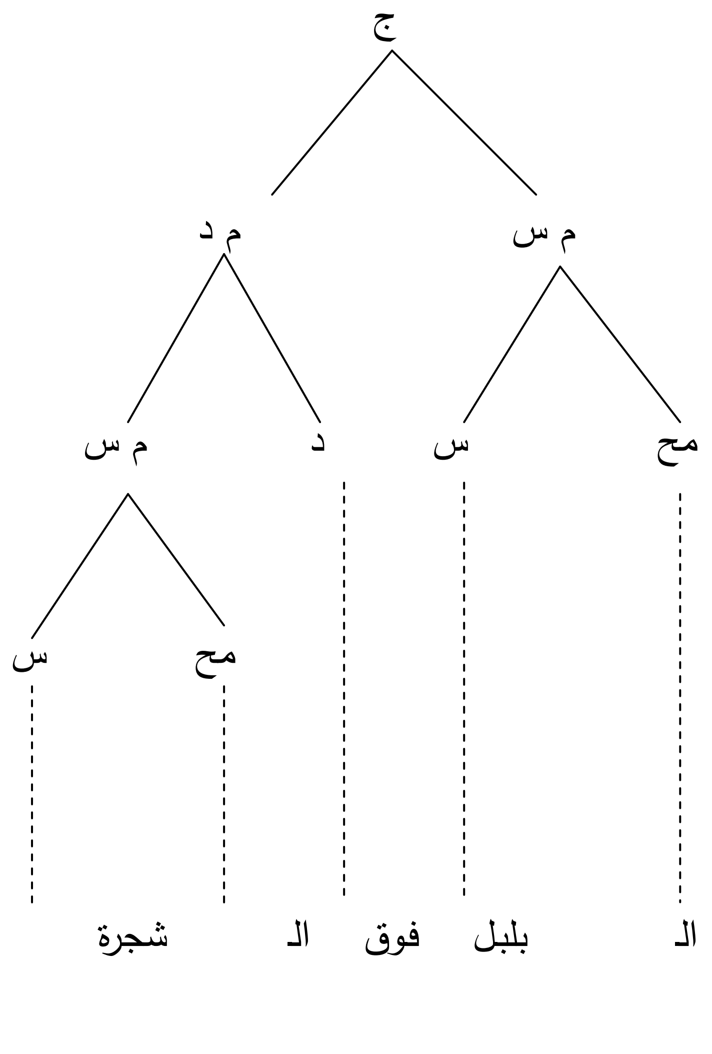
يرى النحاة العرب القدامى أنَّ الجملة الاسمية تركيب يتكون من مؤلفين يرتبطان فيما بينهما بعلاقة إسنادية ، بحيث يحصل بهذا الارتباط فائدة يحسن السكوت عليها ؛ يقول ابن هشام : « المبتدأ هو الاسم المجرَّد عن العوامل اللفظية للإسناد ... والخبر هو المسند الذي تتم به مع المبتدإ فائدة »(ابن هشام ، ٢٠٠٤ ب ، ١٣٨) ، فالمبتدأ هو المسند إليه والخبر هو المسند ، وقد يأتي الخبر مفردا ، ويكون اسما أو صفة ، فتأخذ الجملة البنية المركَّبية (م س + س) أو (م س + ص) ، وهذا ما يوافق البنية التركيبية : مبتدأ (مسند إليه) + خبر(مسند) ، كما في قولنا : العلمُ نافع ، ويمكن تمثيل التحليل التركيبي لهذه الجملة بالمشجَّر الآتي :



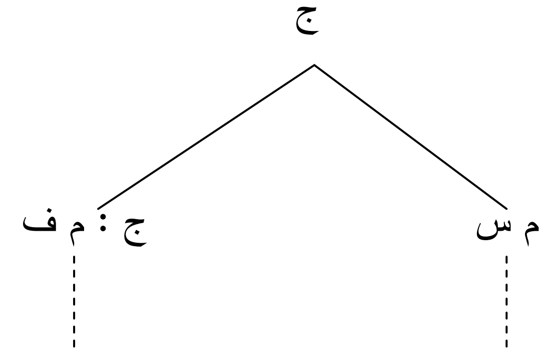
حيث يشغل المركَّب الاسمي " العلمُ " وظيفة المسند إليه ، في حين تشغل الصفة " نافع " وظيفة المسند ، والمسند و المسند إليه ركنان أساسيان في تكوين الجملة العربية ؛ يقول سيبويه : « هذا باب المسند والمسند إليه وهما مالا يَغْنَى واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلِّم منه بُدًّا ، فمن ذلك الاسم المبتدأُ والمبني عليه ، وهو قولك " عبد الله أخوك " و " هذا أخوك " ، ومثل ذلك " يذهب عبد الله " فلا بُدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بُدٌّ من الآخر في الابتداء »(

سيبويه ، د ت ، ٢٣/١) ، فهما عنصران ضروريان بحيث يقتضي كلٌّ منهما الآخر ؛ أي أنَّ العلاقةَ الإسنادية هي علاقةُ استلزام تبادلي ، فلا يمكن الاستغناء عن أحد عنصريها .

ويمكن أنْ يأتيَ الخبرُ شبهَ جملة ؛ أي أنه يكون على شكل مركب أداتي ، فتأخذ الجملة الاسمية البنية المركَّبية (م س + م د) ، مثل : البلبل فوق الشجرة ، حيث يشغل المؤلفُ المباشر الأول ، وهو المركَّب الاسمي " البلبلُ " ، وظيفةَ المسند إليه ، أمَّا المؤلفُ المباشر الثاني ، وهو المركَّب الأداتي " فوق الشجرة " ، فيشغل وظيفة المسند ، كما يبينه التمثيل البياني الآتي :



وقد ذهب النحاة إلى أنَّ الخبر يمكن أنْ يكون جملة يربطها بالمبتدإ رابط كالضمير والإشارة ، يقول ابن هشام: « ويقع الخبر جملة مرتبطة بالمبتدإ برابط »(ابن هشام ، ٢٠٠٤ ب ، ١٤٠) . ففي جملة " الفارسُ ركب جوادَه " ، يعتبر النحاة المركب الاسمي " الفارسُ " المتقدِّم على الفعل مبتدأً ، والجملة الفعلية التي تليه خبرًا ، بالرغم من أنَّه يمكن الاستغناء عن المركّب الاسمي المتقدِّم ، لأنَّ الجملة الصغرى التي تليه يمكن أنْ تشكِّل ملفوظا مستقلا " ركب جوادَه " ، ويُطلَق عليها في اللسانيات الحديثة مصطلح " الجُميْلة " ، ويعرِّفها عبد الحميد دباش بقوله : « الجُميلة هي مؤلف من مؤلفات الجملة له بنية الجملة ، ومن ثمَّ يمكنه أنْ يُشكِّل بمفرده ملفوظا »(دباش ، ٢٠٠٣ ، ٨٠) . فالجملة السابقة لها مؤلفان مباشران هما المركَّب الاسمي " الفارسُ " والجميلة " ركب جوادَه " ، وهذه الأخيرة يمكن أنْ تعوِّض الجملة ؛ وعليه فإنَّ جملة " الفارسُ ركب جوادَه " بناءٌ دخولي ، يمثِّل مؤلفها المباشر الأول " الفارسُ " توسعةً ؛ فهو عنصر اختياري يمكن الاستغناء عنه ؛ وبالتالي فإنَّ العلاقة بين مؤلفيها المباشرين ليست علاقة استلزام تبادلي ، وهذا ما ينفي كونها علاقة إسنادية ؛ لأنَّ « العلاقة الاسنادية لا تتضمَّن في الواقع سوى مؤلفين اثنين متلازمين بحيث يقتضي أحدهما الآخر »(دباش ، ٢٠٠٥ ، ٥٥) . وتتضح دخولية الجملة السابقة بتكرار الرَّمز " ج " في المشجَّر ، كما هو مبيَّن في الشكل الآتي :

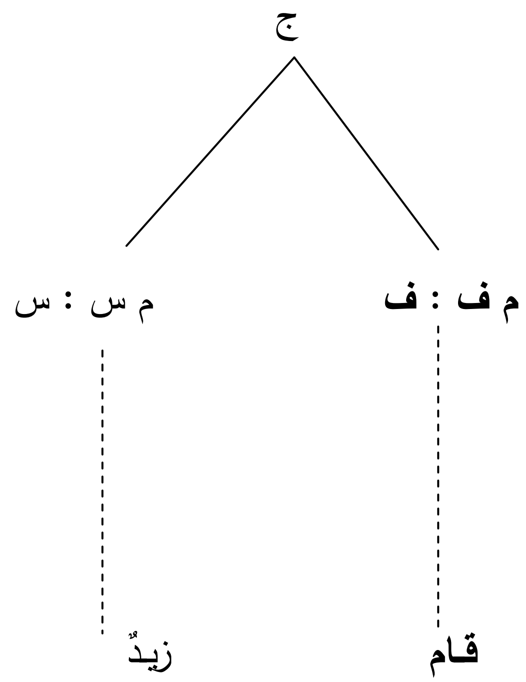


فالجملة المشار إليها بالـ " ج " الأولى بناء دخولي ، أمَّا الـ " ج " الثانية فتشير إلى المؤلف المباشر الذي يمكن أنْ يعوِّضها ؛ أي الجُميلة " ركب جوادَه " .

من جهة أخرى ، فإنَّ المركَّب الاسمي " الفارسُ " كان يشغل وظيفة المسند إليه في البنية المركَّبية العادية ، بانضمامه إلى مركَّب فعلي لتشكيل بناء خروجي ، هو جملة " ركب الفارسُ جواده " ، وحين تغيَّر موضعه بتقدُّمه على الفعل حدث تغيير في البنية التركيبية للجملة ؛ إذْ إنَّه قد أصبح منضمًّا إلى الجُميلة " ركب جوادَه " لتشكيل جملة " الفارسُ ركب جوادَه " ؛ التي هي بناء دخولي ، ويعلِّل عبد الحميد دباش هذا التغيُّر في الوضع التركيبي بقوله : « إنَّ تقدُّم الاسم ، الذي قد يتوسَّع فيأخذ صورة المركّب الاسمي ، له أثر تركيبي ومن ثَمَّ دلالي ، من حيث إنّه اكتسب وضعا تركيبيا يختلف عن وضعه في البنية المركَّبية العادية ، عندما كان مواليا للفعل ؛ هذا الوضع الجديد هو نتيجة للتغير في البنية المركَّبية العادية للجملة »(دباش ، ٢٠٠٥ ، ٤٦) ، وهذا ما يجعل المركَّب الاسمي المتقدِّم على الفعل يشغل وظيفةً جديدة ، يمكن الاصطلاح عليها بوظيفة " **المتطرِّف** " (**Extraposition**) ؛ ويعرِّف عبد الحميد دباش هذه الوظيفة قائلا : « نعني بالمتطرِّف الوظيفة التركيبية التي يشغلها أحد المؤلِّفين المباشرين لـ ج دخولية ، والذي يوافق على المستوى الدلالي الإخباري المحدَّث عنه أو المخبر عنه لهذه الجملة ، المؤلف المباشر الثاني هو الجميلة التي توافق على المستوى الدَّلالي الإخباري الحديث أو الخبر »(المرجع نفسه ، ٥٩) ، وهو تعريف يعتمد أساسا على طبيعة العلاقات القائمة بين عناصر الجملة في تحديد الوظيفة التركيبية للمركَّب الاسمي المتقدِّم ، كما يميِّز بين مستويات التحليل المختلفة ، مبتعدا بذلك عن استخدام معايير غير تركيبية في تحديد مفهوم تركيبي بحت .

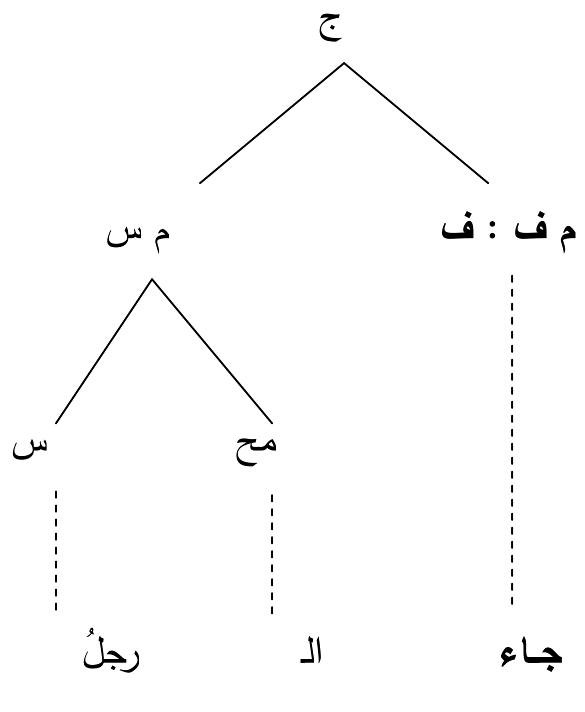
٢- بنيـة الجملـة الفعلية :

تُمثِّل الجملـة الفعليـة طريقـة أخرى فـي ارتبـاط العناصـر وفـق العلاقـة الإسـنادية فـي العربيـة ، فهي تتشكَّل حسب النحاة العرب القدامى بانضمام الفاعل إلى الفعل بكيفية إلزامية ؛ فابن الأنباري يـرى أنَّ : « الفعل لا بُدَّ لـه من فاعل لئلا يبقى الفعل حديثا عن غير محدث عنـه » (ابـن الأنباري ، ١٩٩٥ ، ٩٥) ، ويعرِّف الفاعلَ بأنَّـه « كل اسم ذكرتـه بعد فعل وأسندت ذلك الفعل إلـى ذلك الاسم ، نحو قام زيد وذهب عمرو »(المرجع نفسه ، ٨٧) . فالجملة الفعليـة فـي أبسط صـورها تأخذ البنية المركبية (ف + س) ، أي أنَّ الجملة الفعلية النواة لها مؤلفان مباشران هما : المركَّب الفعلـي المتنقصِـف إلـى فعل ، والمركَّب الاسمي المتنقصِـف إلـى اسم ؛ حيث يمثل الفعل علـى المستوى الإخباري الحديث ، ومن ثَمَّ يشغل علـى المستوى التركيبـي وظيفة المسند ، أمَّا الاسم فيمثل المحدَّث عنه ، وبالتالي يشغل وظيفة المسند إليه . وتُمثَّل جملـة " قـام زيدٌ " بيانيا كما يأتي :



إنَّ المركَّب الفعلي المتنقصف إلى الفعل " قام " يشغل وظيفة المسند ؛ لكونه ينضمُّ إلى مركَّب اسمي لتشكيل ج خروجية ، في حين يشغل المركَّب الاسمي المتنقصف إلى الاسم " زيدٌ " وظيفة المسند إليه ؛ وذلك بانضمامه إلى مركَّب فعلي لتشكيل ج خروجية .

وقد ينضمُّ المركَّب الفعلي المتنقصف إلى مركَّب اسمي لتشكيل الجملة الفعلية ، وهذا ما يوضحه المثال التالي : جاء الرجلُ ، حيث تتشكَّل هذه الجملة من مؤلفين مباشرين هما : المركب الفعلي المتنقصف إلى الفعل " جاء " ، والمركب الاسمي " الرجلُ " . والمركّب الاسمي في هذه الجملة الخروجية يوافق ، على المستوى الدلالي ، المخبر عنه ، ومنه فهو يشغل وظيفة المسند إليه ، في حين يشغل المركب الفعلي المتنقصف وظيفة المسند باعتباره مؤلفا مباشرا لـ (ج) خروجية يوافق على المستوى الدلالي " الخبر " . ويمكن تجزئة المركَّب الاسمي على المستوى الموالي إلى مؤلفين مباشرين هما المحدِّد " الـ " والاسم " رجل " ، وبهذا يمكن تمثيل هذه الجملة بيانيا مع مؤلفاتها المباشرة بالمخطط الآتي :

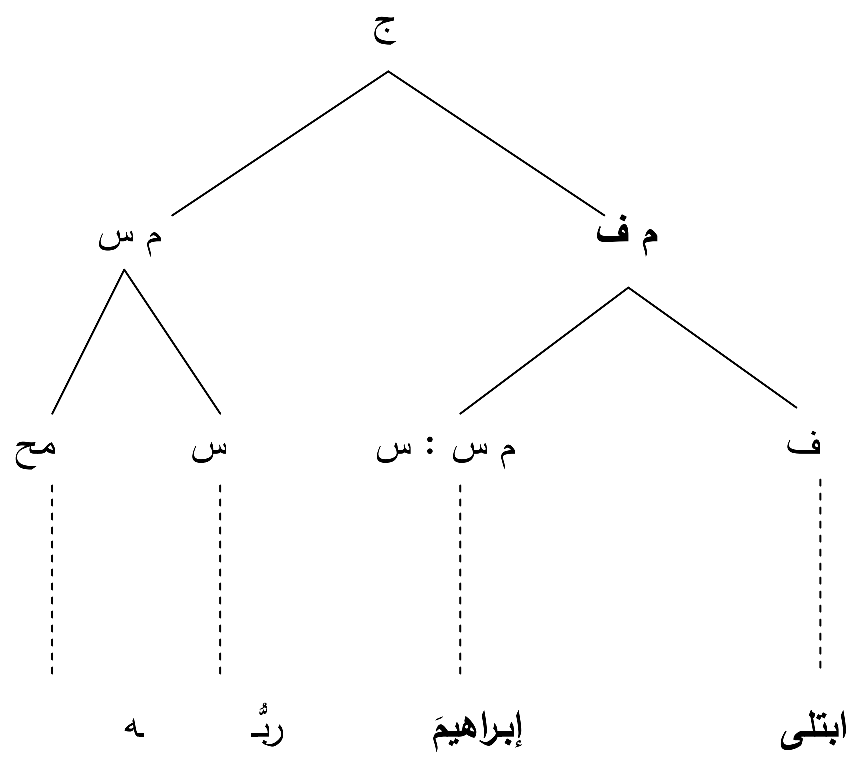


ويقول ابن جنِّي : « اعلم أنَّ الفاعل عند أهل العربية كل اسم ذكرته بعد فعل ، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ، وهو مرفوع بفعله ، وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه »(ابن جني ، ١٩٧٢ ، ٣١/١) ، فالفاعل مرفوع وعامل رفعه هو الفعل الذي يُسنَد إليه ، وحالة الرفع هذه هي التي تميِّز الفاعل عن عنصر آخر يكون منصوبا هو المفعول به . ويرى ابن يعيش أنَّ الفاعل :

« رُفع للفرق بينه وبين المفعول ، الذي لولا الإعراب لجاز أنْ يُتوهَّم أنَّه فاعل» (ابن يعيش ، د ت ، ٨٥/١) ، ويُعلِّل النحاة هذا الاختلاف في الحركة الإعرابية بين الفاعل والمفعول بأنَّ « الفاعل لا يكون إلاَّ واحدا ، والرفع ثقيل ، والمفعول يكون واحدا فأكثر ، والنصب خفيف ، فجعلوا الثقيل للقليل ، والخفيف للكثير : قصدا للتعادل »(ابن هشام ، ٢٠٠٤ ،

٢٢٥) . ونلاحظ هنا أنَّ النحاة يعتمدون في تحديد الوظائف النحوية ، من فاعلية ومفعولية وغيرها ، على العلامة الإعرابية ، إذْ يعتبرونها صيغما وظيفيا يشير إلى وظيفة العنصر الذي تلحقه ؛ ففي قوله تعالى ﴿ وَ إِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾ (القرآن الكريم ، ١٢٤/٢) تشير الضمَّة ، حسب رأيهم ، إلى أنَّ الاسم المضاف إلى الضمير في " ربُّه " هو الفاعل ، أمَّا الفتحة فتشير إلى أنَّ الاسم " إبراهيمَ " هو المفعول به .

من الناحية الدلالية يُمثِّل الاسم " إبراهيمَ " جزءا من الحديث أو الخبر ، والجزء الثاني هو الفعل " ابتلى " ، وبالتالي يُشكِّل هذان العنصران المركَّبَ الفعليَّ " ابتلى إبراهيمَ " ، الذي ينضم إلى المركَّب الاسمي " ربُّه " لتشكيل جملة " ابتلى إبراهيمَ ربُّه " ، ويمكن تمثيل تحليل هذه الجملة إلى مؤلفاتها المباشرة بالمخطط الآتي :



حيث يشغل المركَّب الفعلي " ابتلى إبراهيمَ " والمركَّب الاسمي " ربُّه " وظيفتي المسند والمسند إليه على الترتيب ، و يدلُّ على وظيفة كلِّ مركَّب موقعه في المشجَّر ؛ أيْ أنَّ وظيفته تتحدَّد من

خلال علاقته بالمركَّب الذي ينضمُّ إليه وعلاقته بالجملة باعتبارها البناء الذي ينتمي إليه ، دون اللجوء إلى وسيلة أخرى كالعلامة الإعرابية ، ومن ثَمَّ لا يُخصَّص لها فرع في المشجَّر ، فهي ليست صيغما وظيفيا كما اعتبرها النحاة ، ولا يمكن اعتبارها معيارا لتحديد الوظائف التركيبية وذلك للأسباب الآتية :

١- إنَّ وظيفة العنصر تتحدَّد ، داخل الجملة ، من خلال علاقته بالبناء الذي ينتمي إليه وبالمؤلف المباشر الذي ينضم إليه .

٢- إنَّ العلامة الواحدة قد تُشير إلى أكثر من وظيفة ، فالضمة مثلا تشير إلى الفاعل ونائبه والمبتدإ وكلُّها أشكال للمسند إليه ، وتشير إلى الخبر وخبر إنَّ وهما شكلان للمسند ، وقد تشير الضمة إلى وظائف أخرى ؛ ففي جملة " الشاعرُ تميمٌ موهوبٌ " تلحق الضمةُ وظائفَ : المسند إليه (الشاعرُ) والبدل (تميمٌ) والمسند (موهوبٌ) .

٣- إنَّ الوظيفة التركيبية الواحدة قد تشير إليها أكثر من علامة إعرابية ، فوظيفة المسند إليه مثلا تشير إليها العلامات الآتية : الضمة : نام الولدُ

الفتحة : إنَّ العلمَ نافع

الكسرة : ما تغيَّب من طالبٍ .

٤- قد لا تلحق الوحدةَ أيُّ حركة إعرابية ، كما في : ألقى موسى العصا في الوادي ، حيث لم يظهر على كلمات هذه الجملة أيُّ علامة إعرابية تشير إلى وظائفها التركيبية(انظر : دباش ، ٢٠٠٣ ، ٧٧-٧٨) . ويلجأ النحاة في مثل هذه الحالة إلى افتراض حركات مقدَّرة على آخر الكلمات ؛ فالفتحة مقدّرة في " ألقى " و" العصا " ، والضمة مقدرة في " موسى " ، والكسرة مقدرة في " الوادي " .

إنَّ الفاعل يفصل بين الفعل والمفعول في الجملة الفعلية العادية في العربية ، فالأصل في الفاعل أنْ يليَ الفعل ويسبق المفعول ؛ يقول ابن هشام : « الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة ؛ فحقُّهما أنْ يتصلا ، وحقُّ المفعول أنْ يأتيَ بعدهما »(ابن هشام ، ٢٠٠٤ ب ، ٢٠٨) . ومثَّل لهذه البنية الأصلية بقوله تعالى : ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ ﴾ (القرآن الكريم ، ١٦/٢٧) ؛ فالآية الكريمة جاءت وفق الترتيب العادي للجملة الفعلية في العربية ، وذلك بتقدُّم الفعل " ورث " على الفاعل " سليمانُ " ، ثمَّ جاء بعدهما المفعول به " داوودَ " . ويعلِّل أبو البقاء هذا التسلسل الخطِّي بقوله : « والأصل تقديم الفاعل على المفعول ؛ لأنَّه لازم في الجملة جارٍ مجرى جزء من الفعل ، والمفعول قد يُستغنى عنه ، والفاعل يصدر منه الفعل ثُّم يفضي إلى المفعول به بعد ذلك »(العكبري ، ١٩٩٥ ، ١٥٣/١) . فإذا كان الفعل متعدِّيا مباشرة إلى المفعول به ؛ فإنَّ الجملة

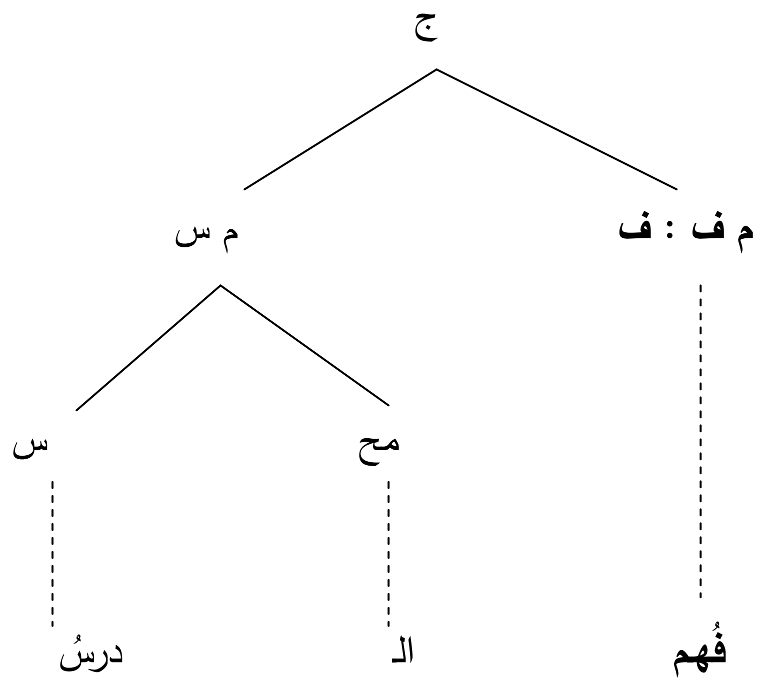
الفعلية العادية في العربية تأتي وفق النمط : (فعل + فاعل + مفعول به) ، وهذا ما يوافق البنية المركَّبية : (ف + م س (مرفوع) + م س (منصوب)) .

وقد يُحذف الفاعل إذا كان الفعل متعدِّيا ، فينوب عنه المفعول به ويأخذ جميع أحكامه ؛ يقول ابن هشام : « يُحذف الفاعل فينوب عنه في أحكامه كلِّها مفعول به ، فإنْ لم يوجد فما اختصَّ وتصرَّف من ظرف أو مجرور أو مصدر »(ابن هشام ، ٢٠٠٤ ب ، ٢١١) . ويزيد شروطَ بناء الجملة لغير الفاعل توضيحا ، مؤكِّدا أنَّ للفاعل ونائبه نفس الخصائص التركيبية بقوله : « وحيث حُذف فاعل الفعل فإنَّك تُقيم مقامَه المفعولَ به ، وتعطيه أحكامه ... فتصيِّره مرفوعا بعد أنْ كان منصوبا ، وعمدة بعد أنْ كان فضلة ، وواجب التأخير عن الفعل بعد أنْ كان جائز التقديم عليه ، ويؤنَّث له الفعل إنْ كان مؤنَّثا »(المرجع نفسه ، ٢١٢-٢١٣) . ويطرأ على الفعل في هذه الحالة تغيُّرات صيغيِّة وذلك « بضمِّ أوله ماضيا كان أو مضارعا ، وبكسر ما قبل آخره في الماضي ، وبفتحه في المضارع »(المرجع نفسه ، ٢١٤) ، فتصبح له بنية أخرى تختلف عن بنيته الأصلية . ويفسِّر النحاة هذا التغيُّر بأنَّ « المفعول يصح أن يكون هو الفاعل فلو لم يُغيَّر الفعل لم يُعلم هل هو الفاعل في الحقيقة أو قائم مقامه »(ابن الأنباري ، ١٩٩٥ ، ٩٧) . فهذه البنية الجديدة تدلُّ على أنَّ الفعل مسند لنائب الفاعل لا للفاعل ، ونائب الفاعل بهذا التمييز « هو ما حُذِفَ فاعِلُه ، وأقِيمَ هُوَ مقَامَهُ ، وغُيِّرَ عامِلُه إلى طَرِيقَةِ فُعِلَ أو يُفْعَل أوْ مَفْعُولٍ »(ابن هشام ، ٢٠٠٥ ، ٢١٤) . ونلاحظ أنَّ النحاة القدامى قد أعطَوْا لمؤلِفَيْ الجملة المبنية لغير الفاعل مصطلحات خاصة ، فجملة " فُهم الدرسُ " تتكون من فعل مبني للمجهول ونائب فاعل ، أمَّا جملة " جاء الرجلُ " فتتكون من فعل وفاعل ؛ وذلك لاختلاف صيغتي الفعل في الجملتين ، ولاختلاف العلاقة الدلالية التي تربط بين الفعل والاسم في كليهما ، فهل هذا الاختلاف سبب كاف لاختلاف تحليل الجملتين ؟ .

إنَّ اعتماد معيار الاستبدال يجعلنا نحدِّد لجملة " فُهم الدرسُ " مؤلفين مباشرين هما الوحدتان اللغويتان " فُهم " و " الدرسُ " ، فيكون الاستبدال على النحو الآتي :

فُهم الدرس	فُهم الدرس
شُرح الدرس	فُهم الإعلان
كمُل الدرس	فُهم كلام
انتهى الدرس	فُهم خبر

ومنه فجملة " فُهم الدرسُ " تتألف من الفعل " فُهم " والمركَّب الاسمي " الدرسُ " ، وهي جملة خروجية والعلاقة بين مؤلفيها المباشرين علاقة إسنادية ؛ حيث يوافق المؤلف المباشر الأول " فُهم " على المستوى الإخباري الحديثَ ، وبالتالي يشغل وظيفة المسند ، ويوافق المؤلف المباشر الثاني " الدرسُ " المُحدَّثَ عنه ؛ فهو يشغل وظيفة المسند إليه . ويمكن أنْ نلاحظ أنَّ ما سمَّاه النحاة الأفعال المبنية للمجهول لا تختلف في سلوكها التركيبي عن الأفعال الأخرى ، بدليل أنَّها يمكن أنْ تُشكِّل جدولا استبداليا واحدا ، فالفعل " فُهم " ينتمي إلى نفس الجدول الاستبدالي الذي تنتمي إليه الأفعال : كمُل ، انتهى ، تواصل ، ... لأنَّها يمكن أنْ تتعاوض فتؤدِّي نفس الدور التركيبي ، وجميع هذه الأفعال تترابط مع المركَّب الاسمي بنفس العلاقة التركيبية ، وبناء عليه يكون التمثيل البياني للجملة السابقة كما يأتي :



فالجملة المبنية للمجهول لا تختلف في بنيتها التركيبية عن باقي الجمل الفعلية ، وبالتالي يكون لها نفس التحليل التركيبي الذي تأخذه تلك الجمل .

ويرى نحاة البصرة أنَّ الفاعل لا يُمكن أنْ يتقدَّم على فعله ؛ يقول ابن جنِّي :« واعلم أن الفعل لا بُدَّ له من الفاعل ، ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فإن لم يكن مظهرا بعده فهو مضمر فيه لا محالة ، تقول : زيدٌ قام ، فزيد مرفوع بالابتداء وفي قام ضمير زيد وهو مرفوع بفعله »(ابن جنّي ، ١٩٧٢ ، ٣١) . ويعلِّل النحاة ذلك بعدم جواز تقدُّم المعمول على عامله ، إذ إنَّ رتبة العامل هي دائما قبل رتبة المعمول ؛ يقول ابن يعيش : « إنَّما وجب تقديم خبر الفاعل لأمرٍ وراء كونه خبرا ، وهو كونه عاملا فيه ، ورتبة العامل أنْ يكون قبل المعمول ، وكونه عاملا فيه سبب أوجب تقديمه »(ابن يعيش ، د ت ، ٨٤/١) ، وهذا التعليل منطقي لا تركيبي . كما أنَّهم اعتبروا الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة ، فلا يجوز تقديم شطرها الثاني عن شطرها الأول ؛ وفي هذا المعنى يقول ابن مالك : « الفعل والفاعل كجزأي كلمة فلا يجوز تقديم عجُز الكلمة على صدرها ، وإذا وقع الاسم قبل الفعل فهو مبتدأ معرَّض لتسليط النواسخ عليه ، وفاعل الفعل ضمير مستتر بعده مطابق للاسم السابق »(ابن مالك ، ٢٠٠٠ ، ٢٥٨-٢٥٩) ، ويعتمد ابن الأنباري في تعليله لعدم جواز تقدم الفاعل على فعله على نفس الحجة قائلا : « فإنْ قيل فلِمَ لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل قيل لأن الفاعل تنزَّل منزلة الجزء من الفعل »(ابن الأنباري ، ١٩٩٥ ، ٨٩) ، وقد جعلوا « الفاعل كالجزء من الفعل لأنَّ الفعل يفتقر إليه معنى واستعمالا »(ابن الناظم ، ٢٠٠٠ ، ١٥٨) ، فلا يحدث فعل إلاَّ إذا قام به فاعل ، ولا يوجد فاعل إلاَّ إذا نُسب إليه فعل ، فهما متلازمان لا وجود لأحدهما إلاَّ بوجود الآخر . وإذا تقدَّم الاسم على الفعل تصبح الجملة اسمية مكوَّنة من مبتدإ وخبر ، والخبر جملة فعلية فاعلها هو الضمير المستتر في الفعل ؛ يقول ابن يعيش : « لو قَدَّمت الفاعل فقلت : زيد قام ، لم يبق عندك فاعلا ، وإنَّما يكون مبتدأ وخبرا مُعرَّضا للعوامل اللفظية »(ابن يعيش ، د ت ، ٨٤/١) . ويستدلُّون على عدم جواز تقدُّم الفاعل على فعله بأنَّ « من شرط الفاعل ألاَّ يقوم غيرُه مقامَه مع وجوده نحو قولك : قام زيد ، فلو كان تقديم زيد على الفعل بمنزلة تأخيره لاستحال قولك : زيد قام أخوه وعمرو انطلق غلامُه ، ولمَّا جاز ذلك دلَّ على أنَّه لم يرتفع بالفعل بل بالابتداء » (ابن الأنباري ، ١٩٩٥ ، ٩١) ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنَّه « لو كان ذلك جائزا لوجب أن لا يختلف حال الفعل فكان ينبغي أن يقال : الزيدان قام والزيدون قام ، كما تقول : قام الزيدان وقام الزيدون فلمَّا لمْ يُقل إلا الزيدان قاما والزيدون قاموا . دلَّ على أنه يرتفع بالابتداء دون الفعل »(المرجع نفسه ، ٩٢) . في حين أنَّ نحاة

الكوفة يجيزون تقدُّم الفاعل على فعله ، وتبقى الجملة عندهم فعلية بالرغم من تقدُّم الفاعل فيها ، فجملة " زيدٌ
قام " لا تختلف في بنيتها التركيبية عن جملة " قام زيدٌ " ؛ لأنَّ الفعل " قام " في كليهما قد أُسند إلى الفاعل " زيدٌ " ، والغرض من تقدُّم الفاعل في الأولى بلاغي . وقد لاقى رأي الكوفيين في مسألة جواز تقدُّم الفاعل على فعله قبولا حسنا لدى كثير من المحدثين .

ويمكن تمثيل تحليل النحاة البصريين لجملة " زيدٌ قام " كما يأتي :

زيـدٌ قـام [هو]

مسند ⟵⟶ مسند إليه (مستوى الجملة الصغرى)

مسند إليه ⟵⟶ مسنـــد (مستوى الجملة الكبرى)

فالجملة السابقة بهذا التحليل لها بنية متدرِّجة : مبتدأ (مسند إليه) و خبر(مسند) في شكل جُميْلة ، وهذا الخبر يحتوي بدوره على فعل (مسند) و فاعل (مسند إليه) هو الضمير المستتر في الفعل (انظر : دباش ، ٢٠٠٥ ، ٥٨) . وهي بذلك تحتوي على علاقتين إسناديتين ، وهذا أمر غير مقبول لأنَّ الجملة لا بدَّ أنْ تقوم دلاليا على علاقة إسنادية واحدة ، بين عنصرين يمثِّل أحدهما المخبر عنه ، ويمثِّل الآخر الخبر ، فجملة " زيدٌ قام " قائمة على إسناد إخباري واحد ؛ لأنَّها لم تُفد سوى قيام زيد ، واعتبار الجملة اسميةً هو الذي أدَّى بالنحاة إلى تكلُّف في التأويل ولجوء إلى التقدير ، وافتراض استتار فاعل بعد الفعل ، لا شك أنَّه لو ظهر إلى الوجود لأصبح للجملة بنية غريبة غير موجودة في الواقع الشكلي للملفوظ (انظر: المهيري ، ١٩٦٦ ، ٤٠) . وهذا ما يؤهل الجملة السابقة لأنْ تُعدَّ فعلية ، مؤلفاها المباشران هما المركَّب الاسمي المتقصف إلى الاسم " زيدٌ " و المركَّب الفعلي المتقصف إلى الفعل" قام " ، لكنْ ليس على أساس تقدُّم الفاعل فيها كما يرى الكوفيون ؛ فالعلاقة بين مؤلفيها ليست إسنادية ؛ بدليل أنّ المؤلف المباشر الأول " زيدٌ " عنصر اختياري يمكن الاستغناء عنه ، وهذا ما يسمح للمؤلف المباشر الثاني " قام " بتشكيل ملفوظ مستقل ، واستقلالية هذا الملفوظ تأتي من احتواء الفعل على مشير لفظي دال على القائم بالحدث ، يتمثَّل في الفتحة الأخيرة اللاحقة بالفعل ؛ فالاسم المتقدِّم على الفعل ينضمُّ إلى ج لتشكيل ج دخولية ، وهذا ما يجعله يشغل وظيفة " **المتطرِّف** " ، في حين أنَّ الاسم المواليَ للفعل يشغل وظيفة المسند إليه بانتمائه إلى ج خروجية . وقد ميَّز ك . توراتيي على هذا

الأساس بين المتطرِّف والمسند إليه بقوله : « يشترك [المتطرِّف] مع المسند إليه في كونه مؤلفا مباشرا " م م " لـ ج ، لكنْ يختلف عنه

من حيث إنَّه يدخل في بناء دخولي ، في حين ينتمي المسند إليه إلى بناء خروجي » (Touratier ، ١٩٧٧ ، ٣٣) . فالفرق الجوهري بين المسند إليه والمتطرِّف يكمن في نمط البناء الذي ينتمي إليه كلٌّ منهما ؛ فالأول ينتمي إلى بناء خروجي وبالتالي ينضمُّ إلى المؤلف المباشر الثاني للجملة بصفة إلزامية ، أمَّا الثاني فينتمي إلى بناء دخولي ، ومن ثمَّ فهو ينضمُّ إلى المؤلف المباشر الثاني للجملة بشكل اختياري .

الفصل الثاني

المركَّب الفعلي وأنماطه

المبحث الأول : المركَّب الفعلي

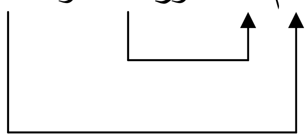
١- مفهوم المركب الفعلي :

إنَّ الوحدة المدلالة الصغرى أي الصيغم ، تُمثِّل الوحدة التركيبية الدنيا ، في حين تمثل الجملة الوحدة التركيبية الكبرى ، وليست الصياغم المؤلفات المباشرة الوحيدة للجملة ، إذْ تحتوي هذه الوحدة التركيبية ، باعتبارها بناء متدرجا ، على مؤلفات أخرى غير الصياغم ، وهذا يعني أنَّه توجد بين الجملة والصياغم وحدات تركيبية أخرى ليست صغرى ولا كبرى ، تُسمَّى هذه الوحدات التي تتوسط الجملة والصياغم مركّبات ، ويوضح عبد الحميد دباش هذا النوع من الوحدات بقوله : « إنَّ المركَّب هو وحدة وسطية من حيث إنَّها لا تكون صيغما ؛ لأنَّها تتشكَّل بالضرورة من أكثر من صيغم ، ولا تكون جملة لأنَّ الجملة هي أكبر وحدة تركيبية »(دباش ، ٢٠٠٥ ، ص ٦٨) ، فالمركَّب مجموعة من العناصر اللغوية تشكِّل وحدة تركيبية أصغر من الجملة ، وتتألف هذه الوحدة من صيغمين على الأقل ، ويتحدَّد نوع المركَّب من خلال طبيعة نواته ؛ فإذا كانت نواته اسما فهو مركَّب اسمي ، وإذا كانت نواته صفة فهو مركَّب صفوي ... يُستثنى من ذلك المركَّبُ الأداتي الذي يتحدَّد بطبيعة الأداة التي تتصدَّره ، سواء كانت هذه الأداة حرف جر أم ظرفا ، حسب اصطلاح النحو العربي التقليدي ، وعليه فإنَّ المركَّب الفعلي **وحدة لغوية من النسق المتوسط مؤلفة من مجموعة من الوحدات اللغوية المتدرجة نواتها الفعل** (انظر : Dubois ، ١٩٧٣ ، ٤٧٩) ، إذْ يتشكَّل من الفعل وما ينضم إليه تركيبيا من عناصر لغوية أخرى ، بحيث يكون الفعلُ العنصرَ المركزي الذي ترتبط به هذه العناصر ، فالفعل بوصفه صيغما مركزيا ، في هذا المركَّب ، يمكن أنْ ينضم إليه عنصر أو أكثر لتشكيل هذا المركَّب . والمركَّب الفعلي والمركَّب الاسمي الذي ينضم إليه يرتبطان بدورهما ، على مستوى أعلى ، لتشكيل بناء الجملة .

إنَّ العلاقةَ القائمة بين المسند والمسند إليه هي العلاقةُ المركزية التي تنبني عليها البنية التركيبية للجملة ، يقول صالح بلعيد : « وعلاقة الإسناد هي العلاقة المحورية التي تتحدَّد بالاستناد إليها بنية الجملة »(بلعيد ، ١٩٩٤ ، ١٠٨) ، ويرى النحاة القدامى أنَّ هذه العلاقة تربط في الجملة الفعلية بين الفعل والفاعل ، فهما يشكِّلان عندهم النواة الإسنادية لهذه الجملة ؛ أي أنَّهما ركنان أساسيان لا يتمُّ بناء الجملة إلاَّ بهما ، حيث يمثل الفاعل المسند إليه ، أمَّا الفعل

فيمثل المسند ، وهما عنصران متلازمان لا يوجد أحدهما إلاَّ بوجود الآخر ، ويعلِّل ابن يعيش هذا التلازم بقوله : « وكان الفاعل لازما له يتنزل منزلة الجزء منه بدليل أنَّه لا يستغني عنه ولا يجوز إخلاء الفعل عن فاعل »(ابن يعيش ، د ت ، ١/٨٥) ، فلابد لكل فعل من فاعل ، وتأتي عناصر إضافية أخرى أحيانا لتكملة معنى الجملة ، فهي عناصر غير أساسية يمكن الاستغناء عنها . وعليه فإن جملة مثل " رسم الوردةَ الولدُ " تتألف عندهم من ثلاثة عناصر هي الفعل " رسم " ، والمفعول به المتقدم " الوردةَ " ، والفاعل المتأخر " الولدُ " ، وتقوم على علاقتين: علاقة إسناد تربط الفعل بالفاعل ، وعلاقة تعدية تربط الفعل بالمفعول به ، ويمكن تمثيل هذا التحليل بالشكل التخطيطي الآتي :

رسم الوردةَ الولدُ



إنَّ العلاقة الإسنادية في هذه الجملة لا تربط ، في الواقع ، الفاعل بالفعل وحده ، بل تربط المركَّب الاسمي " الولدُ " ببقية الجملة ، فهذه الجملة تتشكَّل على المستوى الإخباري من محدَّث عنه وحديث ، والمحدَّث عنه هو المركَّب الاسمي " الولدُ " ، أمَّا الحديث فتمثله بقية الجملة ، فعندما تقول " رسم الولدُ " وتسكت ، تفتح المجال لعدَّة احتمالات ، كأنْ يكون الشيء المرسوم زهرة أو وردة أو شجرة .. . ، فتحدد الشيء المرسوم بإضافة " الوردة " ، وتكون بذلك قد أخبرت عن الولد برسم الوردة لا بالرسم وحده ، فالفعل " رسم " لا يُمثِّل وحده الحديثَ ، بل يُمثِّله مع عنصر آخر ينضمُّ إليه ، هو المركَّب الاسمي " الوردةَ " ، وهذان العنصران يمكن أنْ يُشكِّلا مرتبطين بناء واحدا هو المركَّب الفعلي " رسم الوردةَ " ، فالمركَّب الفعلي « **لا يعني الفعل وحده ، إنَّما يمتدُّ إلى جميع العناصر التي ليست من المركّب الاسمي** [المسند إليه] »(الشاوش ، ١٩٨٣ ، ٢٤٠) .

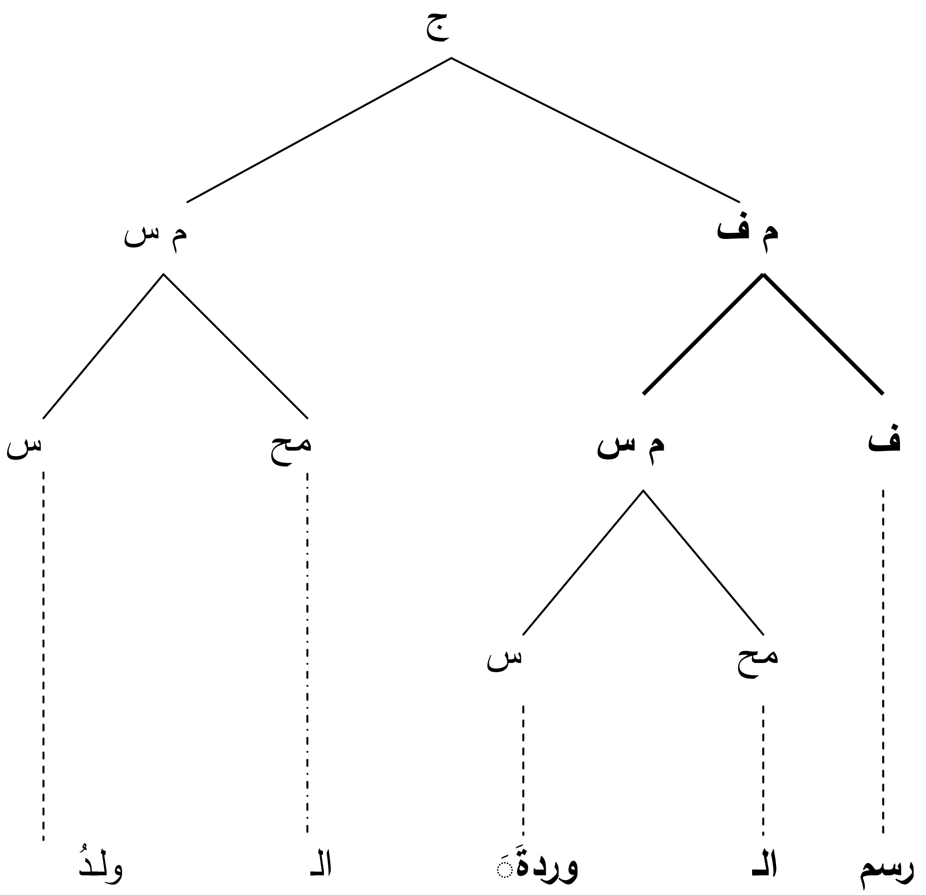
إن كل المركَّب الفعلي " رسم الوردةَ " إخبار عن المركَّب الاسمي" الولدُ " ، فالعلاقة الدلالية قائمة بين المحدَّث عنه " الولدُ " والحديث ، الذي تُعبِّر عنه جميع عناصر الملفوظ الباقية مجتمعةً . وقد انتبه إلى هذا صاحب نظرية النظم أثناء تحليله لجملة " ضرب زيد عمرا يوم الجمعة ضربا شديدا تأديبا له " حيث خلص إلى أنَّ التعلُّق ليس بين الفعل " ضرب " و الفاعل " زيد " ، بل بين الفاعل " زيد " والفعل " ضرب " متعلِّقا بباقي عناصر الملفوظ ، فالمتكلِّم لا يريد أنْ يخبر أنَّ الضرب واقع من زيد فقط ، بل يريد أنْ يخبر أنَّ هذا الضرب واقع على عمرٍ مع تحديد زمان الضرب ونوعه والغرض منه ؛ يقول عبد القاهر في هذا الشأن : « ثبت أنَّ المفهوم من مجموع

الكلِم معنى واحدٌ لا عدَّةُ معانٍ ، وهو إثباتك زيداً فاعلاً ضرباً لعمرٍو في وقت كذا وعلى صفة كذا ولغرض كذا »(الجرجاني ، ١٩٩٥ ، ٣٠٥) ، وهذا ما يؤكده اعتماد معيار الاستبدال في تحديد المؤلفات المباشرة ، فعند تحليلنا لجملة " رسم الوردةَ الولدُ " نُعوِّض المركَّب الاسمي " الولدُ " بوحدة أبسط منه كالاسم مثلا ، ونعوض باقي الجملة بفعل ، فنحصل على جملة جديدة لها نفس البنية التركيبية . ويمكن توضيح كيفية الاستبدال كما يأتي :

رسم الوردةَ الولدُ رسم الوردةَ الولدُ

رسم الوردةَ موسى قـام الولدُ

ويمكن أنْ نمثل هذا التحليل التركيبي بالمشجَّر الآتي :



فالفعل " رسم " قد انضمَّ إلى المركَّب الاسمي" الوردةَ " لتشكيل المركَّب الفعلي" رسم الوردةَ " ، فهو مؤلف مباشر لهذا المركَّب الفعلي ، الذي ينضم بدوره إلى المركَّب الاسمي " الولدُ " لتشكيل بناء الجملة .

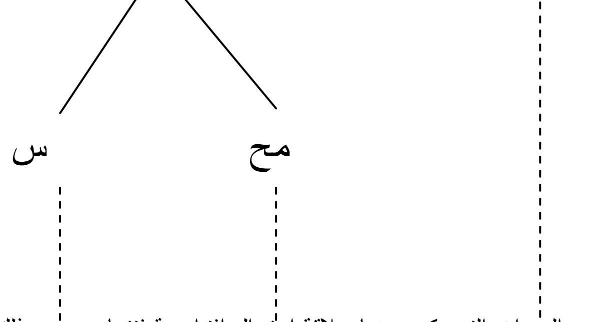
ويمكن أنْ نوضح مفهوم المركَّب الفعلي من خلال المقابلة التي يُجريها النحاة بين الفعل اللاَّزم والفعل المتعدِّي .

ميَّز النحاة بين نمطين للفعل هما الفعل اللازم والفعل المتعدي ، فالفعل اللازم هو : « ما لا يفتقر بعد فاعله إلى محلٍّ مخصوص يحفظه »(العكبري ، ١٩٩٥ ، ٢٦٧) ؛ أي أنه يقتضي محلاًّ واحدا فيكتفي بالفاعل ولا يطلب مفعولا به ، أمَّا الفعل المتعدي فهو : « ما افتقر بعد فاعله إلى محلٍّ مخصوص يحفظه »(المرجع نفسه) ، وبالتالي فهو يقتضي أكثر من محل ؛ أيْ أنَّه لا يكتفي بالفاعل ، بل لا بدَّ له من مفعول به أو أكثر ، ففي جملة " نجح الطالبُ " نجد أنَّ الفعل " نجح " لازم ؛ لأنَّه لم يطلب مفعولا به ، أمَّا في جملة " كتب التلميذُ الدرسَ " فنجد أنَّ الفعل " كتب " متعدٍّ ؛ لأنَّه لم يكتف بالفاعل " التلميذُ " بل احتاج إلى المفعول به " الدرسَ " . إن المفعول به ، عند النحاة ، هو المميِّز بين المتعدِّي من الأفعال واللازم منها ، فهو الذي « يتأسس عليه الفرق بين فئة الأفعال اللازمة وفئة الأفعال المتعدية » (الكشو ، ٢٠٠٠ ، ١١٥) ، وقد أشار صاحب المفصل إلى ذلك بعد تعريفه للمفعول به ، فقال : « وهو الفارق بين المتعدي من الأفعال وغير المتعدي »(الزمخشري ، ١٩٩٣ ، ٥٨) . إن الفرق بين الفعلين المتعدِّي واللازم هو أنَّ الأول يقبل مفعولا به ، أمَّا الثاني فيكتفي بالفاعل ولا يقبل مفعولا به ، وقد ترجم النحاة هذا الفرق إجرائيا بوضع ضابط تركيبي يميِّز الفعل المتعدِّي عن الفعل اللازم ، هو صلاحية اتصاله بهاء المفعولية ؛ يقول ابن عقيل : « وعلامة الفعل المتعدي أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر وهي هاء المفعول به » (ابن عقيل ، ١٩٨٥ ، ١٤٦/٢) ، فالفعل " فهم " مثلا متعدٍّ ؛ لأنَّه يمكنك أنْ تقول : " الدرسَ فهمه التلميذُ " ، والضمير في " فهمه " يعود على " الدرسَ " الذي هو مفعول به في جملة " فهم التلميذُ الدرسَ " .

لقد راعى النحاةُ في تقسيمهم للفعل إلى لازم ومتعدٍّ الأثرَ الإعرابي الذي يُحدثه الفعل في عناصر الجملة ، ففي حالة تأثير الفعل على عنصر آخر غير الفاعل اعتبروا الفعل متعدِّيا ، وفي حالة عدم وجود هذا الأثر الإعرابي اعتبروا الفعل لازما ، وهو رأي نجده ملخصا في النحو المدرسي ، فالقاعدة المستنبطة من أقوال النحاة هي أنَّ « الفعل ينقسم قسمين لازمٌ ومتعدٍّ . الفعل اللازم هو ما لا ينصب المفعول به ، والفعل المتعدِّي هو الذي ينصبه »(الجارم ، ٢٠٠٤ ، ٣١١/١) ، لكنَّ هذا الفرق الوظيفي المبني على أساس فكرة العامل يبقى غير دقيق نسبيا ، فكثيرا ما نستعمل أفعالا متعدية دون تقييدها بالمفعول به ؛ يقول ابن السرَّاج : « واعلم أن كل فعل متعدٍّ لك

ألاّ تعديه »(ابن السراج ، ١٩٨٨ ، ١٨١/١) ، فالفعل " كتب " مثلا قد يأتي أحيانا من غير مفعول به ، فتقول: " كتب التلميذُ " وتسكت ، كما أنَّ بعض الأفعال اللازمة يمكن أنْ تُستعمل متعدِّية ، فالفعل " نقص " لازم في قولك : " نقص المال " ، وقد جاء متعديا في قوله تعالى : ﴿ ثُـمَّ لَـمْ يَــنْـقُـصُوكُـمْ شَيْـئًـا ﴾ (القرآن الكريم ، ٩ / ٤) .

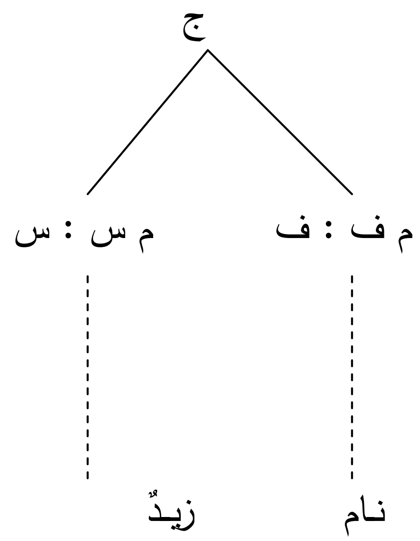
إنَّ التقسيم التقليدي للفعل إلى لازم ومتعدٍّ يقضي بوجود قسمين فرعيين للفعل ، لكنْ لا يُمكِن القول بوجود نمطين تركيبيين للفعل ؛ والدليل على ذلك أن كلاًّ من الفعل اللازم والفعل المتعدي لا يمكنه أن يعوض الآخر ، ففي جملة " كتب التلميذُ الدرسَ " لا يمكن أنْ نستبدل الفعل المتعدِّي" كتب " بفعل لازم مثل " قام " ؛ لأنَّ الملفوظ " قام التلميذُ الدرسَ " غير صحيح نحويا ، في حين يمكن أنْ نستبدل البناء الذي يتشكَّل من الفعل المتعدِّي " كتب " والمركَّب الاسمي " الدرسَ " بالفعل اللازم " قام " ، فنحصل على الجملة التامة " قام التلميذ "(انظر : Touratier ، ١٩٨٩a ، ٣٥٤) ، فالاستبدال إذاً يتمُّ بين الفعل اللازم والبناء المكوَّن من الفعل المتعدي وما ينضم إليه ، وهذا البناء هو ما يُطلَق عليه في الدراسات التركيبية الحديثة مصطلح " **المركَّب الفعلي** " ، والمركَّب الفعلي والفعل اللازم الذي يمكن أنْ يعوِّضه متكافئان تركيبيا ؛ وبالتالي فهما ينتميان إلى نفس الجدول الاستبدالي[٢] ، وبما أنَّ الفعل اللازم عبارة عن صيغم واحد فهو أصغر وحدة تركيبية في هذا الجدول الاستبدالي ، وهذا ما يجعل منه مركَّبا فعليا ؛ لكنَّه في هذه الحالة قد تتقصف إلى فعل ، فجملة " قام الولدُ " التي تحتوي على الفعل اللازم " قام " لها مؤلفان مباشران هما : المركَّب الفعلي المتنقصف إلى الفعل " قام " والمركَّب الاسمي " الولدُ " ، كما هو مبيَّن في المشجَّر الآتي :



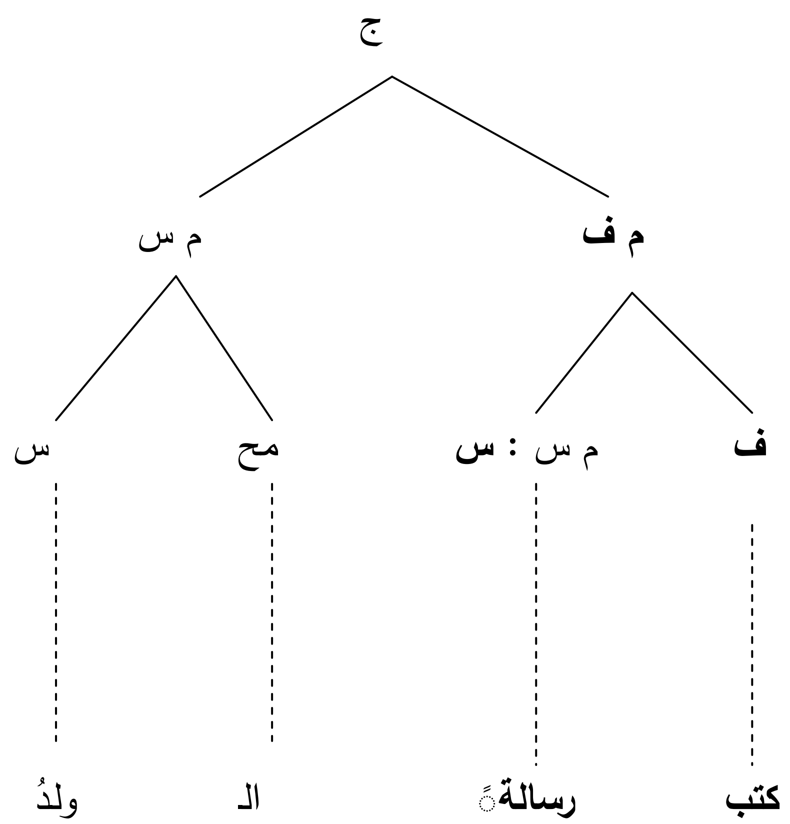
[٢] الجدول الاستبدالي (Paradigme) هو « مجموع الوحدات التي يكون بينها علاقة استبدال افتراضية فتتعاوض ، وبذلك يكون لها نفس التوزيع ، مثل : جدول الأفعال ، جدول الأسماء ، ... »(انظر : دباش ، ٢٠٠٣ ، ٨١) .

قـام الـ ولدُ

ويمكن أن يتنقصف المركب الاسمي أيضا إلى اسم ؛ ففي الملفوظ " نام زيدٌ " نجد أن المركب الاسمي قد تنقصف إلى الاسم " زيدٌ " ، كما تتقصف المركَّب الفعلي إلى الفعل " نـام " ، ونمثل هذا الملفوظ بيانيا بالمخطط الآتي :



أمَّا الفعل المتعدِّي فينضم إليه بصفة إلزامية عنصر أو أكثر لتشكيل مركَّب فعلي ، وبالتالي يكون هذا البناء النـاتج خروجيا لأنَّ جميع مؤلفاته ضرورية . وأبسط صورة للمركَّب الفعلي الخروجي هي أنْ يتألف من صيغمين في شكل فعل واسم ، بحيث يمثل الاسمُ المتمِّمَ الفعلي ، ففي جملة " كتب رسالةً الولدُ " نجد أنَّ الفعل المتعدِّي " كتب " قد انضم إلى المتمِّم الفعلي " رسالةً " لتشكيل المركَّب الفعلي " كتب رسالةً " ؛ فالمؤلفان المباشران لهذا المركَّب الفعلي الأدنى هما الصيغمان " كتب " و " رسالةً " ، ولا يمكن استبدال هذا المركَّب بأحد مؤلفيْه المباشريْن فهو بناء خروجي ؛ إذْ لا نستطيع تعويضه بالمؤلف المباشر الأول ، وهو الفعل " كتب " ، ولا بالمؤلف المباشر الثاني ، وهو المتمم الفعلي " رسالةً " ، ويمكن تمثيل التحليل التركيبي للجملة السابقة بالمشجر الآتي :



ففي حالة كونِ الفعل لازما ، يمكن أن نستنتج القاعدة المركَّبية الآتية :

م ف ← ف لازم + ϕ

وهي حالة يكون فيها المركَّب الفعلي متنقصفا إلى فعل ؛ أيْ أنَّ هذا المركَّب يترك مكانه لفعل ، ومن ثم يشغل الفعلُ اللازم وظيفة المسند ، التي من المفروض أنْ يشغلها المركَّب الفعلي الذي ينضمُّ إلى مركَّب اسمي لتشكيل بناء الجملة . أمَّا إذا كان الفعل متعديا فإنَّ خاصية التعدية تؤدي إلى انضمام متمِّم أو أكثر إلى هذا الفعل لتشكيل مركَّب فعلي خروجي . فالفعل المتعدي ينضم إليه مركب اسمي أو أي نوع من المتمِّمات لتشكيل مركب فعلي خروجي ، ويمكن توسيع هذا المركَّب الفعلي الخروجي بإضافة عناصر اختيارية ، ويكون الفعلُ أحدَ المؤلفات المباشرة لهذا المركَّب الذي يشغل وظيفة المسند ، وهو ما تلخصه القاعدة المركَّبية الآتية :

م ف ← ف متعدٍ + م س + ...

إن الفعل المتعدِّي هو أحد المؤلفات المباشرة للمركَّب الفعلي ، في حين لا يمثل الفعل اللازم سوى نمط من أنماط هذا المركَّب ؛ فهو صورة مختزلة للمركَّب الفعلي بعد تقلصه إلى صيغم واحد في شكل فعل .

٢ – تقطع المركَّب الفعلي :

يأتي المركَّب الاسمي المرفوع ، في الجملة الفعلية العادية ، بين الفعل والمركب الاسمي المنصوب ، وذلك وفق القاعدة المركَّبية :

ج ⟵ ف + م س $_1$ (مرفوع) + م س $_2$ (منصوب)

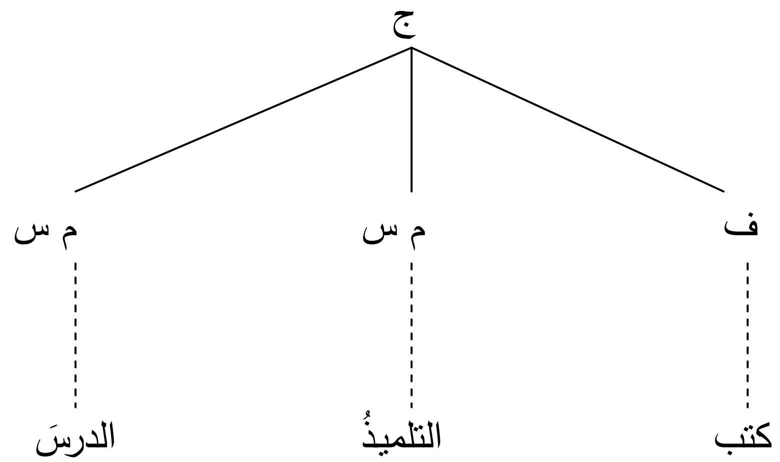
وهذا ما يجعل عناصر المركَّب الفعلي غير متسلسلة خطيا ، إذْ يفصل بينها عنصر آخر لا ينتمي إلى هذا المركَّب ، ويكون المركَّب الفعلي في هذه الحالة وحدةً متقطعةً (Discontinue) ، أي غير مستمرة ، يقول الشاوش : « إن المركَّب الفعلي قد يرد متقطعا بأن يفصل المركب الاسمي بين عناصره »(الشاوش ، ١٩٨٣ ، ٢٤٠) . ففي جملة " كتب التلميذُ الدرسَ " ، نجد أنَّ المركَّب الاسمي المسند إليه " التلميذُ " يفصل بين الفعل " كتب " والمركَّب الاسمي " الدرسَ " ، ممَّا يجعل المركَّب الفعلي المتشكِّل من العنصرين الأخيرين يظهر في شكلٍ متقطع ، لأنَّ المركَّب الاسمي " التلميذُ " قد أُقحم داخل هذا المركَّب ، فالجملة السابقة لها مؤلفان مباشران هما : المركَّب الفعلي المتقطِّع (كتب ... الدرسَ) ، والمركَّب الاسمي (التلميذُ) ، وبالرغم من حدوث هذه الظاهرة على مستوى البنية المركَّبية للجملة ؛ أي على مستوى التسلسل الخطي لعناصرها ؛ فإنَّ « المركَّب الفعلي المتقطع ينضم إلى المركَّب الاسمي المقحَم بداخله ليشكِّل بناء الجملة »(دباش ، ٢٠٠٣ ، ٦٣) ، فالتقطع الحاصل لا يؤثر على طبيعة العلاقة التركيبية بين المركبين الفعلي والاسمي ، وهذا ما يوضحه معيار الاستبدال ؛ إذْ يمكن أنْ نعوض المؤلف المباشر المتقطع بفعل مثل " جاء " ، فنحصل على جملة لها نفس البنية التركيبية كما يوضحه الشكل الآتي :

(كتب ... الدرسَ) / التلميذُ

جـاء / التلميذُ

ويبدو أنَّ تقطع المركَّب الفعلي أدَّى ببعض اللغويين – التوليديون بصفة خاصة – إلى اعتماد التقسيم الثلاثي للجملة ، فقد رأَوْا أنَّ الجملة السابقة لها ثلاث مؤلفات مباشرة هي : فعل (مسند)

+ مركَّب اسمي (مسند إليه) + مركَّب اسمي (مفعول به) ، فأعطوها بذلك التمثيل البياني الآتي :



ومن الواضح أنَّ هذا التحليل يعتمد على ترتيب الوحدات في السلسلة الكلامية لتحديد الوظائف التركيبية ، مهملا بذلك العلاقات التركيبية التي تربط هذه الوحدات فيما بينها ، فهو يخلط بين ما هو مركَّبي وما هو تركيبي ؛ بمعنى أنَّه « يطابق بين البنية المركَّبية المتمثلة في تسلسل الوحدات (فعل متبوع بمركَّب اسمي متبوع بمركَّب اسمي) وبين البنية التركيبية التي تخص العلاقات البنيوية الوظيفية التي تترابط وفقها المؤلفات المباشرة المتدرِّجة في مستويات مختلفة مشكلة بناء الجملة »(دباش ، ٢٠٠٣ ، ٦٧) ، فعلى المستوى التركيبي يكفي ارتباط مؤلفين مباشرين لتشكيل الجملة ، حتى وإنْ كان أحدهما متقطِّعا ، لأنَّ التقطع لا يُحدث أيَّ تغيير في طبيعة العلاقة القائمة بين المؤلفين المباشرين للجملة ، وهذا ما أكَّده عبد الحميد دباش بقوله : « وتقطع المركَّب الفعلي في العربية حدث مركَّبي لا يؤثر في البنية التركيبية للجملة ؛ لأنَّ العلاقة التركيبية بين المركَّب الاسمي ، من جهة ، والمركَّب الفعلي ، من جهة أخرى ، هي نفسها لم تتغيَّر ، سواء كان هذا المركَّب الفعلي متواصلا أم متقطعا »(دباش ، ٢٠٠٦ ، ١٠) ، حيث يبقى هذان المؤلفان المباشران مرتبطين بعلاقة إسنادية ، رغم ظهور المركَّب الفعلي المسند في شكل متقطع ، بسبب إقحام المركَّب الاسمي المسند إليه داخله فاصلا بذلك بين عناصره ، فهذا التقطع « لا يؤثر على المستوى الوظيفي ولكنَّه يخص فقط المستوى المركَّبي، أي الترتيب الخطي للمؤلفات »(دباش ،

١٩٩٢ ، ١٨٢) ، فالجملة ذات البنية المركَّبية (ف + م س $_1$ + م س $_2$) لا بد من تجزئتها إلى مؤلفين مباشرين اثنين ، هما المركَّب الفعلي المتقطع والمركَّب الاسمي المقحم داخله ، وهذا التقسيم الثنائي له ما يبرِّره على المستويين التركيبي والدلالي :

أ- **على المستوى التركيبي :** يُشكِّل الفعل المتعدِّي مع متمِّمه بناء واحدا ، هو المركَّب الفعلي المتقطع ، الذي يرتبط بكامله مع المركَّب الاسمي المقحَم داخله لتشكيل بناء الجملة ، بحيث يشغل المركَّب الفعلي المتقطع وظيفةَ المسند ، في حين يشغل المركَّب الاسمي وظيفةَ المسند إليه ، ويمكن تبيين ذلك باستخدام معيار الاستبدال ، حيث إنَّه إذا استبدلنا الفعل المتعدِّي " كتب " بفعل لازم مثل " قام " ، نحصل على الملفوظ " قام التلميذُ الدرسَ " ، وهو غير سليم تركيبيا ولا يحمل معنى ، وهذا يعني أنَّ الاستبدال يتم بين الفعل اللازم " قام " والفعل المتعدي مع متمِّمه ؛ أي كل المركَّب الفعلي المتقطع (كتب ... الدرسَ) ، وفي هذه الحالة فقط نحصل على ملفوظ تام نحويا ودلاليا ، هو الملفوظ " قام الرجل " المكافيء تركيبيا للملفوظ " كتب التلميذُ الدرسَ " ؛ بمعنى أن لهما نفس البنية التركيبية .

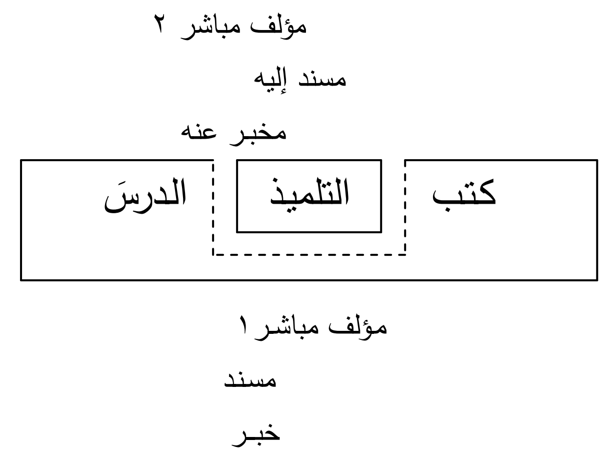
من جهة أخرى ، إذا كانت العلاقة الرابطة بين الفعل " قام " والمركَّب الاسمي " الرجلُ " هي علاقة استلزام تبادلي ، فإنَّ هذه العلاقة تربط في جملة " كتب التلميذُ الدرسَ " بين كل المركَّب الفعلي المتقطع (كتب ... الدرسَ) ، الذي يشغل وظيفة المسند ، والمركَّب الاسمي " التلميذُ " ، الذي يشغل وظيفة المسند إليه ، لأنَّ كلاًّ من هذين المؤلفين المباشرين يقتضي الآخر ، ولا يمكن الاستغناء عنه (انظر : دباش ، ١٩٩٢ ، ١٨٤) ، وهو ما يمكن توضيحه بالمخططين الآتيين :

(كتب ... الدرسَ) ⟵⟶ التلميذُ

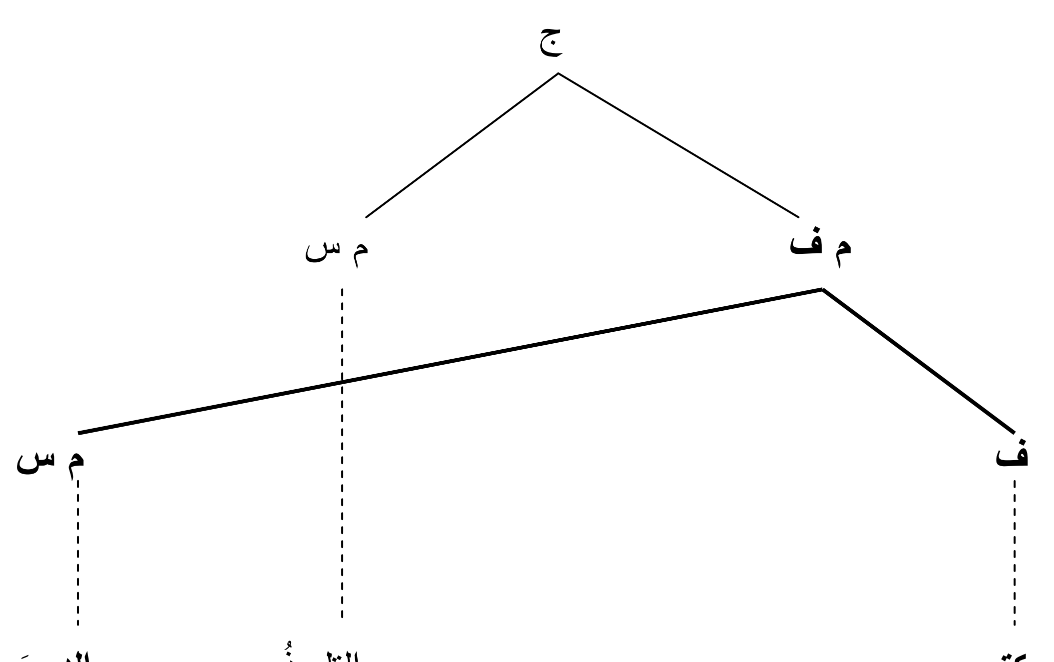
قـــام ⟵⟶ الرجلُ

ب- **على المستوى الدلالي :** إذا كان المحدَّث عنه (المخبر عنه) والحديث (الخبر) هما العنصران الإخباريان في الجملة ؛ فإنَّ المركَّب الاسمي (التلميذُ) يوافق من الناحية الدلالية المحدَّث عنه أو المخبر عنه ، وباقي الجملة ، أي المركَّب الفعلي المتقطع (كتب ... الدرسَ) يمثل الحديثَ أو الخبر ؛ أي أنَّك تريد هنا أنْ تخبر عن حدث هو " كتابة الدرس " ، وأنَّ هذا الحدث قام به " التلميذُ " ، وهذا يعني « أنَّ للجملة ... وحدتين إخباريتين ؛ أي جزئين اثنين ،

هما مؤلفاها المباشران على المستوى التركيبي » (دباش ، ٢٠٠٣ ، ٦٨) ، وهو ما يوضحه الشكل التخطيطي الآتي :

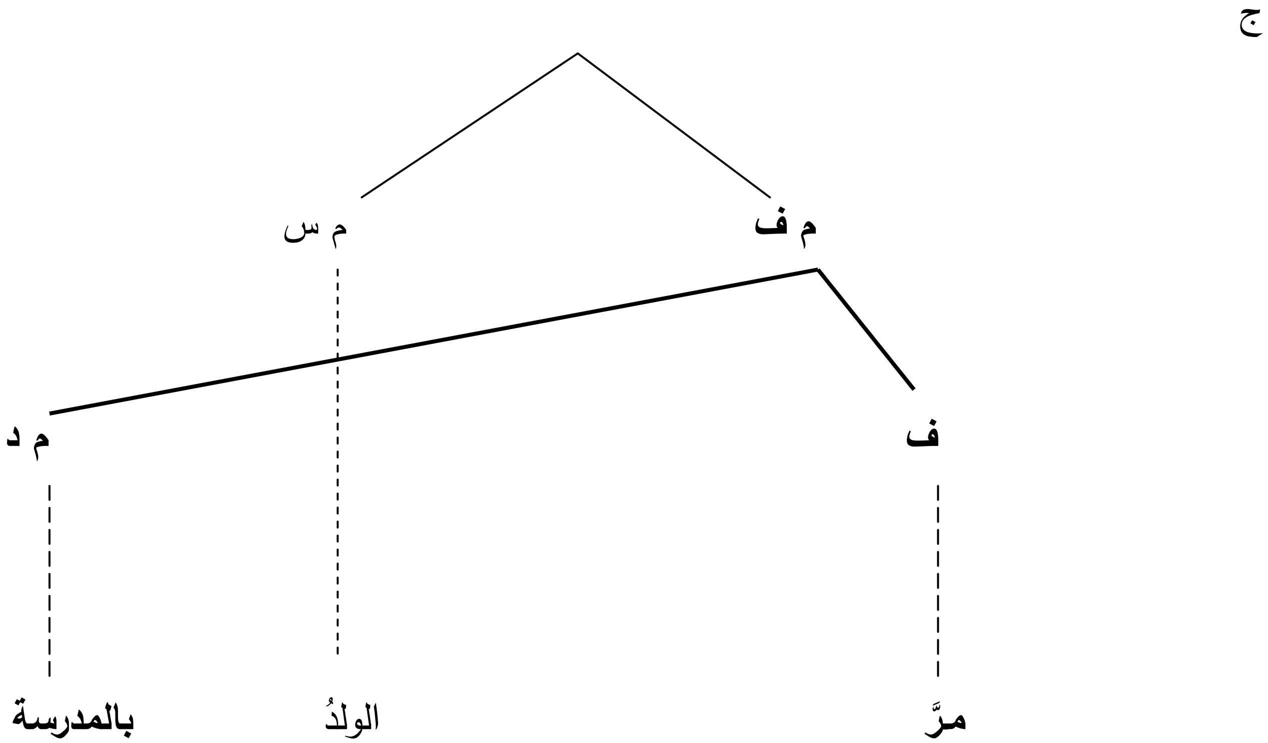


فالمركَّب الفعلي في الجملة الفعلية العادية لا يحترم مبدأ الخطية ، إذْ يأتي في شكل وحدة ذات دال متقطع ، وهذا ما يوضحه التمثيل البياني للجملة السابقة :



ونلاحظ أنَّ المشجَّر ، في هذه الحالة ، يُظهر بوضوح تقطع المركَّب الفعلي (كتب ... الدرسَ) ، حيث يشير تقاطع الخط النقطي مع الفرع الواصل بين (م ف) و(م س) إلى هذا التقطع .

وقد أشار النحاة المتأخرون إلى أنَّ الفعل قد يصل بغيره إلى المفعول به ، يقول ابن جني : « ومن الأفعال أفعال ضعفت عن تجاوز الفاعل إلى المفعول فاحتاجت إلى أشياء تستعين بها على تناولها والوصول إليها »(ابن جني ، ١٩٨٥ ، ١٢٤/١) ، فالفعل يأتي أحيانا متعديا بكيفية غير مباشرة ، بحيث يصل إلى مفعوله بوساطة حرف الجر ، و يكون الجار والمجرور ، في هذه الحالة ، في محل نصب مفعول به ، يقول ابن جني « اعلم أن الفعل إذا أوصله حرف الجر إلى الاسم الذي بعده وجره الحرف فإن الجار والمجرور جميعا في موضع نصب بالفعل الذي قبلهما »(المرجع نفسه ، ١٣٠/١) ، ففي جملة : مرَّ الولدُ بالمدرسة ، نجد أنَّ الفعل " مرَّ " قد تعدَّى إلى متمِّمه " المدرسةَ " بوساطة الأداة " بـ " ، فالمركَّب الأداتي " بالمدرسة " يمثل متمِّما للفعل " مرَّ " ، وهذا ما يجعلنا نعطي للجملة السابقة نفس التحليل التركيبي لجملة " كتب التلميذُ الدرسَ " ، إذ إنَّ المركَّب الاسمي (الولدُ) ينضم إلى المركَّب الفعلي المتقطع (مرَّ... بالمدرسة) لتشكيل بناء الجملة ، فالمؤلفان المباشران للجملة يرتبطان بكيفية تلازمية ، بحيث يشغل الأول وظيفة المسند إليه ، في حين يشغل الثاني وظيفة المسند ، وهذا ما يوضحه التمثيل البياني الآتي :



فالفعل إمَّا أنْ يتعدى إلى متمِّمه بكيفية مباشرة فلا يحتاج إلى واسطة ، وإما أنْ يتعدى بكيفية غير مباشرة فيصل إلى متمِّمه بوساطة الأداة ، يقول ابن جني: « الفعل في التعدي إلى المفعول به على ضربين : فعل متعد بنفسه وفعل متعد بحرف جر »(ابن جني ، ١٩٧٢ ، ٥١/١) ، ويكون حرفُ الجر في هذه الحالة هو وسيطَ التعدية غير المباشرة .

المبحث الثاني : أنماط المركَّب الفعلي :

١ – المركَّب الفعلي الخروجي : يكون البناء خروجيا إذا لم يكن له توزيع أيٍّ من مؤلفاته المباشرة ، وبالتالي لا يمكن استبداله بأحد هذه المؤلفات ، فلا يكون أيٌّ منها توسعة له ، أيْ أنَّ جميع عناصره ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها . ومن المعلوم أنَّ الفعل المتعدِّي لا يكتفي بالمسند إليه ، بل يأخذ متمِّما فعليا أو أكثر حتى يكتمل المركب الفعلي ؛ وبهذا يتبيَّن أنَّ المتمِّم الفعلي ينضمُّ إلى الفعل المتعدي بصفة إلزامية لتشكيل مركَّب فعلي أدنى ، وهذا ما يجعل من الفعل ومتمِّمه مؤلفين مباشرين لمركَّب فعلي خروجي ؛ لأنهما عنصران ضروريان لا يمكن الاستغناء عن أحدهما في تشكيل هذا المركَّب ، فالبناء المتشكِّل من الفعل المتعدي وما ينضم إليه من متمِّمات فعلية هو مركَّب فعلي خروجي ، وتتأكَّد خروجية هذا البناء بعدم إمكانية استبداله بأيٍّ من مؤلفيه المباشرين ، إذ لا نستطيع تعويضه بمؤلفه المباشر الأول ، وهو الفعل المتعدي ، ولا بالمؤلف المباشر الثاني ، وهو المركَّب الاسمي أو الأداتي المتمِّم لهذا الفعل ، فالبناء (ف + متمِّم) يكون خروجيا دائما ، ويمكن توضيح ذلك بتحليل الملفوظين التاليين :

– **فهم الدرسَ** التلميذُ

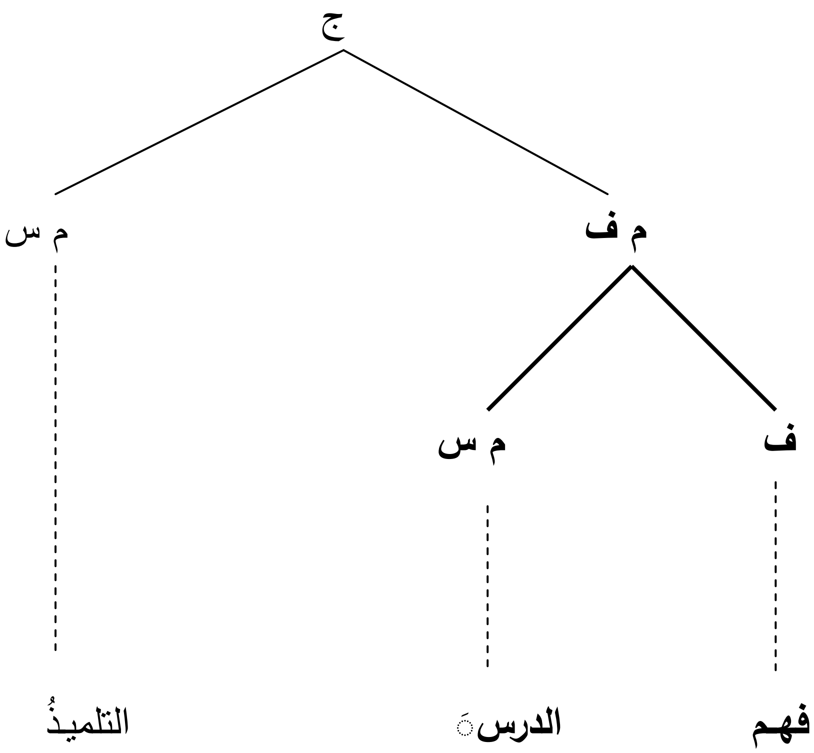
– **أقام في البادية** الرجلُ

يتشكل كلٌّ من هذين الملفوظين من مؤلفين مباشرين ، ينتمي الأول إلى قسم المركَّبات الفعلية ، وينتمي الثاني إلى قسم المركبات الاسمية ، ولكل مركَّب فعلي في هذين الملفوظين مؤلفان مباشران وفق البيان الآتي :

يتشكَّل المركَّب الفعلي في الملفوظ الأول من الفعل " فهم " ، والمركَّب الاسمي المنصوب " الدرسَ " ، وهذا المركَّب الفعلي ليس له توزيع أيٍّ من مؤلفيه المباشرين ؛ إذْ لا يمكن استبداله بالمؤلف المباشر الأول " فهم " ، ولا بالمؤلف المباشر الثاني " الدرسَ " ، فهو بناء خروجي مؤلفاه المباشران ضروريان ، فالبنية المركبية لهذا المركب الفعلي الخروجي جاءت وفق القاعدة :

م ف خروجي ←———— ف + م س / م س = متمِّم فعلي

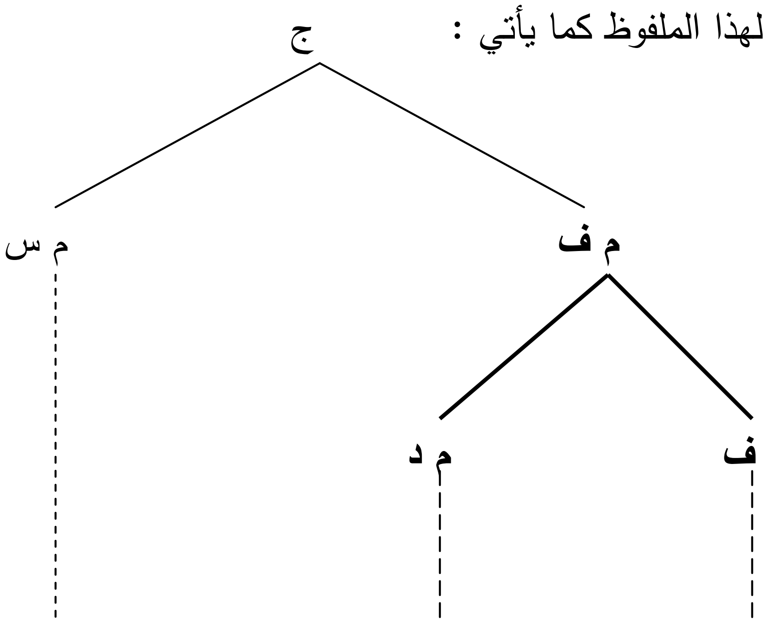
وتتضح خروجية هذا المركَّب الفعلي بعدم تكرار الرمز (م ف) في التمثيل البياني للجملة :



أمَّا في الملفوظ الثاني فنجد أنَّ المركَّب الفعلي له مؤلفان مباشران هما : الفعل " أقام " ، والمركَّب الأداتي " في البادية " ، ولا يمكن تعويض المركَّب الفعلي (أقام في البادية) بأحد هذين المؤلفين المباشرين ، فهو بناء خروجي جميع عناصره ضرورية لا يكون أيٌّ منها توسعةً ، وقد جاءت البنية المركبية للمركب الفعلي في هذه الحالة على الهيئة :

م ف خروجي ⟵ **ف** + **م د** / م د = متمِّم فعلي غير مباشر .

ويكون التمثيل البياني لهذا الملفوظ كما يأتي :



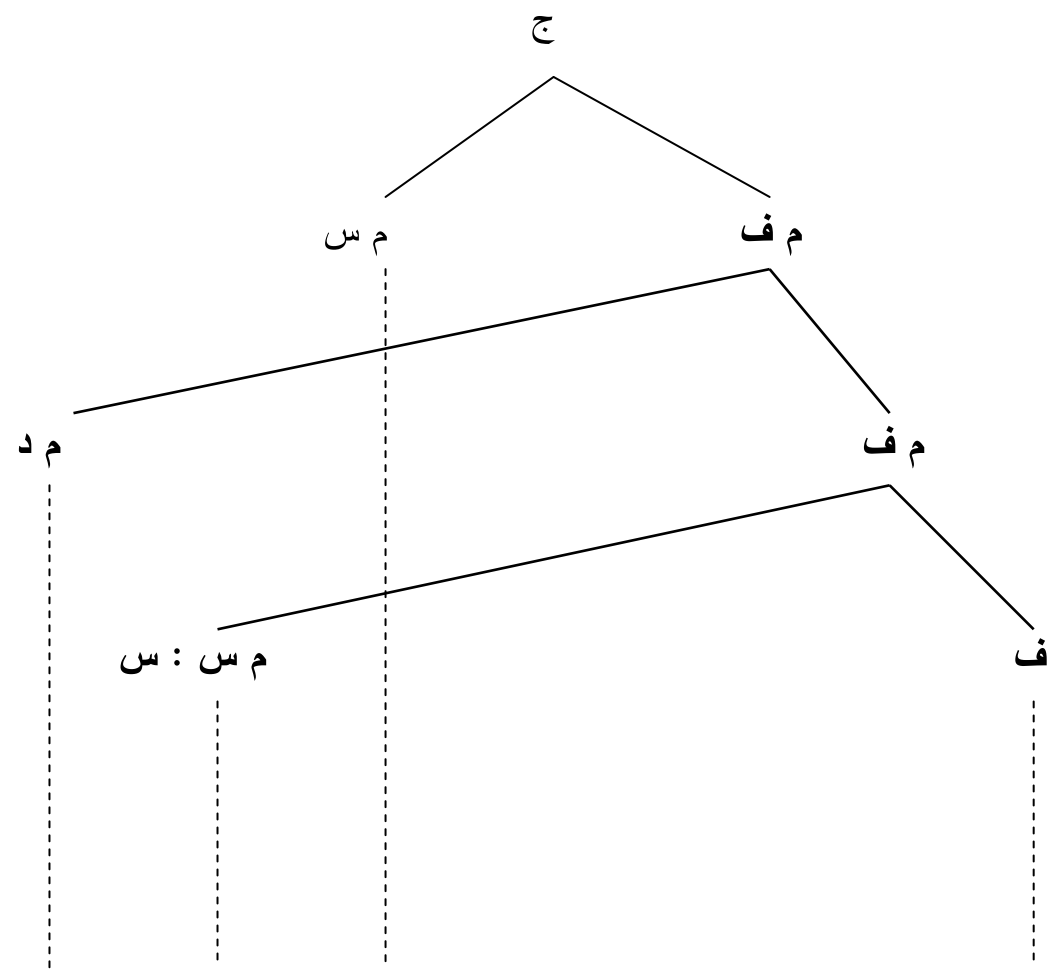
أقـام **في البادية** الرجلُ

حيث يشير عدم تكرار الرمز (م ف) في المشجر إلى خروجية المركب الفعلي .

٢- المركَّـب الفعلـي الـدخولي : يمكـن توسـيع المركَّـب الفعلـي الخروجـي بإضـافة عناصـر اختيارية ، فتدخل هذه العناصر التوسيعية في تشكيل مركَّب فعلي أكبر ، ويكون المركَّب الفعلي الناتج دخوليا ، ففي جملة " سجَّل اللاعبُ هدفا في المرمى" نجد أنَّ المركَّب الأداتي " في المرمى " توسعة للمركّب الفعلي المتقطع (سجَّل ... هدفا) ، والمركَّب الفعلي الناتج (سجَّل ... هدفا في المرمى) هو بناء دخولي ؛ لأنَّ له نفس توزيع أحد مؤلفاته المباشرة ، إذْ يمكن استبداله بالمركَّب الفعلي الخروجي (سجَّل ... هدفا) ، دون حدوث تغيير في البنية التركيبية للجملة ، فالبنية المركبية للمركب الفعلي جاءت على الهيئة :

م ف دخولي ⟵ م ف خروجي + م س

وتتأكد دخولية المركَّب الفعلي الناتج بعد التوسعة من خلال تكرار الرمز (م ف) في التمثيل البياني للجملة :



سجَّل اللاعبُ **هدفاً** **في المرمى**

وإذا كان المتمِّم الفعلي عنصرا ضروريا لتشكيل المركَّب الفعلي الخروجي ؛ فإنَّ باقي العناصر توسعةٌ لهذا المركَّب ، وتشمل في النحو التقليدي المفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول لأجله ، ويضاف إليها عناصر أخرى هي : الحال والتمييز والمستثنى المنصوب ، وبالتالي تدخل هذه العناصر في تشكيل مركَّب فعلي دخولي ، ويطلق النحاة عليها مصطلح " فضلات " ، وهي التي « تجيء بعد تمام الكلام واستغناء الفعل بفاعله »(ابن يعيش ، د ت ، ١/٥٥) ، ويجعلون الفتحة علامة مميِّزةً لها ، في مقابل كون الرفع علامة للعمدة ، ويذكر صاحب المفصل هذه المفعولات أثناء حديثه عن وجوه الإعراب قائلا : « المفعول خمسة أضرب : المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له » (الزمخشري ، ١٩٩٣ ، ١/٣٧) ، وهي مجتمعة في مثل قولك : راجع التلميذُ دروسَه و**صديقَه مراجعةً** **يومَ** الخميس **أمامَك رغبةً** في النجاح ، فالمركب الاسمي " دروسَه " عنصر ضروري ، ومن ثم فهو متمِّم للفعل " راجع " ، أما بقية المفاعيل فهي عناصر توسيعية ، فالمفعول معه " صديقه " ، والمفعول المطلق " مراجعة " ، والظرفان المفعول فيهما " يوم " و" أمام " ، والمفعول لأجله " رغبة " مكمِّلات لهذا الفعل . ويرى الزمخشري أنَّ « الحال والتمييز و المستثنى المنصوب ... ملحقات بالمفعول »(المرجع نفسه) ، كما في قولك : جاء الجنود إلا **خالداً راكبين** سبعين **فرساً** ، فالحال " راكبين " والتمييز " فرسا " والمستثنى " خالدا " هي أيضا عناصر توسيعية ، ومن ثم فهي مكمِّلات للفعل " راجع " .

إنَّ هذه المفاعيل تبدو تركيبية من ناحية المظهر ، إلا أنه يُنظر إليها على أنها مفاهيم دلالية ، وهذا ما يجعل من المفهوم المقترح " المكمِّل " تركيبيا خالصا ؛ لاعتمادنا في تحديده على الجانب العلاقي الوظيفي ، وذلك عكس المفعولات التقليدية الاختيارية ، التي اعتمد النحاة القدامى في تحديدها على معايير دلالية .

المبحث الثالث : نظرية تينيير في الفعل ومفاعلاته

يجب القول إنَّ مفهوم التعدية في النحو التقليدي يبقى مفهوما غامضا ومعقَّدا ، فتصور النحاة لهذا المفهوم غير واضح ؛ بسبب خلطهم بين التركيب والدلالة في تحديده ، فلم يقتصروا على المستوى التركيبي في تحليلهم لهذه الظاهرة التركيبية ، بل تجاوزوه إلى المستوى الدلالي بتركيزهم على دور الفعل في التعبير عن الحدث ، فالفعل المتعدي عندهم يُعبِّر عن حدث يصدر من الفاعل ويقع على المفعول ، يقول ابن السراج : « وأما الفعل الذي يتعدى فكل حركة للجسم كانت ملاقيةً لغيرها »(ابن السراج ، ١٩٨٨ ، ١٧٠) ، وهو بالتالي غير تام من ناحية المعنى ، و يحتاج بذلك إلى عنصر آخر يظهر في الجملة لاستكمال دلالته ، وهذا العنصر يكون منصوبا ، ويُعيِّن الشخص أو الشيء المتلقيَ للحدث ، فالمفعول به عندهم هو ما « يقع عليه فعل الفاعل »(الزمخشري ، ١٩٩٣ ، ٥٨) . وهذا ما يقودنا إلى التمييز بين مستوين مختلفين للفعل : المستوى التركيبي والمستوى الدلالي ، وذلك من خلال ما اصطُلح عليه بـ : " التعدية " (Transitivité) و " القدرة " (Valence) .

١– **قدرة الفعل وتعديته** : إنَّ تركيز النحاة على جانب المعنى ألجأهم إلى المزج بين التركيب والدلالة في تحديد مفهوم التعدية ، معتمدين في تعريفها على حاجة الفعل إلى الفاعل والمفعول به حتى يكون المعنى تاما ، في حين أنَّ " التعدية " مفهوم تركيبي خالص ، فهي خاصية تركيبية للفعل تعني « انضمام مؤلف أو أكثر إلى هذا الفعل مشكِّلا معه مركَّبا فعليا أدنى وبالتالي خروجيا »(دباش ، ٢٠٠٤ ، ٢٠١) ، فالتعدية تعني انضمام مركَّب اسمي أو أيَّ عنصر آخر إلى الفعل لتشكيل مركَّب فعلي خروجي ، ولا يمكن استبدال هذا المركَّب الفعلي بأحد مؤلفاته المباشرة ، فهو بناء خروجي ومن ثمَّ تكون جميع عناصره ضرورية . أمَّا مصطلح " القدرة " فقد اقتبسه اللغوي الفرنسي لوسيان تينيير(Lucien Tesniere) من علم الكيمياء وأعطاه مفهوما لغويا ، فالذرَّة ، كما هو معروف عند الكيميائيين ، تستقطب عددا من الذرات لتشكيل حزيء ، كما هو الشأن بالنسبة لذرة الأكسجين التي تستقطب ذرَّتيْ هيدروجين لتشكيل جزيء الماء ، وتتحدَّد قدرة الذرة النواة بعدد الذرَّات التي تنجذب إليها ؛ فالأكسجين ثنائي القدرة أو التكافؤ ، أمَّا الهيدروجين فهو

أحادي القدرة أو التكافؤ ، وقد شبَّه تينيير الفعل بهذه الذرَّة الجاذبة ؛ إذْ ينضم إليه عنصر أو أكثر لتشكيل ملفوظ تام ، فهو يحتاج دلاليا إلى عدد من المشاركين في الحدث الذي يُعبِّر عنه ، سواء كان المشاركون أشخاصا

أو أشياء . فقدرة الفعل مصطلح دلالي يعني « احتياج الفعل ، دلاليا ، إلى عنصر أو أكثر يكمِّل دلالته ويسمح له بتشكيل ملفوظ »(دباش ، ٢٠٠٤ ، ٢٠١) ، وتُسمَّى هذه العناصر التي يتطلبها الفعل لاستكمال دلالته " مفاعلات " (Des actants) ، وتتحدد قدرة الفعل بعدد هذه المفاعلات التي تتعلق به وتقتضيها دلالته ، فالفعل " نجح " أحادي القدرة ؛ لأنَّه يحتاج إلى مفاعل واحد هو الشخص الذي نجح ، وبالتالي ينضم إليه مركَّب اسمي واحد لتشكيل ملفوظ ، فقولنا " نجح الطالبُ " جملة تامة ، أمَّا الفعل " فتح " فهو ثنائي القدرة ؛ لأنَّه يحتاج إلى مفاعلين اثنين هما : الشخص القائم بحدث الفتح والشيء المفتوح ؛ أي الذي تلقى الحدث ، وبالتالي لا يكفي انضمام مركَّب اسمي واحد إلى هذا الفعل لتشكيل ملفوظ ، بل ينضم إليه مركَّبان اسميان للحصول على ملفوظ تام ، فقولنا " فتح الحارسُ " جملة غير تامة نحويا ، وبالتالي يجب إضافة مركَّب اسمي آخر حتى نحصل على جملة تامة ، كما في قولنا " فتح الحارسُ البابَ " . إن الفعل إذا احتاج إلى مفاعل واحد يكون أحادي القدرة ، وإذا احتاج إلى مفاعلين اثنين فهو ثنائي القدرة ، وإذا احتاج إلى ثلاثة مفاعلات فهو ثلاثي القدرة ، أمَّا إذا احتاج إلى أربعة مفاعلات فيسمَّى رباعي القدرة ، وعليه تكون الأفعال : أقبل ، جاء ، نجح ، قام ... أحادية القدرة ، والأفعال : أكل ، كتب ، شرح ، رتَّب... ثنائية القدرة ، والأفعال : ظنَّ ، أعطى ، كسا ، وهب ... ثلاثية القدرة ، والأفعال : أنبأ ، أخبر، أعلم ... رباعية القدرة . ونلاحظ أنَّ عدد المفاعلات لا يتجاوز الأربعة في العربية ، فإذا كان عدد المفاعلات هو ع نجد أنَّ : ١ ≤ ع ≤ ٤ .

وجدير بالذكر أنَّه في حالة ظهور المفاعلات صراحة في الملفوظ ، يحدث توافق بين عناصر القدرة وعناصر التعدية ؛ فيكون الفعلُ الأحاديُّ القدرة فعلاً لازما ، والفعل الثنائي القدرة فما فوق متعديا إلى متمِّم فعلي أو أكثر ، وهذا ما توضحه الملفوظات الآتية :

أ . أقبل الفتى مسرعا

ب . سجَّل اللاعبُ هدفاً في المرمى

جـ . أعطى عليٌّ الفقيرَ دينارا

د . أخبر الأبُ ابنَه العلمَ مفيدا.

يمكن أنْ نلاحظ في الملفوظات السابقة التوافق بين القدرة على المستوى الدلالي ، والتعدية على المستوى التركيبي ، فالفعل " أقبل " في الملفوظ (أ) قد احتاج إلى المفاعل " الفتى " لاستكمال دلالته ، و لم يأخذ من الناحية التركيبية متمِّما فعليا ، ؛ فهو لازم وأحادي القدرة في الوقت نفسه ، والفعل " سجَّل " في الملفوظ (ب) ثنائي القدرة مفاعلاه هما " اللاعب " و " هدفا " ، و متعدٍّ إلى المتمِّم الفعلي " هدفا " ، والفعل أعطى في الملفوظ (جـ) ثلاثي القدرة مفاعلاته هي : " علي " و " الفقير " و " دينارا " ، ومتعدٍّ إلى متمِّمين فعليين هما " الفقير " و" دينارا " ، والفعل " أخبر " في الملفوظ (د) رباعي القدرة لأنَّ له أربعة مفاعلات هي : " الأب " و " ابنه " و " العلم " و " مفيدا " ، وله ثلاثة متمِّمات فعلية هي : " ابنه " و " العلم " و " مفيدا " ، فإذا اقتضى الفعل مفاعلا واحدا ؛ فإنَّه يكون لازما ، وبالتالي لا يقبل متمما فعليا ، وإذا اقتضى مفاعلين اثنين ، فإنَّ المفاعل الثاني يكون متمِّما لهذا الفعل ، وإذا اقتضى ثلاثة مفاعلات ، يكون الثاني والثالث متمِّمين لهذا الفعل ، أمَّا إذا تطلَّب أربعة مفاعلات ، فإنَّ الثاني والثالث والرابع تكون متمِّمات له ؛ أيْ أنَّه يكون متعديا إذا اقتضى أكثر من مفاعل ، وعليه فالفعل الأحادي القدرة هو فعل لازم ، والفعل الثنائي القدرة متعدٍّ إلى متمِّم فعلي واحد ، والفعل الثلاثي القدرة متعدٍّ إلى متمِّمين فعليين ، والفعل الرباعي القدرة متعدٍّ إلى ثلاثة متمِّمات فعلية .

٢ – لزوم الفعل الثنائي القدرة : يكون الفعل متعديا تركيبيا إذا أخذ متمِّما فعليا أو أكثر ، وهذا ما يوافق فعلا ثنائي القدرة أو ثلاثيها أو رباعيها دلاليا ؛ بمعنى أنَّه يحتاج مفاعلين أو ثلاثة مفاعلات أو أربعة مفاعلات لتشكيل ملفوظ تام ، في حين يكون الفعل لازما تركيبيا إذا اكتفى بالمسند إليه ، وهو ما يوافق فعلا أحادي القدرة دلاليا ؛ أي فعلا يحتاج مفاعلا واحدا لتشكيل ملفوظ تام ، فعلى العموم « نَصِف فعلا بأنَّه متعدٍّ تركيبيا إذا أخذ متمِّما أو أكثر ، وهذا ما يوافق فعلا ثنائيا ، ثلاثيا أو رباعي القدرة ، من ناحية الدلالة ؛ أي أنَّه يتطلب مفاعلين ، ثلاثة مفاعلات أو أربعة مفاعلات . وبالمقابل نصف فعلا بأنَّه لازم تركيبيا ؛ أي غير متعدٍّ ، إذا لم يأخذ متمِّما ، وهو ما يوافق فعلا أحادي القدرة »(دباش ، ٢٠٠٤ ، ٢٠٤) .

ولا يُشترط في عناصر القدرة الظهور الصريح في الملفوظ ، فكثيرا ما يختفي أحد المفاعلات بالرغم من اقتضاء معنى الفعل له ، ولا يؤثر هذا الغياب على سلامة الجملة تركيبيا أو دلاليا ، وبهذا الغياب يختلُّ التوافق بين عناصر القدرة وعناصر التعدية ، وهو ما سنوضحه من خلال الآيتين الكريمتين :

هـ . ﴿ كَذَّبَتْ عَادٌ الـمُرْسَلِينَ ﴾(القرآن الكريم ، ١٢٣/٢٦) .

و . ﴿ كَذَّبَتْ عَادٌ ﴾(القرآن الكريم ، ١٨/٥٤) .

نلاحظ أنَّ الفعل " كذَّب " ثنائي القدرة ، بمعنى أنَّه يقتضي مفاعلين اثنين ، وقد ظهرا صراحة في الآية الأولى ، وهما " عادٌ " و " المرسلين " ، أمَّا في الآية الثانية فلم يظهر فيها إلاَّ المفاعل الأول ، فالفعل " كذَّب " يمكن أنْ يأخذ متمِّما فعليا كما في (هـ) ، ويمكن أنْ لا يأخذ متمِّما كما في (و) ، فهو ليس فعلا لازما ولا متعدِّيا في ذاته ، ولا يوصف بالتعدية أو اللزوم إلاَّ بعد دخوله في تشكيل ملفوظ ، فهو من فئة الأفعال التي يسمِّيها النحاة واللغويون " ما يتعدى ولا يتعدى " ، وغياب مفاعله الثاني ليس له تأثير إلاَّ على المستوى التركيبي ، إذْ يبقى فعلا ثنائي القدرة دلاليا ؛ لأنَّ « العناصر الدلالية للجملة موجودة باستمرار » (دباش ، ٢٠٠٤ ، ٢٠٦) ، سواء كانت هذه العناصر بارزة أم مستترة ، في حين أنَّ استعماله دون متمِّم فعلي يُضفي عليه صفة اللزوم ، فنقول : إنَّ الفعل " كذَّب " أُلزم في (و) ، وهذا اللزوم ناتج عن عدم أخذه متمِّما فعليا ، فعدم ظهور المتمِّم الفعلي في الآية الثانية جعل من الفعل " كذَّب " فعلا لازما ، ويعلِّل عبد الحميد دباش هذا التغير في الخصائص التركيبية للفعل بأنَّ « التعدية باعتبارها مفهوما تركيبيا تحددها العناصر الشكلية الحاضرة صراحة »(المرجع نفسه) في الملفوظ ، وهي عناصر تركيبية تنضمُّ إلى الفعل لتشكيل مركَّب فعلي خروجي ، وتكون متمِّمات لهذا الفعل ، وتتغير درجة التعدية بزيادة عدد هذه المتمِّمات أو نقصانها ، أمَّا قدرة الفعل فتبقى ثابتة ؛ وهذا ما يؤكده عبد الحميد دباش بقوله : « يكون للفعل ، على المستوى الدلالي ، نفس القدرة ، سواء ذُكرت المفاعلات أم استترت ، أمَّا على المستوى التركيبي فإنَّ الذي يتغير فهو تعديته »(Debbache ، ١٩٩٢ ، ١٤٨) . و بمقارنة الفعل " كذَّب " اللازم سياقيا في (و) بفعل لازم في الأصل كالفعل " جاء " في مثل قولنا : جاء الفتى ، نجد أنَّ الفعل " كذَّب " ثنائي القدرة ولكنَّه أُلزم في (و) ، أمَّا

الفعل " جاء " فهو أحادي القدرة أساسا ، وبالتالي لا يأتي إلاَّ لازما ، لكنْ لا فرق بين " كذَّب " في (و) و " جاء " تركيبيا ،

من حيث إنَّ لهما نفس الوضع التركيبي ، فكلاهما لازم غير أنَّ لزوم " جاء " طبيعي ؛ لأنَّه من الأفعال اللازمة في ذاتها ، ولزوم " كذَّب " سياقي استعمالي ، فالغالب فيه أنْ يكون متعدِّيا ، لكنَّه أصبح لازما بسبب استعماله دون متمِّم فعلي . أمَّا من الناحية الدلالية فالفعلان "جاء " و" كذَّب " مختلفان ، فالأول أحادي القدرة و الثاني ثنائي القدرة (انظر: دباش ، ٢٠٠٤ ، ٢٠٦) . ويتحدَّث النحاة عن حذف المفعول به مع بقاء الفعل متعدِّيا ، فالنحو التقليدي يرى أن عدم تقييد الفعل المتعدي بمتمِّم فعلي لا يغيِّر خصائصَه التركيبية ، فهذا الاستعمال المطلق لا يجعل منه فعلا لازما حقيقة ، بل يبقى الفعل متعديا ضمنيا بالرغم من أنه لم يأخذ متمِّما فعليا (انظر : Grevisse ، ١٩٨٠ ، ٦٧٣) ، فاللزوم في هذه الحالة حسب رأيهم سياقي لا ينقل الفعل من دائرة التعدي إلى دائرة اللزوم ، وهذا ما يتناقض مع تسليمهم بأن الفعل المتعدي يقتضي متمِّما فعليا . إن هذا الرأي كان نتيجة لمزج النحاة التقليديين بين المستويين الدلالي والتركيبي في التحليل ، فعلى الرغم من مطابقة مفهوم المفاعلات لمفهوم المحلاَّت التي يقتضيها الفعل ، إلاَّ أنَّ النحاة القدامى لم ينجحوا في التمييز بين قدرة الفعل وتعديته ، واعتبروهما مفهوما واحدا نتيجة التشابه الموجود بينهما ، فلم يدركوا حقيقة الاختلاف بين مفاعلات الفعل ومتمِّماته ، من حيث إنَّ المفاعلات تنتمي إلى قدرة الفعل ، فهي مرتبطة بالفعل من ناحية المعنى ، في حين أنَّ المتمِّمات تنتمي إلى تعدية الفعل ، وهي بذلك تتصل بالخصائص التركيبية للفعل ، وعليه تكون « العناصر التي يقتضيها الفعل لاستكمال دلالته هي المفاعلات ، أمَّا المؤلفات التي تنضم إلى الفعل مشكِّلة معه مركَّبا فعليا خروجيا فهي متمِّمات الفعل »(انظر: دباش ، ٢٠٠٤ ، ٢٠١ و٢٠٦) . والمتمِّم الفعلي في (و) لم يكن موجودا حتى يوصف بأنَّه قد حُذف ، فالفعل" كذَّب " لازم تركيبيا في (و) وإنْ كان ثنائي القدرة ، ولزوم هذا الفعل الثنائي القدرة ناتج عن عدم أخذه لمتمِّم فعلي ، فالاستعمال المطلق للفعل الثنائي القدرة يحوِّله من فعل متعدٍّ ، يقتضي متمِّما فعليا ، إلى فعل لازم ، يكتفي بالمسند إليه ولا يتجاوزه إلى المتمِّم الفعلي .

الفصل الثالث

بنية المركب الفعلي

المبحث الأول : مؤلفات المركَّب الفعلي ووظائفها :

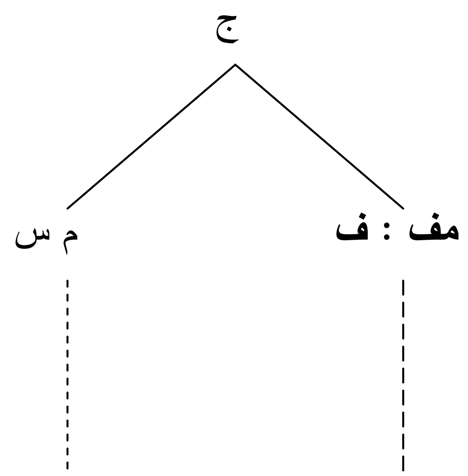
المركَّب الفعلي هو أحد المؤلفين المباشرين لجملة فعلية خروجية ، ينضمُّ بصفة إلزامية إلى مركَّب اسمي لتشكيل هذه الجملة ، فهو ضميم للمركَّب الاسمي ، ويمكن تحليل المركَّب الفعلي بدوره على مستوى أدنى إلى مؤلفاتٍ مباشرة هي العناصر المشكِّلة له . فما هي العناصر التي يتألف منها هذا المركَّب ؟ وما هي الوظائف التي تشغلها هذه العناصر؟

١ – مؤلفات المركَّب الفعلي :

يمكن أن تنضم إلى الفعل عناصر ضرورية لتشكيل مركَّب فعلي خروجي ، كما يمكن توسيع هذا المركب بإضافة عناصر أخرى اختيارية ، فيكون المركب الفعلي الناتج بعد التوسعة دخوليا ، وهذا ما يوضحه التحليل التركيبي للملفوظات الآتية :

أ – نجح الطالب :

يتشكل هذا الملفوظ من الفعل " نجح " والمركب الاسمي " الطالب " ، وبما أن الملفوظ ذا الطابع الخروجي يتألف من مركب فعلي ينضم إلى مركب اسمي ؛ فإن المركب الفعلي هنا قد تتقصف إلى الفعل" نجح " ؛ بمعنى أن الفعل " نجح " قد أخذ مكان المركب الفعلي فعمل عمله ، وبالتالي لم تنضم عناصر أخرى إلى الفعل لتشكيل هذا المركب . ويمكن تمثيل الملفوظ (أ) بيانيا بالمشجر الآتي :



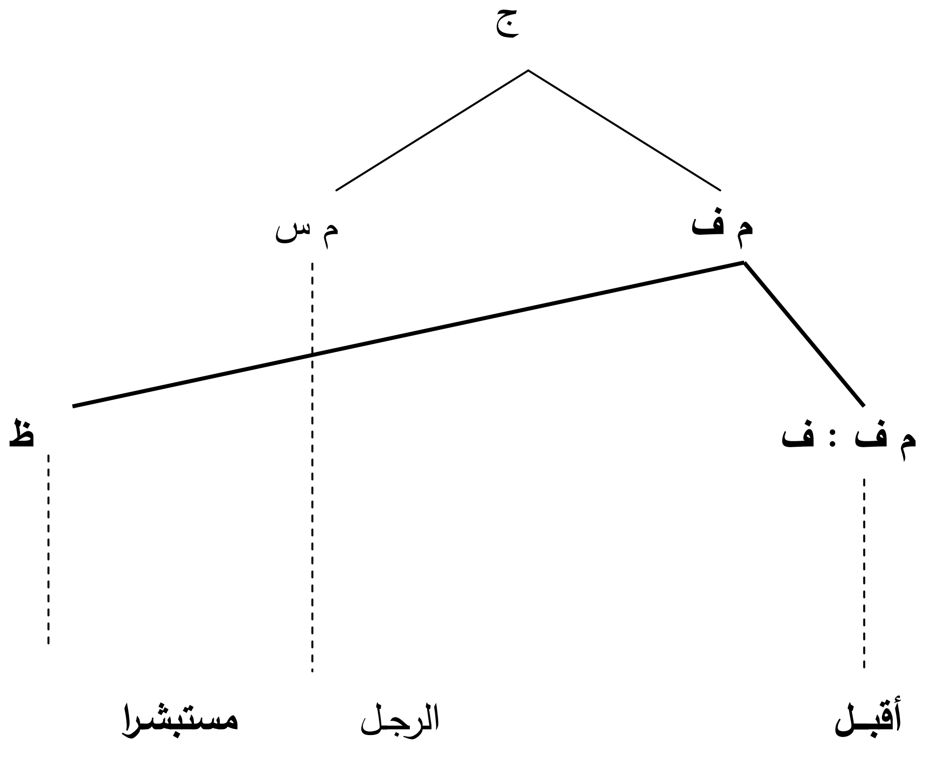
حيث يتفرع (**م ف**) عن **ج** في هذا المشجَّر ، فهو أحد مؤلفيها المباشرين ، وتشير النقطتان المتراكبتان الفاصلتان بين (**م ف**) و **ف** إلى تنقصف المركب الفعلي إلى فعل .

ب – أقبل الرجل مستبشرا :

يتألف هذا الملفوظ من المركَّب الفعلي المتقطع (أقبل ... مستبشرا) والمركَّب الاسمي " الرجلُ " ، ويمكن تحليل المركَّب الفعلي على المستوى الموالي إلى مؤلفين مباشرين هما : الفعل " أقبل " والظرف الحالي " مستبشرا " ، ونجد أن الوحدة " مستبشرا " عنصر اختياري ، فهو يمثل توسعة في هذا المركب الفعلي الدخولي ، ومنه تكون البنية المركبية للمركَّب الفعلي في هذا الملفوظ على الشكل :

م ف دخولي ← **م ف + ظ**

و نمثل هذا التحليل بيانيا كما يأتي :



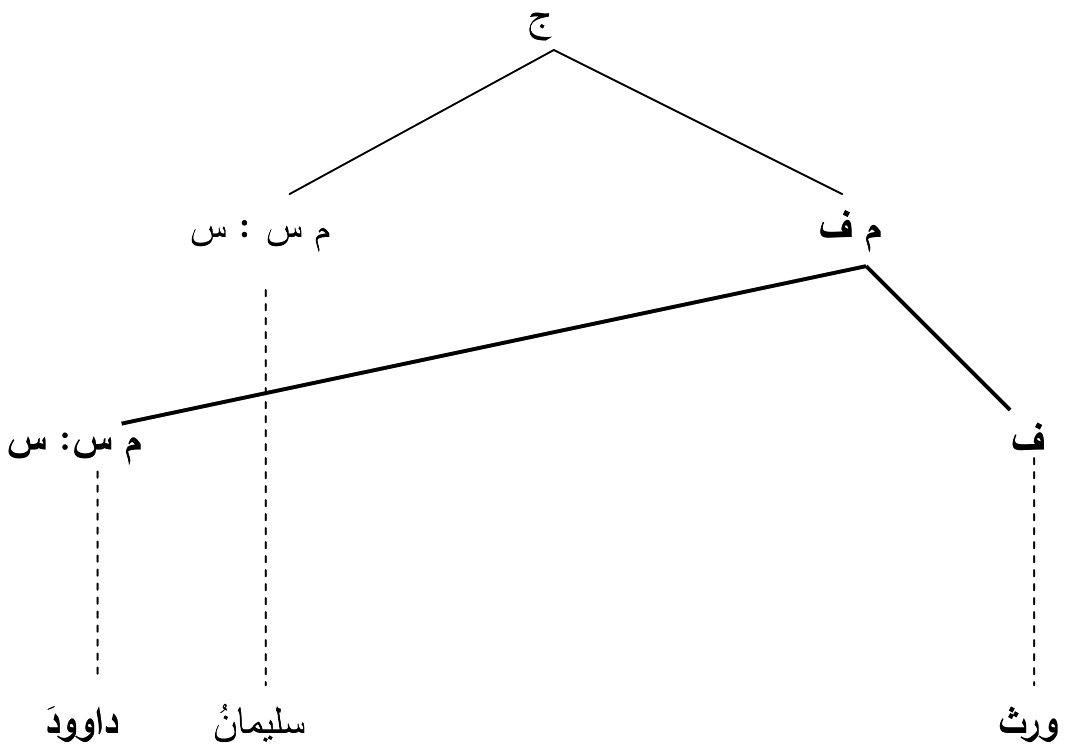
يتضح من خلال هذا المشجر أنَّ المركَّب الفعلي المتقطع (أقبل ... مستبشرا) مؤلف مباشر لـ ج خروجية ، ويشير تكرار الرمز (م ف) إلى دخولية المركب الفعلي العلوي ؛ فهو يحتوي على مركب فعلي آخر تنقصف إلى الفعل " أقبل " .

جـ - ﴿ **وَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ** ﴾(القرآن الكريم ، ١٦/٢٧) :

يتألف هذا الملفوظ من المركَّب الفعلي المتقطع (ورث ... داوودَ) ، والمركَّب الاسمي المتنقصف إلى الاسم " سليمانُ " ، وعلى المستوى الموالي يتألف المركَّب الفعلي المتقطع من مؤلفين مباشرين هما : الفعل " ورث " ، و المركَّب الاسمي المتنقصف إلى الاسم " داوودَ " ، وهو ما يوافق القاعدة المركَّبية :

م ف ⟵ **ف + م س**

ويمكن تمثيل هذا الملفوظ بيانيا بالمشجَّر الآتي :



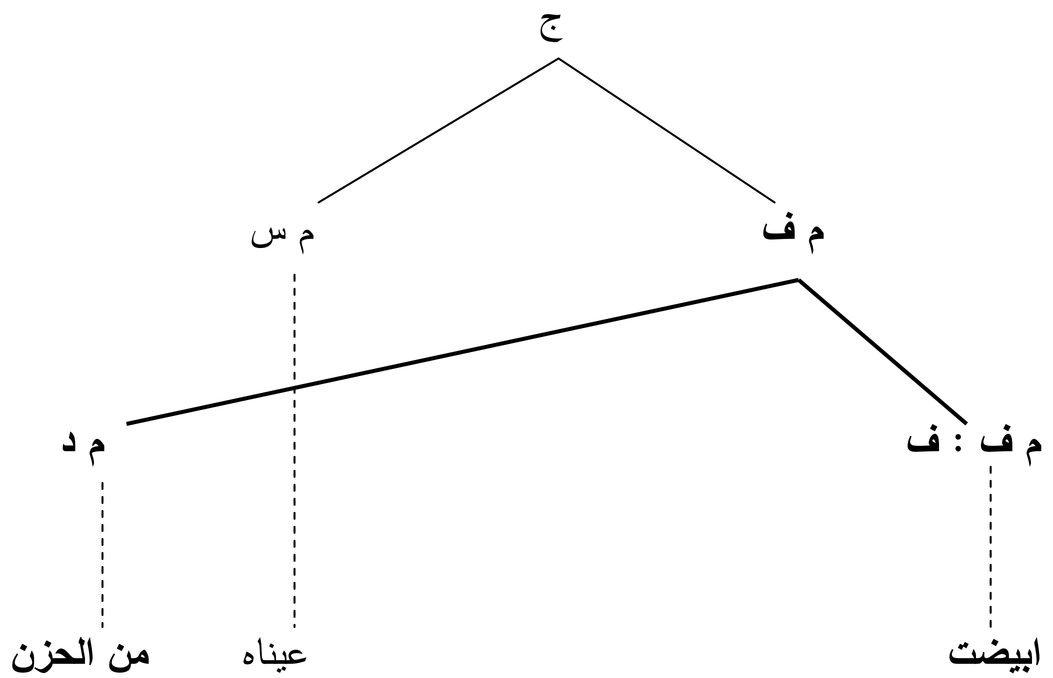
حيث يشير عدم تكرار الرمز (**م ف**) ، في هذا المشجر ، إلى خروجية المركب الفعلي ، كما يشير تفرع **م ف** و (**م س** : س) إلى المؤلفين المباشرين لهذا المركب .

د – ﴿ ابْـيَضَّتْ عَيْـنَـاهُ مِنَ الـحُزْنِ ﴾(القرآن الكريم ، ١٢/٨٤) :

يتألف الملفوظ (د) من المركَّب الاسمي " عيناه " والمركَّب الفعلي المتقطع (ابيضت .. من الحزن) ، وهذا الأخير بناء دخولي يتشكل بدوره من مؤلفين مباشرين هما : المركَّب الفعلي المتنقصف إلى الفعل " ابيضت " والمركَّب الأداتي (من الحزن) ، فالبنية المركبية للمركَّب الفعلي في هذه الحالة جاءت على الهيئة :

م **ف** دخولي ⟵ **م ف** + **م د**

ويمكن تمثيل التحليل التركيبي لهذا الملفوظ بالمخطط البياني الآتي :



إذْ يتبيَّن أنَّ المركَّب الفعلي المتقطع (ابيضت ... من الحزن) دخولي ؛ وذلك لتكرار الرمز (**م ف**) في هذا المشجَّر ، وتشير النقطتان الفاصلتان بين (**م ف**) و **ف** إلى تنقصف مؤلفه المباشر الأول إلى فعل ، أما المؤلف المباشر الثاني له فهو المركب الأداتي (من الحزن) ، والذي يشير إليه (م د) الموجود في الفرع الآخر .

ويرى النحاة القدامى أنَّ الفعل والفاعل عنصران أساسيان في تشكيل الجملة ، لذلك يطلقون عليهما مصطلح " عمدة " ، ويضاف إليهما أحيانا عنصر اختياري ، يطلقون عليه مصطلح " فضلة " ، فهو عنصر غير أساسي يمكن الاستغناء عنه ، وهذا ما يمكن تلخيصه في الجدول الآتي :

الملفوظ	الفعل	الفاعل	الفضلة	الوظيفة
أ	نجح	الطالب	/	/
ب	أقبل	الرجل	مستبشرا	حال
جـ	ورث	سليمان	داوود	مفعول به (مباشر)
د	ابيضت	عيناه	من الحزن	مفعول به (مقيَّد بحرف جر)

إنَّ معالجة النحاة للفعل من الناحية التركيبية لا تختلف كثيرا عن التحليل التركيبي للفعل عند الوظيفيين ، حيث نجد صاحب النظرية الوظيفية " أندري مارتيني" (André Martinet) يرى أنَّ الأفعال « لفاظم تختصُّ بالاستعمالات الإسنادية »(Martinet ، ١٩٨٥ ، ١٢٣) ، بمعنى أنَّها « لفاظم لا تعرف استعمالات أخرى عدا الإخبارية »(مارتيني ، ١٩٩٩ ، ١٢٦) ، وبعبارة أخرى ، فإنَّ وظيفة المسند في الجملة الفعلية ، حسب مارتيني ، توافق الفعل وحده ، حتى وإنْ احتوت الجملة على عناصر أخرى غير الفعل والفاعل (انظر : دباش ، ١٩٩٢ ، ٢٩) ، وذلك لكونه المخبر به أو المحدَّث به في هذه الجملة .

وهذا يعني أنَّ أندري مارتيني والنحاة العرب يتفقون على أنَّ الفعل يشغل وظيفة المسند في الجملة الفعلية ، فهم يقصرون هذه الوظيفة على الفعل وحده ، ويهملون بقية العناصر المكمِّلة ، والتي يرون أنَّها عناصر ثانوية يمكن الاستغناء عنها ، ويقترب بذلك مفهوم " الفضلة " عند النحاة العرب من مفهوم " التوسعة " عند أندري مارتيني ، فالتوسعة تعني « كل ما هو غير ضروري »(مارتيني ، ١٩٩٩ ، ١١٥) ، وبالتالي لا يُحدث الاستغناء عنها تغييرا في البنية التركيبية للملفوظ ، فتحافظ العلاقات المتبادلة بين عناصره الضرورية على طبيعتها ، ومن ثمَّ تبقى لهذه العناصر

نفس الوظائف التركيبية (انظر : المرجع السابق) ، ففي الملفوظات السابقة تعدُّ المؤلفات : " مستبشرا " ، " داوود " ، " من الحزن " فضلات عند النحاة العرب ، وهي توسعات عند أندري مارتيني ، فيكون التحليل التركيبي للملفوظات السابقة كما يأتي :

- ❖ **عند النحاة العرب** : تكون البنية التركيبية لهذه الملفوظات بهذه الكيفية :
  أ . فعل + فاعل
  ب . فعل + فاعل + فضلة
  جـ . فعل + فاعل + فضلة
  د . فعل + فاعل + فضلة
- ❖ **عند الوظيفيين** : تأخذ البنية التركيبية لهذه الملفوظات الصور الآتية :
  أ . مسند + مسند إليه
  ب . مسند + مسند إليه + توسعة
  جـ . مسند + مسند إليه + توسعة
  د . مسند + مسند إليه + توسعة

ونستنتج من هذه المقابلة بين التحليلين التركيبيين عند أصحاب النظريتين أنَّ المفهوم التقليدي للفعل يوافق مفهوم المسند عند " أندري مارتيني " ؛ فكلاهما يعتبر الفعل مسندا في الجملة الفعلية ؛ لكونه يمثل الحديثَ أو المخبر به في هذه الجملة ، ويعتمدون بذلك على معيار دلالي في تحديد وظيفة المسند ، التي هي أساسا مفهوم تركيبي بحت ، لذلك يجب التركيز على العلاقات الرابطة بين المؤلفات المباشرة للجملة لتحديد هذه الوظيفة أو غيرها من الوظائف ؛ إذ إنَّ مفهوم الوظيفة التركيبية علاقي بنائي في طبيعته .

يشغل المركَّب الاسمي في الجملة الفعلية وظيفةَ المسند إليه ، أمَّا وظيفة المسند فهي تنطبق على البناء المتبقي من هذه الجملة ، والذي يمثل الفعل أحد مؤلفاته المباشرة ، فالفعل سواء كان لازما أم متعديا ينتمي إلى هذا البناء الفعلي ، وهذا البناء الفعلي هو ما يُصطلح عليه في التركيبية باسم " المركَّب الفعلي " ، وتتحدَّد وظيفة المسند بانضمام هذا المركَّب إلى مركَّب اسمي لتشكيل بناء الجملة ، فالمركَّب الفعلي يشغل وظيفة المسند بانتمائه إلى (ج) وكونه ضميما لـ (م س) ، يقول عبد الحميد دباش : « وظيفة المسند هي أنْ ينضمَّ م ف إلى م س ليشكِّل معه ج »(دباش ، ٢٠٠٣ ، ٧١) فتكون الجملة حينئذ خروجية ، وما الفعل إلاَّ عنصر من عناصر المركَّب

الفعلي المسند ، فهو العنصر المركزي الذي تنضم إليه عناصر أخرى لتشكيل هذا المركَّب ، وبالتالي يمثل الفعل نواة المركَّب الفعلي المسند .

ويرى عبد الحميد دباش أنَّ كون المؤلفات الأخرى للمركَّب الفعلي ، غير الفعل ، فضلات أو توسعات لا يُخرج بالضرورة هذه المؤلفات من الانتماء إلى المسند ، فالمفهوم العلاقي للوظيفة التركيبية يجعل من المركَّب الفعلي بكامله مسندا، وهو ينضمُّ بكيفية إلزامية إلى المركَّب الاسمي المسند إليه ، وإذا كانت العلاقة بين المسند والمسند إليه هي علاقة استلزام تبادلي ؛ فإنَّ هذه العلاقة تربط بين كل المركَّب الفعلي المسند وكل المركَّب الاسمي المسند إليه ، وليست بين الفعل وحده والاسم المسند إليه ، كما يقول النحاة القدامى والوظيفيون ، وبعبارة أخرى ، إنَّ هذه العلاقة تربط بين وحدتين تركيبيتين هما : المركَّب الفعلي والمركَّب الاسمي اللذان يشكِّلان بناء الجملة ، وبناء على ذلك تشغل المركَّبات الفعلية المتقطعة (أقبل ... مستبشرا) في الملفوظ (ب) ، و(ورث ... داوودَ) في الملفوظ (جـ) ، و(ابيضت ... من الحزن) في الملفوظ (د) وظيفة المسند (انظر : دباش ، ١٩٩٢ ، ٣١-٣٢) ، ولا يوافق الفعل وظيفة المسند إلاَّ في حالة تتقصف المركَّب الفعلي إلى فعل ، ولا يتمُّ ذلك إلاَّ إذا كان هذا الفعل لازما كما في الملفوظ (أ) .

٢- المتمِّم الفعلي والمكمِّل :

يعتمد النحاة العرب القدامى على معايير دلالية في تعريف المفعول به ، فقد عرَّفه ابن هشام قائلا : « هو ما وقع عليه فعل الفاعل »(ابن هشام ، ٢٠٠٥ ، ٢٨٣) ، ومثَّل له بقوله : " ضربت زيدا " ، فقد تعدَّى الفعل " ضرب " في هذا المثال إلى مفعوله " زيدا " الذي وقع عليه فعل الفاعل ؛ أي أنَّ المفعول به " زيدا " هو المتلقي لحدث الضرب . وقد وصف صاحب الأصول الحدث بأنَّه حركة للجسم ، واشترط في هذه الحركة أن تكون ملاقية لغيرها حتى يكون الفعل متعديا ؛ فقال « وكذلك حركة الجسم إذا لاقت [شخصا أو] شيئا كان الفعل من ذلك متعديا »(ابن السراج ، ١٩٨٨ ، ١/١٧٠) ، وهذا الشخص أو الشيء المتلقي للحدث يُمثِّل المفعول به . وقد لاحظ النحاة أنَّ تعريفهم لا ينطبق على كل حالات المفعول به ، إذْ توجد مفاعيل لم يقع عليها فعل الفاعل ، وتجاوزًا لهذا الإشكال توسَّعوا في التعريف فأضافوا إليه قولهم « أو ما جرى مجرى الواقع »(الأستراباذي ، ١٩٩٨ ، ١/٣٣٣) ، ففي قولك : " ما ضربت زيدا " لم يقع الضرب على المفعول به " زيدا " ، وإنَّما جرى مجرى الواقع عليه « فكأنَّك أوقعت عدم الضرب على زيد »(المرجع نفسه) ، فوقوع الفعل قد يكون سلبا أو إيجابا ، لذلك فسَّره ابن هشام بقوله : « والمراد بالوقوع ، التعلق المعنوي ، لا المباشرة ؛ أعني تعلُّقه بما لا يعقل إلاَّ به »(ابن هشام ، ٢٠٠٥ ، ٢٨٣) . ويترتب على هذا التفسير دخولُ المفعول به الذي يتعدَّى إليه الفعل بواسطة حرف الجر في التعريف ، فالمجرور في نحو " مررت بزيد " مفعول به غير مباشر ، لكنَّ اعتبار تعلق الفعل بما لا يعقل إلاَّ به دليلا على المفعولية أمر تنقصه الدقَّة ، فالأفعال التي تفيد المشاركة كما في قولنا : تعاون زيد و عمرو ، لا تكتفي بإسنادها إلى شخص بل تتطلب غيره وهو ليس بمفعول ، وقد حاول بعض النحاة تفادي ما في هذه التعريفات الدلالية من نقص بوضع ضوابط للحدِّ من التداخل الوظيفي بين المفعول به وغيره من عناصر الفضلة ، وقد ساهمت هذه المحاولات فعلا في الحدِّ من ظاهرة التداخل لكنَّها لم تستطع القضاء عليها (انظر : الهذيلي ، ٢٠٠٦ ، ١٩-٣١) ، وهذا ما يتبيَّن من تخصيص ابن هشام بابا في مغنيه بعنوان " المنصوبات المتشابهة " ، ذكر فيه حالاتٍ للتداخل بين المفعول به وغيره من المفعولات وشبهِها (انظر : ابن هشام ، ٢٠٠٤ ، ٧١٣-٧١٤) .

إن التعريفات الدلالية التي تعتبر المفعول به متلقيا للحدث تتوافق مع حالات مثل : كتب التلميذُ الدرسَ ، لكنَّها لا تنطبق بشكل ملائم على حالات مثل : تسلَّمت رسالةً ، ولمعالجة هذه الإشكالية يمكن اللجوء إلى خصائص نحوية كوضع المفعول به وترتيبه في الجملة ، فالأصل في المفعول به أنْ يأتيَ بعد الفعل والفاعل ، يقول ابن هشام « الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة فحقُّهما أنْ يتصلا ، وحق المفعول أنْ يأتيَ بعدهما »(ابن هشام ، ٢٠٠٤ ، ٢٠٨) ، ويمكن تقديم المفعول به عليهما معا أو على الفاعل إذا لم يؤدِّ التقديم إلى غموض في الدلالة ، ويتميَّز المفعول به عن الفاعل في غير الترتيب الأصلي بالحركة الإعرابية ؛ فالفاعل يكون مرفوعا والمفعول به يكون منصوبا ، فقد « رُفع [الفاعل] للفرق بينه وبين المفعول الذي لولا الإعراب لجاز أنْ يُتوهَّم أنَّه فاعل »(ابن يعيش ، د ت ، ٨٥/١) ، غير أنَّ العلامات الإعرابية ليست سوى مميِّزات شكلية تتعلَّق بالجانب الصيغي ، وكان الأوْلى بنحاتنا تقديم تعريف تركيبي للمفعول به يكون موافقا للضابط التركيبي الذي وضعوه للفعل المتعدي ، لكنَّهم لم يهتموا بالضوابط التركيبية إلاَّ في إطار الحدِّ من ظاهرة التداخل بين المفعول به وغيره من عناصر الفضلة .

إنَّ العلاقة الرابطة بين الفعل والفاعل علاقة إسناد ، فهما يشكِّلان النواة الإسنادية في الجملة الفعلية ، وهي تختلف عن علاقة التعدية التي تربط الفعل بمفعوله ، ومن السهل ، من وجهة النظر البنائية أو العلاقية ، التمييز بين الفاعل والمفعول ؛ لأنَّ المؤلفات التي تشغل هذه الوظائف لا تظهر في نفس المستوى من التحليل ، فالأول ينضم إلى مركَّب فعلي ، بينما ينضمُّ الثاني إلى فعل ، وبالتالي يكون الأول مؤلفا مباشرا لجملة ، في حين يكون الثاني مؤلفا مباشرا لمركَّب فعلي . ويقترح اللغوي الأمريكي تشومسكي تعريفات علاقية أو بنائية وبالتالي تركيبية لهتين الوظيفتين من خلال المقابلة التي يجريها بين البنية (م س ^ م ف) والبنية (ف ^ م س) ، ففي الجملة التي تكتب على الشكل :

ج ←—— م س + فعل مساعد + م ف

يكون المركَّب الاسمي هو المسند إليه ، بينما في المركَّب الفعلي الذي يُحلَّل كما يلي : م ف ←—— ف + م س . يكون المركَّب الاسمي هو المتمِّم الفعلي في هذه البنية المركبية ، فالمركَّب الاسمي الداخل في تشكيل المركَّب الفعلي هو المتمِّم الفعلي ، أمَّا المركَّب الاسمي الذي يدخل في بنية الجملة مع المركَّب الفعلي فهو المسند إليه ، وهذا يعني أنَّ المركَّب

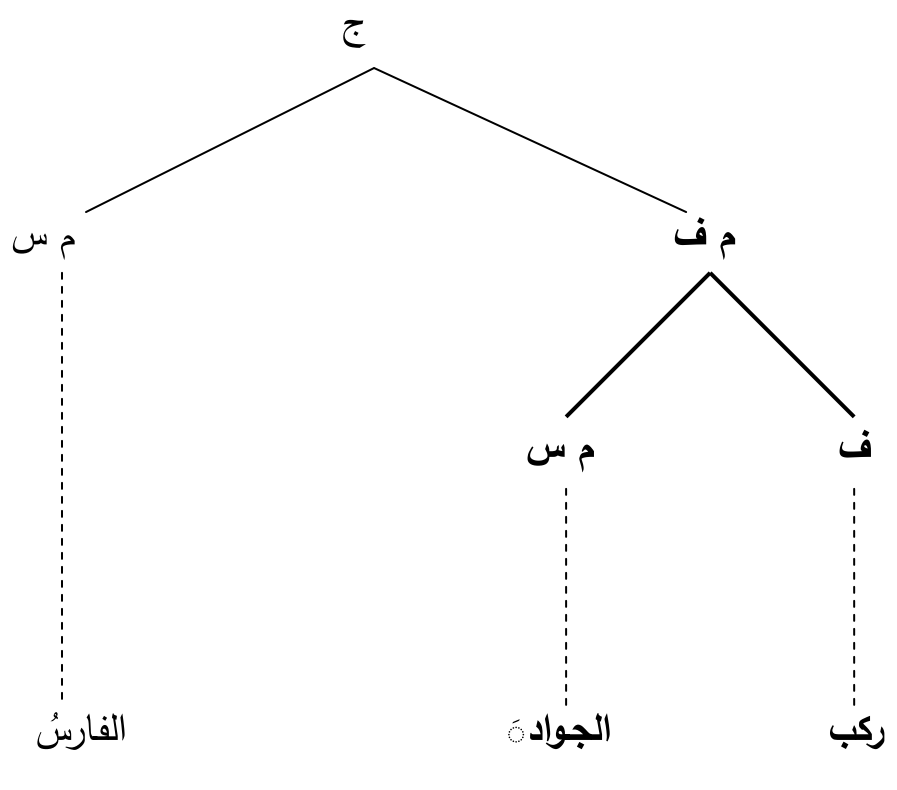
الاسمي المتفرع مباشرة عن ج هو المسند إليه ، بينما المركَّب الاسمي المتفرع عن مركب فعلي يكون متمِّما فعليا (انظر : Touratier ، ١٩٧٧ ، ٣٣) .

ويتوافق التحليل إلى المؤلفات المباشرة الذي يقدمه صاحب النظرية التركيبية ك . توراتيي مع القاعدة المركبية : **م ف** ← ف + م س ، لكنَّه يستبدل القاعدة : ج ← م س + فعل مساعد + **م ف** بالبنية المركَّبية الآتية :

ج ← م س + **م ف** ؛ لأنَّ الجملة ، حسب رأيه ، لها مؤلفان مباشران هما المركَّب الفعلي المسند والمركَّب الاسمي المسند إليه ، وليس ثلاثة مؤلفات كما تظهره قاعدة إعادة الكتابة عند تشومسكي . إن جملة " ركب الجوادَ الفارسُ " مثلا ، لها مؤلفان مباشران هما : المركَّب الاسمي " الفارسُ " والمركَّب الفعلي " ركب الجوادَ " ؛ حيث نجد أنَّ المركَّب الاسمي " الفارسُ " يشغل وظيفة المسند إليه بانضمامه إلى المركَّب الفعلي " ركب الجوادَ " لتشكيل بناء الجملة ، بينما يشغل المركَّب الاسمي " الجوادَ " وظيفة المتمِّم الفعلي بانضمامه إلى الفعل لتشكيل المركَّب الفعلي ، فالمركب الفعلي هنا يتسلسل خطيا وفق الشكل :

م ف ← **ف** + **م س** / **م س** = المتمِّم الفعلي .

وهذا ما يوضحه تمثيل التحليل التركيبي لهذا الملفوظ بيانيا :



ويميِّز ك . توراتيي بين وظيفتين تركيبيتين للعناصر الداخلة في تشكيل المركَّب الفعلي ، حيث لاحظ أنَّه توجد من بين هذه العناصر ما هو أكثر مركزية بالنسبة إلى الفعل من غيره ، فهناك مؤلفات ثانوية تنضم بشكل اختياري إلى نواةٍ يمكن أنْ تعمل بمفردها كمسند ، وهناك مؤلفات أخرى مركزية لا يمكن أنْ توجد النواة المسندة دونها (انظر : Touratier ، ١٩٧٧ ، ٤٠) ، وهذا التمييز مبني على أساس نظرية تينيير(Tesniere) في الفعل ومفاعلاته ، فاستنادا إلى هذه النظرية يقابل توراتيي بين نوعين من مؤلفات المركَّب الفعلي :

١) مؤلفات لها ارتباط مباشر بالفعلِ ، نواةِ المركَّب الفعلي ، وهذه المؤلفات الأكثر مركزية تقتضيها دلالة الفعل ، بمعنى أنها تنتمي إلى قدرة الفعل ، وبالتالي تمثل مفاعلات لهذا الفعل .

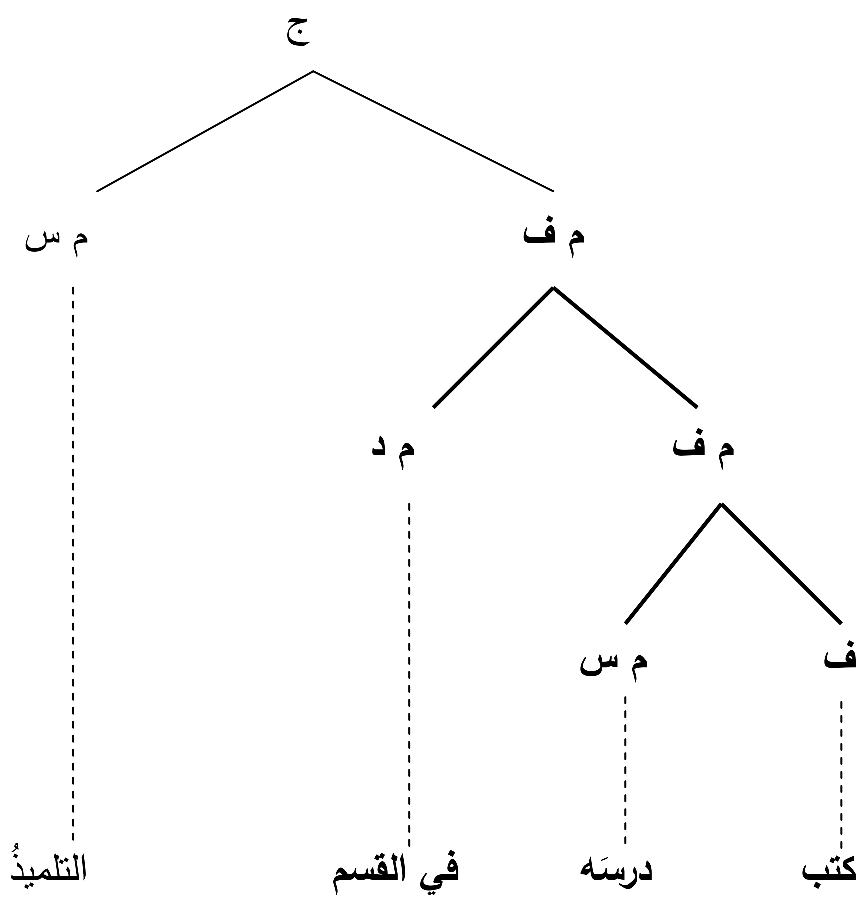
٢) مؤلفات لها ارتباط غير مباشر بالفعل ، وهذه المؤلفات الثانوية لا تتطلبها دلالة الفعل ، وهذا يعني أنَّها لا تنتمي إلى قدرة الفعل ، فلا تمثل بذلك مفاعلات لهذا الفعل (انظر : دباش ، ١٩٩٢ ، ١٥٠) .

ويطلق توراتيي على عناصر النوع الأول مصطلح المتمِّمات الفعلية (**Les Compléments de Verbe**) ، وعلى عناصر النوع الثاني مصطلح المكمِّلات (**Les Circonstants**) ، ويقدِّم تعريفات بنائية لهذين العنصرين قائلا : « المتمِّم الفعلي مؤلف مباشر لمركَّب فعلي خروجي وضميم للفعل ، أمَّا المكمِّل فهو مؤلف مباشر لمركَّب فعلي وتوسعة لهذا المركَّب » (Touratier ، ١٩٨٩b ، ١٢) ، فالمتمِّم الفعلي والمكمِّل مؤلفان مباشران للمركَّب الفعلي المسند ، لكن الأول منهما عنصر ضروري فهو ضميم للفعل ؛ وبالتالي يشكِّل معه مركَّبا فعليا أدنى أي خروجيا ، في حين أنَّ الثاني عنصر اختياري فهو توسعة لمركَّب فعلي دخولي ، وهذا التمييز بين المتمِّم الفعلي والمكمِّل تركيبي بالأساس ، فعند تحليلنا مثلا للملفوظ " كتب درسَه في القسم التلميذُ " ؛ نجد أنَّه يتشكل من مؤلفين مباشرين هما : المركَّب الفعلي المسند (كتب درسَه في القسم) و المركَّب الاسمي المسند إليه (التلميذُ) ، ويتألف المركَّب الفعلي المسند على المستوى الثاني من المركَّب الفعلي(كتب درسَه) والمركَّب الأداتي (في القسم) ، ويتألف المركَّب الفعلي (كتب درسَه) بدوره على المستوى الموالي من الفعل (كتب) والمركَّب الاسمي (درسَه) ، فبنية المركَّب الفعلي هنا خاضعة للقاعدتين :

م ف دخولي ⟵ **م ف** خروجي + **م د**

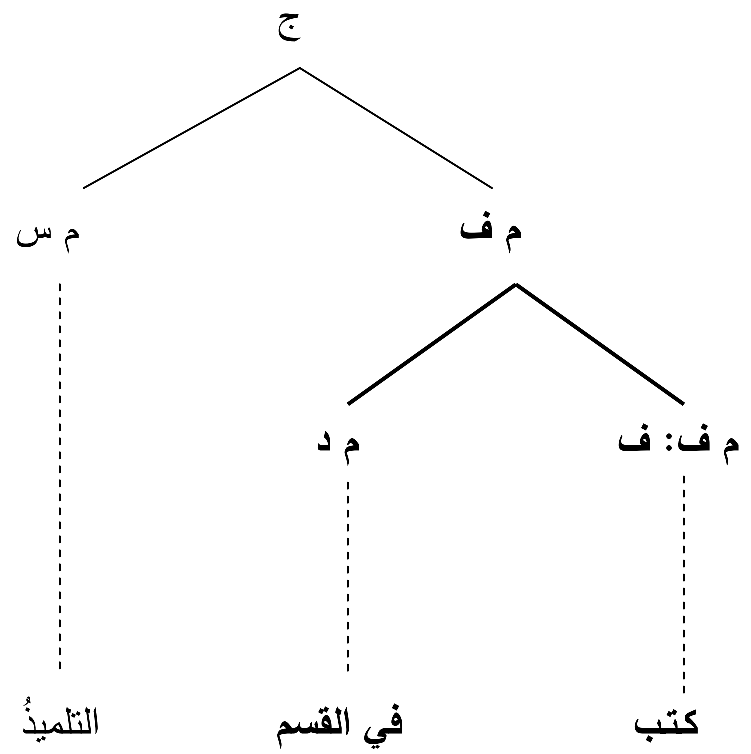
م ف خروجي ⟵ **ف** + **م س**

ونحصل بذلك على التمثيل البياني الآتي :

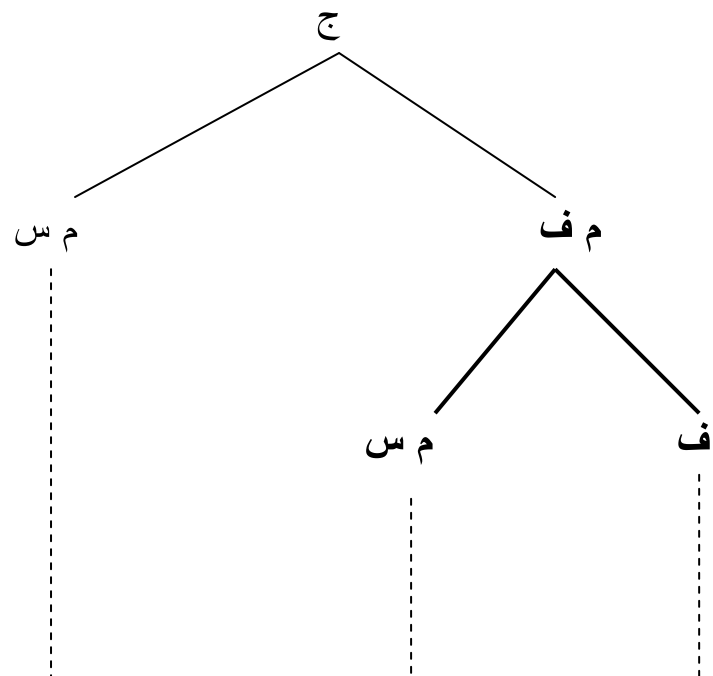


حيث يُبيِّن هذا المشجَّر أنَّ المركَّبين الداخلين في تشكيل المركَّب الفعلي المسند (كتب درسَه في القسم) لا ينتميان إلى نفس المستوى من التحليل ، فالمركب الاسمي (درسَه) مؤلف مباشر لمركَّب فعلي خروجي ، فهو ضميم للفعل وبالتالي يشغل وظيفة المتمِّم الفعلي ، أمَّا المركَّب الأداتي (في القسم) فهو مؤلف مباشر لمركَّب فعلي دخولي ، أي أنَّه توسعة للمركَّب الفعلي الأول ، ويشغل بذلك وظيفة المكمِّل ، فالفرق بين المتمِّم الفعلي والمكمِّل هو فرق في الوضع التركيبي لكلٍّ منهما في البنية التركيبية للجملة . وعند حذف المتمِّم الفعلي لا يتغيَّر الوضع التركيبي للمكمِّل ، وقد فطن النحاة العرب إلى شيء من هذا ؛ فاعتبروا المفعول به فضلة يمكن الاستغناء عنها ، يقول شارح المفصَّل « اعلم أنَّ المفعول [به] لمَّا كان فضلة ... جاز حذفه وسقوطه وإنْ كان الفعل يقتضيه »(ابن يعيش ، د ت ، ٣٩/٢) ، حيث يبقى المكمِّل في هذه الحالة توسعة لمركَّب فعلي دخولي ، ولا يصبح ضميما للفعل ، أي أنَّ الفعل يُستعمل لازما بعد

أنْ كان متعدِّيا ، وبالتالي يتنقصف المركَّب الفعلي فيأتي في صورة فعل ، وهذا ما يوضحه المشجَّر الآتي :



أمَّا إذا حُذف المكمِّل (في القسم) من الملفوظ (كتب درسَه في القسم التلميذُ) ؛ فإنَّ المتمِّم (درسَه) يبقى ضميما للفعل ، بمعنى أنَّه يبقى مؤلفا مباشرا لمركَّب فعلي خروجي ، وهذا ما يوضحه التمثيل البياني الآتي :



التلميذُ   درسَه   كتب

وإذا كان المتمِّم الفعلي والمكمِّل مفهومان تركيبيان بالأساس ، فإنَّه يوجد بينهما فرق على المستوى الدلالي ، فالأول ينتمي إلى قدرة الفعل ، أمَّا الثاني فليس عنصرا من عناصر القدرة ، ويمكن توضيح ذلك من خلال تحليلنا للملفوظين :

- ﴿ **تَغْشَى وُجُوهَهُمُ النَّارُ** ﴾(القرآن الكريم ، ١٤/٥٠)
- جاء مسرعا خالدُ

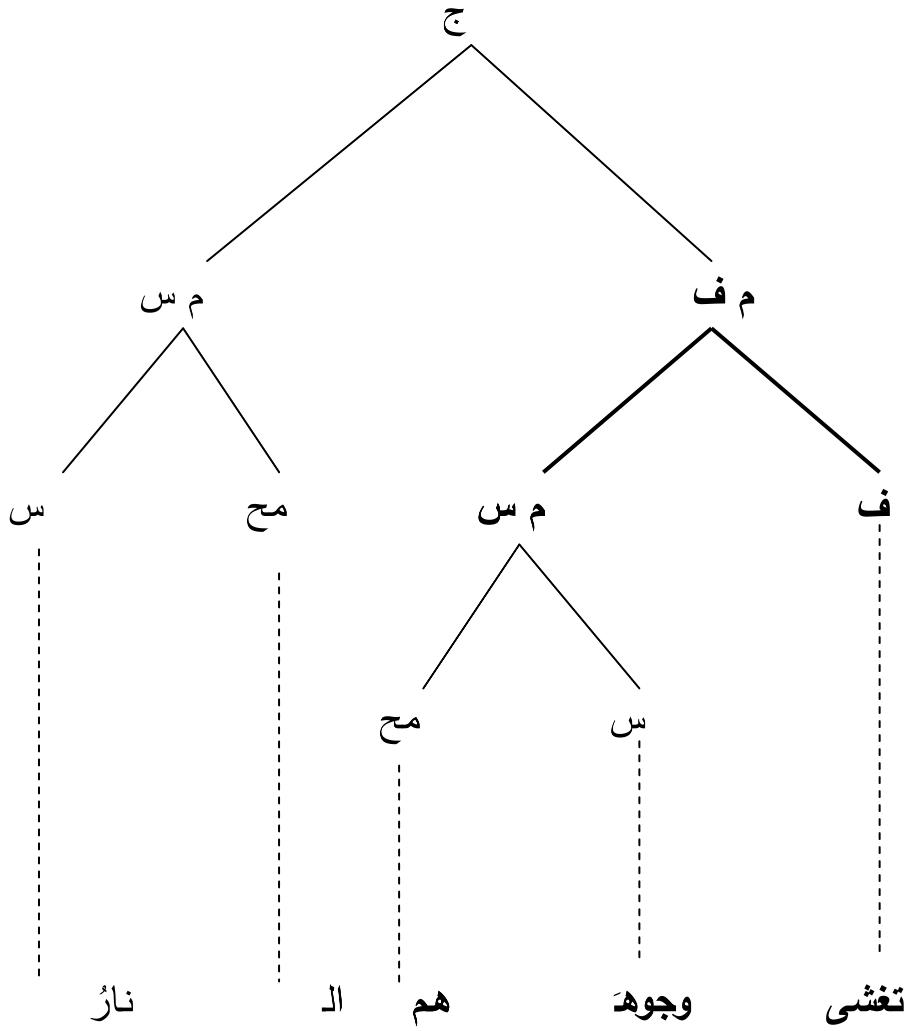
في الملفوظ الأول يتألف المركَّب الفعلي (تغشى وجوهَهم) من الفعل " تغشى " والمركَّب الاسمي " وجوهَهم " ، وعلى المستوى الدلالي نجد أنَّ هذا المركَّب الاسمي تقتضيه دلالة الفعل المتعدي " تغشى " ، فهو ينتمي إلى قدرته ويمثل بذلك المفاعل الثاني له ، أمَّا على المستوى التركيبي فهو مؤلف مباشر لمركَّب فعلي خروجي ، بمعنى أنَّه ضميم للفعل " يغشى " ، وهذا ما يجعل منه متمِّما لهذا الفعل . ونلخص هذا التحليل في الشكل :

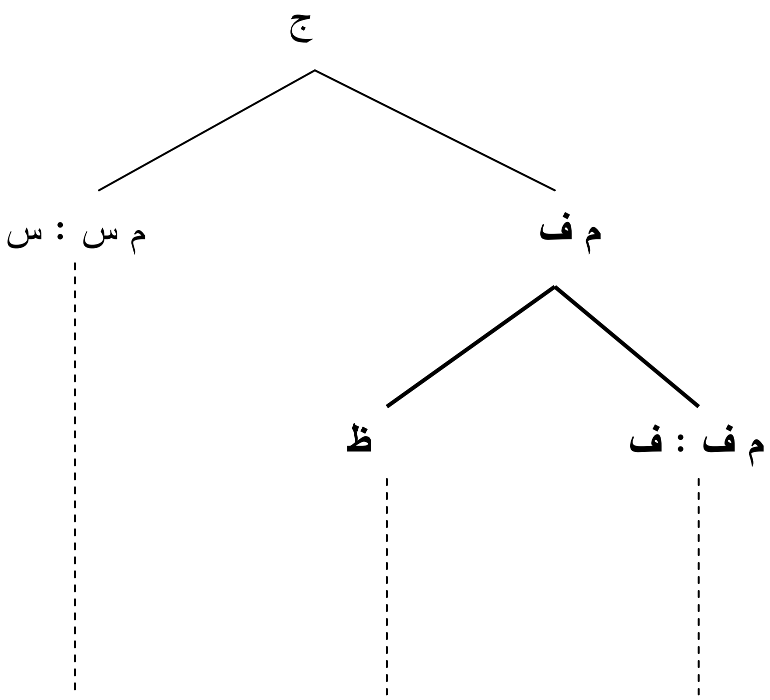
م ف ←———— **ف** + **م س** / م س = متمِّم فعلي .

في الملفوظ الثاني يتألف المركَّب الفعلي (جاء مسرعا) من الفعل اللازم " جاء " والظرف " مسرعا " ، وعلى المستوى الدلالي نجد أنَّ هذا الظرف لا تقتضيه دلالة الفعل ، وبالتالي فهو لا ينتمي إلى قدرته ؛ أي أنه ليس مفاعلا لهذا الفعل . أمَّا على المستوى التركيبي فهو مؤلف مباشر لمركَّب فعلي دخولي ؛ بمعنى أنَّه توسعة لهذا المركَّب ، وبهذا لا يكون إلاَّ مكمِّلا للفعل " جاء " ، الذي يصبح بمفرده مركَّبا فعليا ؛ بمعنى أنَّ المركَّب الفعلي قد تنقصف إلى الفعل " جاء " ، وهذا التحليل يوافق القاعدة :

م ف دخولي ←———— **م ف** خروجي + **ظ** / ظ = المكمِّل .

ويكون التمثيل البياني للملفوظين السابقين على النحو الآتي :


ج
م س
م ف
س
مح
م س
ف
مح
س
نارُ
الـ
هم
وجوهَ
تغشى


ج
م س : س
م ف
ظ
م ف : ف

جاء **مسرعا** خالدُ

في المشجَّر الأول لا يتكرَّر الرمز م ف ؛ فالمركَّب الفعلي (تغشى وجوهَهم) بناء خروجي ، و يتفرع عنه مؤلفان مباشران هما (ف) و (م س) ؛ وبما أنَّ المركب الاسمي (وجوهَهم) مؤلف مباشر لمركب فعلي خروجي وضميم للفعل ، فهو متمِّم للفعل " تغشى " .

في المشجَّر الثاني يتكرَّر الرمز (**م ف**) ؛ لأن الوحدتين تنتميان إلى نفس القسم ، فالمركَّب الفعلي (جاء مسرعا) بناء دخولي ، ويتفرَّع عنه مؤلفان مباشران هما (**م ف** : ف) و (ظ) ، و بما أنَّ الظرف (مسرعا) مؤلف مباشر لمركب فعلي دخولي وفي الوقت نفسه توسعة لهذا المركب ، فهو يشغل وظيفة المكمِّل .

النقطتان المتراكبتان الفاصلتان بين (**م ف**) و (ف) تشيران إلى تنقصف المركب الفعلي إلى فعل ، فالفعل اللازم " جاء " انتمى إلى الجدول الاستبدالي للمركب الفعلي وبالتالي عمل عمله (انظر : Debbache ، ١٩٩٢ ، ١٥١–١٥٣) .

المبحث الثاني : بنيات المركب الفعلي

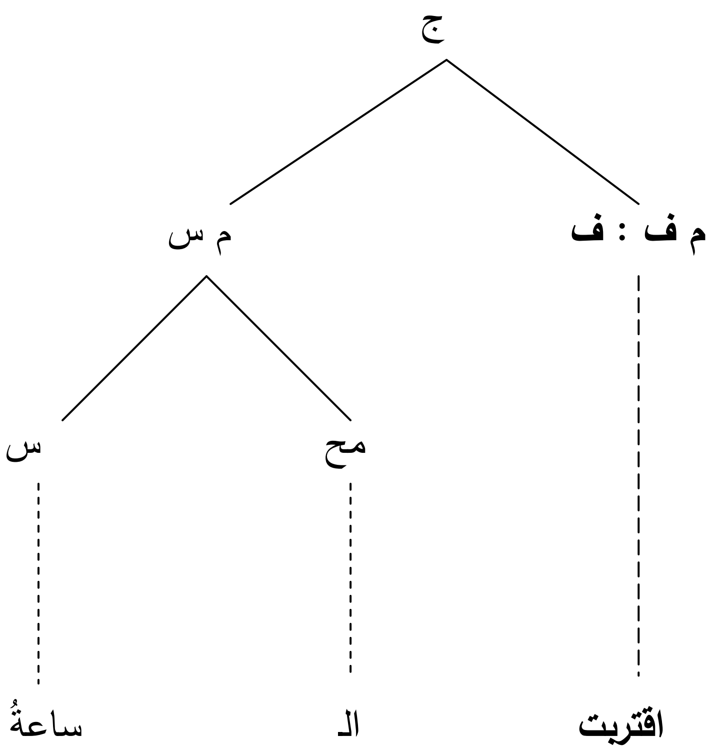
يأخذ المركب الفعلي بنيات متنوعة يجدر بنا تحليلها ، وذلك بالتعرُّفِ على المؤلفات التي تشكِّلها ، وتحديدِ الوظائف التي تشغلها هذه المؤلفات :

١) المركَّب الفعلي المتنقصف إلى فعل :

يأتي هذا النوع من المركَّبات الفعلية في الملفوظات المكوَّنة من فعل متبوع بمركَّب اسمي ؛ أي في الملفوظات ذات البنية المركبية (ف + م س) ، بحيث يكون الفعل في هذه الحالة لازما فلا يأخذ متمِّما فعليا ، وهو ما يوضحه المثال الآتي :

١- ﴿ اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ ﴾ (القرآن الكريم ، ٥٤/١)

يتألف الملفوظ (١) من وحدتين لغويتين ؛ إذ يمكن تحليلُه إلى مؤلفين مباشرين هما : الفعل " اقتربت " و المركَّب الاسمي " الساعةُ " ، وهذا الملفوظ الفعلي خروجي إذ لا يمكن استبداله بأيٍّ من مؤلفيه المباشرين . يشغل المركَّب الاسمي " الساعةُ " فيه وظيفة المسند إليه ؛ لكونه مؤلفا مباشرا لـ ج خروجية ، ويوافق على المستوى الدلالي المخبر عنه ، أمَّا الفعل " اقتربت " فيُمثِّل على المستوى الإخباري الحديثَ أو الخبرَ ، وهو فعل أحادي القدرة دلاليا بمعنى أنَّه يقتضي مفاعلا واحدا ؛ فاحتاج إلى المركب الاسمي " الساعةُ " ولم يطلب عناصر أخرى لاستكمال دلالته ، وقد حلَّ هذا الفعل مكان المركب الفعلي فعمل عمله ، فأصبح لهذا الفعل نفس الوضع التركيبي الذي كان للمركب الفعلي . وبما أنَّ وظيفة المسند في الجملة الفعلية يشغلها مركَّبٌ فعلي يكون ضميما لمركَّب اسمي ويوافق على المستوى الدلالي الحديثَ أو الخبر ؛ فإنَّ المركَّب الفعلي المسند في هذا الملفوظ قد تنقصف إلى فعل ، وهذا ما يوضحه المشجَّر الآتي :

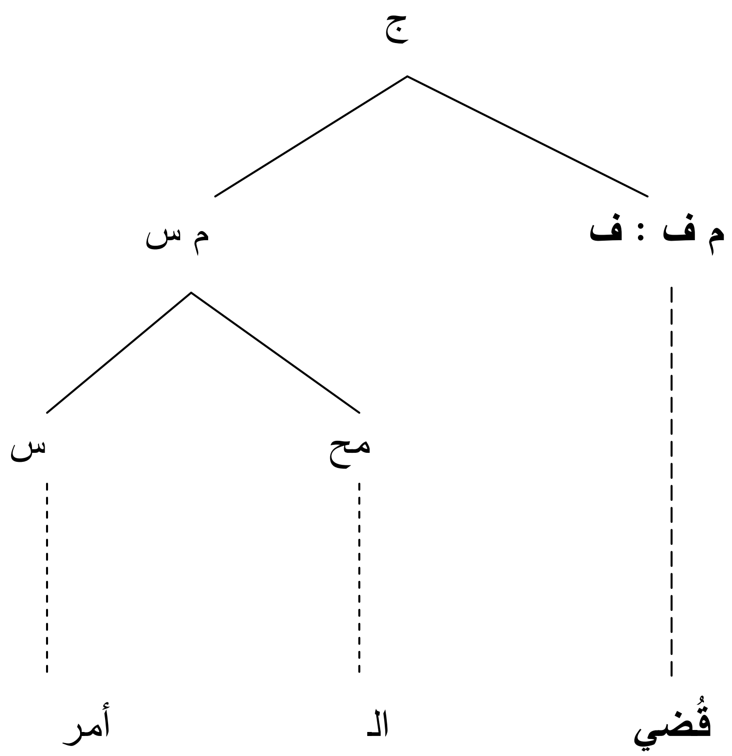


حيث يتفرَّع (**م ف**) و (م س) عن ج ، و تشير النقطتان الفاصلتان بين (**م ف**) و **ف** إلى تنقصف المركب الفعلي في هذا الملفوظ إلى فعل .

وقد رأينا سابقا أنَّ الجملة المبنية لغير الفاعل لا تختلف في بنيتها التركيبية عن بقية الجمل الفعلية ، وأنَّ لها نفس التحليل التركيبي الذي تأخذه تلك الجمل ، فهذا النوع يكون فيه المركَّب الفعلي متنقصفا إلى فعل كما في الآية الكريمة :

٢- ﴿ **قُضِيَ الأَمْرُ** ﴾ (القرآن الكريم ، ٤١/١٦)

يتألف الملفوظ (٢) من مركَّب فعلي متنقصف إلى الفعل " قُضِي" والمركَّب الاسمي" الأمرُ " ، وهذا الملفوظ الفعلي خروجي مؤلفاه المباشران ضروريان ؛ حيث يوافق المؤلف المباشر الأول " قُضي" على المستوى الإخباري الحديثَ ، وبالتالي يشغل وظيفة المسند ، ويوافق المؤلف المباشر الثاني " الأمرُ " المُحدَّثَ عنه ؛ فهو يشغل وظيفةَ المسند إليه ، و يكون التمثيل البياني لهذا الملفوظ على النحو الآتي :

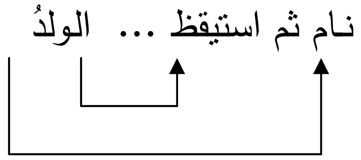


ويمكن أنْ ينضمَّ المركَّب الاسمي في الجملة الفعلية إلى أكثر من فعل كما في قولنا :

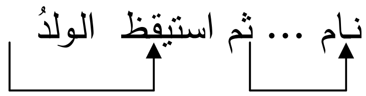
٣- نام ثم استيقظ الولدُ :

يأخذ هذا الملفوظ البنية المركبية (فعل + رابط عطف + فعل + مركب اسمي) ، وقد رأى النحاة القدامى أنَّه مختلف تركيبيا عن الملفوظ المكوَّن من فعل ومركَّب اسمي ، ودرسوا هذا النوع اعتمادا على الأساس الذي بَنَوْا عليه مقاربتهم للظاهرة اللغوية ، فانطلقوا من قاعدة مفادها أنَّ لكل عامل معمولا يعمل فيه ، فإنْ لم يكن ظاهرا فهو مضمر بعده ، وعندما تقدَّم عاملان وتأخَّر عنهما معمول واحد كان لا بُدَّ من تقدير معمول آخر يعمل فيه أحدُ العاملين (انظر: المخزومي ، ٢٠٠٥ ، ١٧٥) . وتناولوا هذه الظاهرة بالدراسة في باب التنازع ، وقرَّروا أنَّ أحد العاملين يعمل في الاسم الظاهر والآخر يعمل في ضميره ، لكنَّهم اختلفوا في اختيار الفعل العامل في الاسم الظاهر ، فاختار الكوفيون إعمال الأول لسبقه ، واختار البصريون إعمال الأخير لقربه من المعمول (انظر: ابن هشام ، ٢٠٠٤ ب ، ٢٢٣) ، فنتج عن ذلك نموذجان تحليليان مختلفان وفق البيان الآتي :

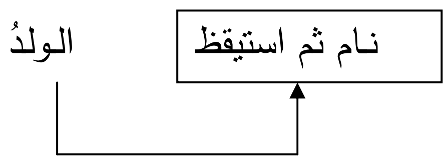
أ– ذهب نحاة الكوفة إلى أنَّ هذه الجملة تأخذ البنية المركبية (فعل + رابط عطف + فعل + ضمير مستتر + فاعل) ، فكان تحليلهم لها على النحو الآتي :



ب– وذهب نحاة البصرة إلى أنَّ هذه الجملة تأخذ البنية المركبية (فعل + ضمير مستتر + رابط عطف + فعل + فاعل) ، فكان تحليلهم لها على النحو الآتي :



نستنتج من هذين التحليلين أنَّ نحاة المدرستين اعتبروا هذا الملفوظ مكوَّنا من جملتين معطوفةٍ إحداهما على الأخرى ، وهو في الواقع جملة واحدة وقع فيها العطف بين الفعلين فحسب ؛ وبالتالي يكون فيها الاسم الظاهر فاعلا للفعلين معا ، ويكون لها التحليل الآتي :



حيث نجد بالاعتماد على معيار الاستبدال أنَّ البناء " نـام ثم استيقظ " ينتمي إلى القسم التركيبي الذي يضمُّ الأفعال ؛ إذْ يمكن استبداله بأفعال مثل : لعب ، جاء ، جلس ، ... وذلك كما يأتي :

نـام ثم استيقظ الولد

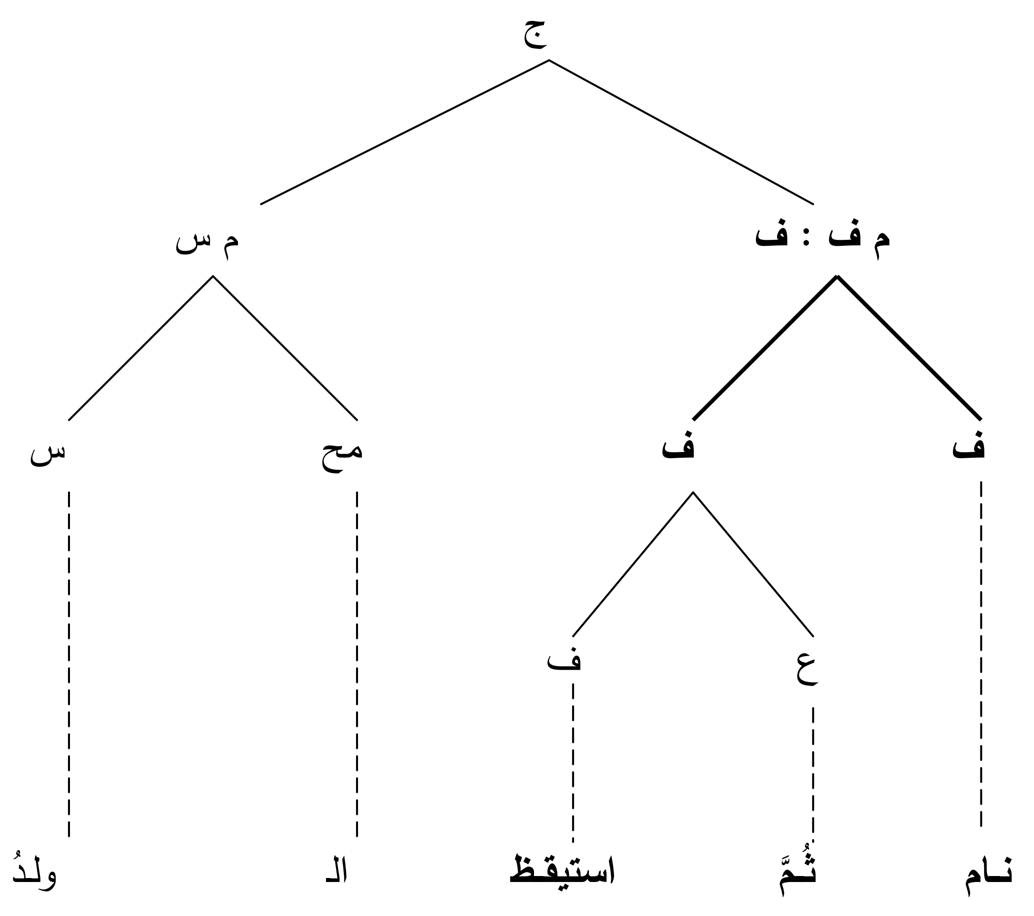
لعب الولد

جـاء الولد

جلس الولد

ومنه يكون لهذا البناء نفس الوضع التركيبي للأفعال اللازمة ، باعتباره أحد المؤلفين المباشرين للجملة (٣) ، حيث ينضمُّ بصفة إلزامية إلى المركَّب الاسمي " الولدُ " ، وهذا ما يعطي الطبيعة الخروجية لهذه الجملة ، إذْ تتألف من مؤلفين مباشرين ضروريين هما : البناء " نام ثم استيقظ " من جهة ، والبناء " الولدُ " من جهة أخرى ، و نجد أنَّ المركَّب الاسمي " الولدُ " يوافق على المستوى الإخباري المحدَّث عنه ، وبالتالي يشغل وظيفة المسند إليه في هذه الجملة الخروجية ، ولم يُخبر عنه بالنوم أو الاستيقاظ فقط ، بل أُخبر عنه بالنوم ثم الاستيقاظ معا ، ومنه فإنَّ البناء " نام ثم استيقظ " يمثل دلاليا الحديث ، وبما أنَّه ضميم للمركَّب الاسمي" الولدُ " فهو يشغل وظيفة المسند .

على المستوى الثاني من مستويات التحليل يمكن تجزيء البناء " نام ثم استيقظ " إلى الفعل " نام " والبناء " ثم استيقظ " ، وهو بناء دخولي يمثل فيه حرف العطف " ثمَّ " توسعةً (انظر : بضياف ، ٢٠٠٥ ، ١٢٥/١٢٤) ، ويكون التمثيل البياني لهذا التحليل التركيبي كما يأتي :



٢) المركَّب الفعلي المكوَّن من فعل ومتمِّم فعلي :

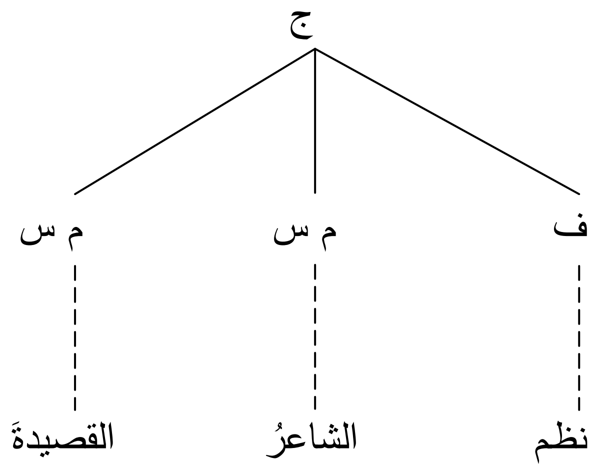
نجد هذا النمط من المركَّبات الفعلية في الملفوظات التي يكون فيها الفعل متبوعا بمركَّب اسمي وعنصر آخر ، حيث ينضم هذا العنصر إلى الفعل بكيفية إلزامية ، وهذا ما توضحه الأمثلة الآتية :

٤- نظم الشاعرُ القصيدةَ

٥- سجَّل الهدفَ المهاجمُ

٦- فهم المعنى موسى

نلاحظ في الملفوظ (٤) أنَّ المركَّب الاسمي " الشاعرُ " قد توسط بين الفعل " نظم " والمركَّب الاسمي " القصيدةَ " ، ويرى النحاة القدامى أنَّ البنية التركيبية لهذا الملفوظ جاءت على الشكل التالي (فعل + فاعل + مفعول به) ؛ حيث تربط العلاقة الإسنادية بين الفعل وفاعله ، وتوجد علاقة أخرى على نفس المستوى من التحليل هي علاقة التعدية التي تربط بين الفعل ومفعوله ، ويتفق تحليلهم هذا مع المنهج التحويلي التوليدي ، فقد ذهب النحاة التحويليون إلى أنَّ هذه الجملة لها ثلاثة مؤلفات ؛ فهي تتشكَّل من فعل متبوع بمركَّب اسمي يليه مركَّب اسمي آخر ، وتشغل هذه العناصر على الترتيب وظائف المسند والمسند إليه والمتمِّم الفعلي ، ويمكن تمثيل هذا التحليل بالمشجَّر الآتي :



ويعتمد التحليل التركيبي عند النحاة العرب وعند التحويليين أحيانا على ترتيب الوحدات في السلسلة الكلامية لتحديد الوظائف التركيبية ، وهو ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى اللجوء إلى التأويل والعودة إلى البنية الأصلية للجملة ، كما يؤدي إلى اعتماد معايير غير تركيبية في التحليل ، وبالتالي فإنَّ التركيز على التسلسل الخطي للوحدات في الملفوظ يؤدي إلى إهمال العلاقات التي تربط هذه الوحدات فيما بينها .

إنَّ الفعل " نظم " ثنائي القدرة دلاليا يقتضي مفاعلين لتشكيل ملفوظ ، وهذان المفاعلان هما المركَّبان الاسميان " الشاعرُ " و " القصيدةَ " ؛ حيث يمثل المركَّب الاسمي " الشاعرُ " المخبرَ عنه ، أمَّا المركَّب الاسمي " القصيدةَ " فهو يُشكِّل بانضمامه إلى الفعل " نظم " بناءً نواته هذا الفعل ، وبالتالي نحصل على المركَّب الفعلي (نظم ... القصيدةَ) ، ويوافق هذا المركَّب على المستوى الإخباري الحديثَ أو الخبرَ ؛ لأنَّ الخبرَ أو الحديث لا ينحصر في " نظم " فقط ، وإنَّما يشمل " نظم " و" القصيدةَ " مجتمعين . غير أنَّ المركَّب الفعلي لم تأت عناصره متتابعة خطيا ؛ إذْ جاء في شكل دال متقطع بإقحام المركَّب الاسمي داخله ، ولا يؤثر هذا التقطع الحاصل على مستوى البنية المركَّبية في البنية التركيبية للملفوظ (٤) ، إذْ يبقى المركب الاسمي" الشاعرُ " والمركَّب الفعلي (نظم ... القصيدةَ) مرتبطين بعلاقة إسنادية ، حيث يشغل الأول وظيفة المسند إليه ؛ لكونه مؤلفا مباشرا لـ ج خروجية ويوافق على المستوى الإخباري المخبر عنه ، أمَّا الثاني فهو يشغل وظيفة المسند في هذه الجملة الخروجية ؛ لكونه ضميما لمركَّب اسمي ويمثل على المستوى الإخباري الحديثَ أو الخبر ، وهذا ما يؤكده معيار الاستبدال حيث يمكن تعويض المركَّب الفعلي (نظم ... القصيدةَ) بالفعل " جاء " ، فنحصل على جملتين متكافئتين تركيبيا كما يأتي :

نظم ... القصيدةَ / الشاعرُ

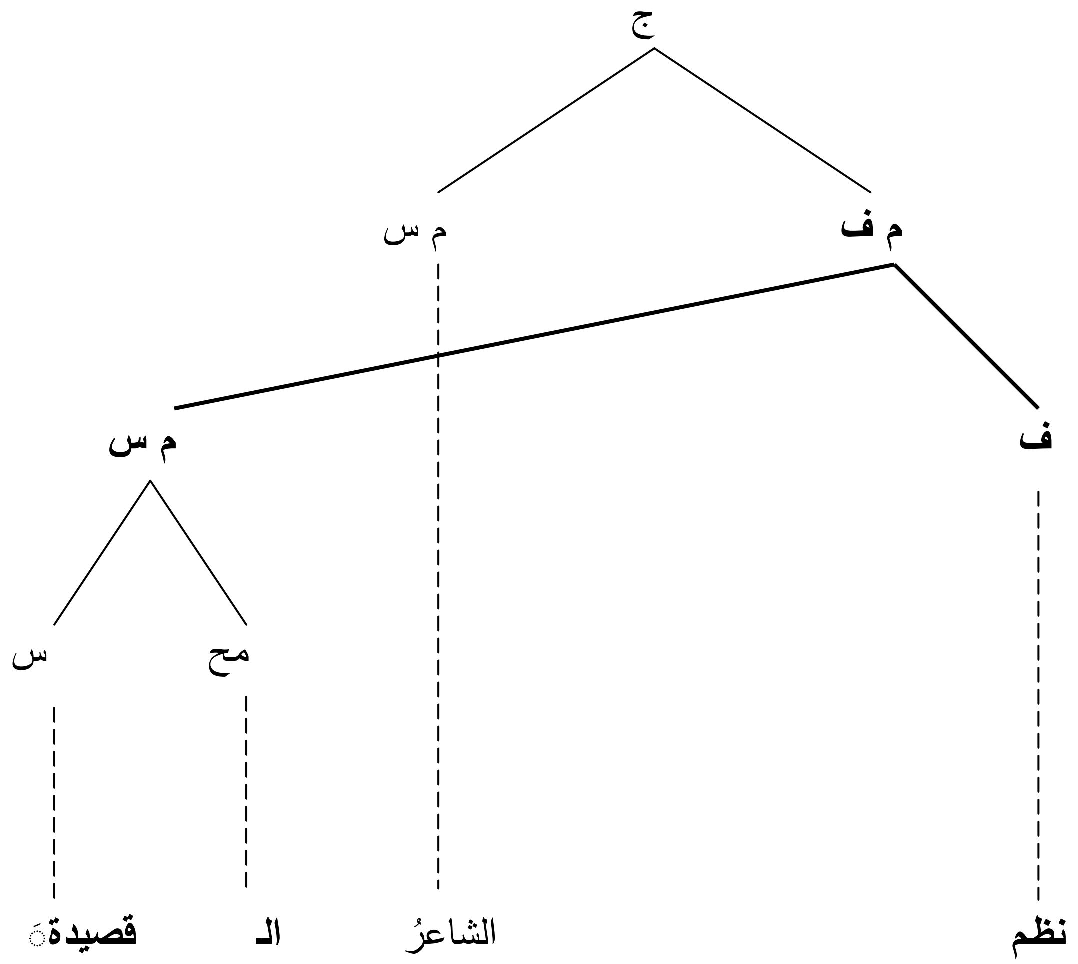
جاء / الشاعرُ

فالملفوظ (٤) يتشكَّل من مؤلفين مباشرين هما المركَّب الاسمي (الشاعرُ) والمركب الفعلي المتقطع (نظم ... القصيدةَ) ، وعلى المستوى الثاني من التحليل نجد أنَّ هذا الأخير يتألف من عنصرين ضروريين هما الفعل " نظم " والمركَّب الاسمي " القصيدةَ " ، ومن الناحية الدلالية ينتمي المركب الاسمي " القصيدةَ " إلى قدرة الفعل فهو أحد المفاعلين الذيْن تقتضيهما دلالة الفعل

" نظم " . وبما أنَّه مؤلف مباشر لمركَّب فعلي خروجي وضميم لفعل ؛ فهو يشغل وظيفة المتمِّم الفعلي ، فبنية المركَّب الفعلي جاءت في هذا الملفوظ على الشكل :

م ف ⟵ **ف + م س** / م س = متمِّم فعلي .

ويمكن تمثيل هذا التحليل التركيبي بيانيا بالمشجَّر الآتي :



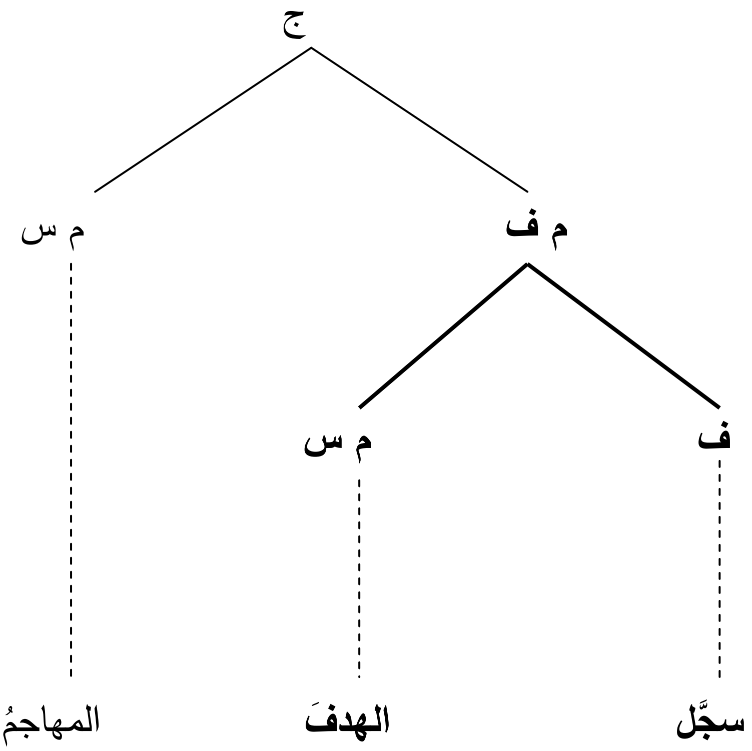
يتضح من تفرع (**م ف**) عن ج وانضمامه إلى (م س) أنَّه مؤلف مباشر لـ ج خروجية وضميم لمركَّب اسمي وبالتالي يشغل وظيفة المسند . ويُشير تقاطع الخط النقطي مع الفرع الرابط بين (**م ف**) و (م س) إلى تقطع هذا المركَّب الفعلي ، كما يشير عدم تكرار الرمز (**م ف**) إلى خروجية هذا البناء ، ويتفرع عنه مؤلفان مباشران هما ف وَ (م س) ، وينضمان إلى بعضهما فتتحدَّد لـ (م س) السفلي وظيفة المتمِّم الفعلي .

إنَّ تقطع المركَّب الفعلي ظاهرة ملحوظة في الجملة الفعلية العادية ، وقد يتقدَّم المتمِّم الفعلي على المسند إليه أحيانا ، فتأتي عناصر المركب الفعلي متسلسلة خطيا كما في الملفوظ (٥) ، والفعل " سجَّل " في هذا الملفوظ متعدٍّ إلى المفعول به ، ويستعين النحاة بالحركة الإعرابية كمميِّز دلالي لتحديد الفاعل من المفعول ، وقد قرَّر شارح المفصل أنَّ الفاعل « رُفع للفرق بينه وبين المفعول »(ابن يعيش ، د ت ، ٨٥/١) . وبناء على ذلك تشير الضمّة في آخر " المهاجمُ " إلى أنه هو الفاعل ، كما تشير الفتحة في " الهدفَ " إلى أنه هو المفعول .

يتألف الملفوظ (٥) ذي الطابع الخروجي من المركَّب الفعلي (سجل الهدفَ) والمركَّب الاسمي (المهاجمُ) ، بحيث يمثل المؤلف المباشر الأول على المستوى الإخباري الحديث أو الخبر ؛ وبالتالي يشغل وظيفة المسند ، أما المؤلف المباشر الثاني فهو يمثل على المستوى الإخباري المحدَّث عنه ؛ وبالتالي يشغل وظيفةَ المسند إليه ، ويتألف المركَّب الفعلي (سجَّل الهدفَ) بدوره من مؤلفين مباشرين هما الفعل " سجَّل " والمركب الاسمي " الهدفَ " ، فيأخذ المركب الفعلي البنية المركبية الآتية :

م ف ⟵ **ف + م س**

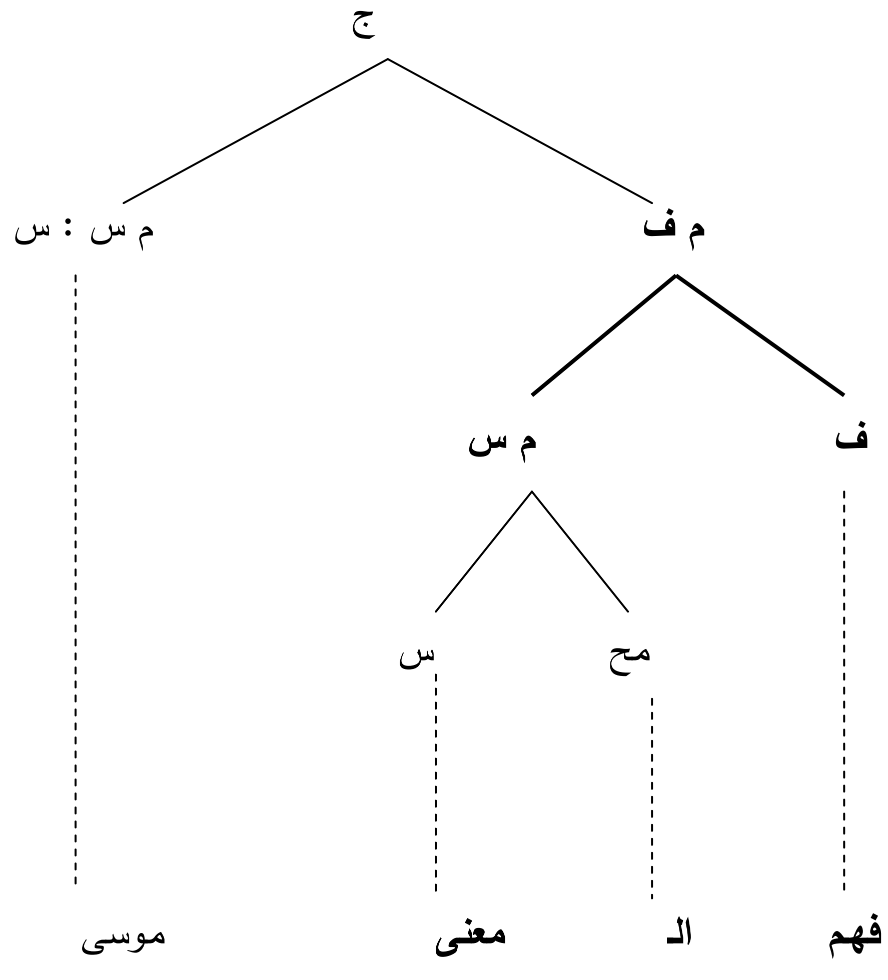
وبما أن المركب الاسمي (الهدفَ) مؤلف مباشر لمركَّب فعلي خروجي وضميم للفعل فهو يشغل وظيفة المتمِّم الفعلي ، ونلاحظ أنَّ هذين العنصرين المشكِّلين للمركَّب الفعلي قد وردا متتابعين خطيا ولم يفصل بينهما المركَّب الاسمي المسند إليه ، فاحترم المركب الفعلي هنا مبدأ الخطية فجاء في شكل وحدة متواصلة ، ولم يحدث تقطع على مستوى البنية المركَّبية . ويمكن تمثيل التحليل التركيبي لهذا الملفوظ بيانيا كما يأتي :



ويأخذ الملفوظ (٦) نفس البنية التركيبية ، حيث نجد أنَّ جملة " فهم المعنى موسى " تحتوي دلاليا على محدَّث عنه هو الاسم " موسى " ، وحديث يمثِّله باقي الملفوظ أي البناء (فهم المعنى) ، وبالرغم من خُلوِّ الكلمتين " المعنى " و " موسى " من العلامة الإعرابية ؛ فإنَّ الخواص الدلالية تُمكِّن من التمييز بين المفاعل الأول والمفاعل الثاني ، فلا يكون المركَّب الاسمي " المعنى" محدَّثا عنه ؛ لأنَّ الفهم لا يحدث إلاَّ من ذات عاقلة ، وبالتالي فإنَّ الحديث في هذا الملفوظ عن الاسم " موسى " ، وقد أشار ابن هشام إلى جواز تقديم المفعول على الفاعل إذا وجدت قرينة معنوية أو لفظية ؛ كما في جملة " أكل الكُمَّثرى موسى " (انظر: ابن هشام ، ٢٠٠٤ ب ، ٢٠٩) ؛ فمن الواضح أنَّ الآكل هو " موسى " وأنَّ المأكول هو " الكُمَّثرى " ، ووجود هذه القرينة المعنوية ميَّز المخبر عنه من المخبر به ، إذْ يمكن من خلال السياق التمييز بينهما حتى وإن كانت الحركات غير ظاهرة على الوحدات اللغوية .

فالجملة الخروجية (٦) تتشكَّل من مؤلفين مباشرين هما : المركَّب الفعلي (فهم المعنى) و المركَّب الاسمي المتنقصف إلى الاسم " موسى " ، حيث يشغل المركَّب الفعلي على المستوى

التركيبي وظيفة المسند ؛ لكونه ضميما لمركب اسمي ويوافق على المستوى الإخباري الحديث ، في حين يشغل الاسم " موسى " وظيفة المسند إليه . وعلى المستوى الموالي ينضمُّ المركَّب الاسمي " المعنى " إلى الفعل " فهم " لتشكيل المركَّب الفعلي " فهم المعنى " ،
ونلاحظ أنَّ هذا المركَّب الفعلي خروجي لا يمثل أيٌّ من مؤلفيه المباشرين توسعةً ، وبما أنَّ المركب الاسمي " المعنى " ضميم للفعل " فهم " فهو يمثل متمِّما لهذا الفعل ، وهذا ما يوضحه المشجَّر الآتي :

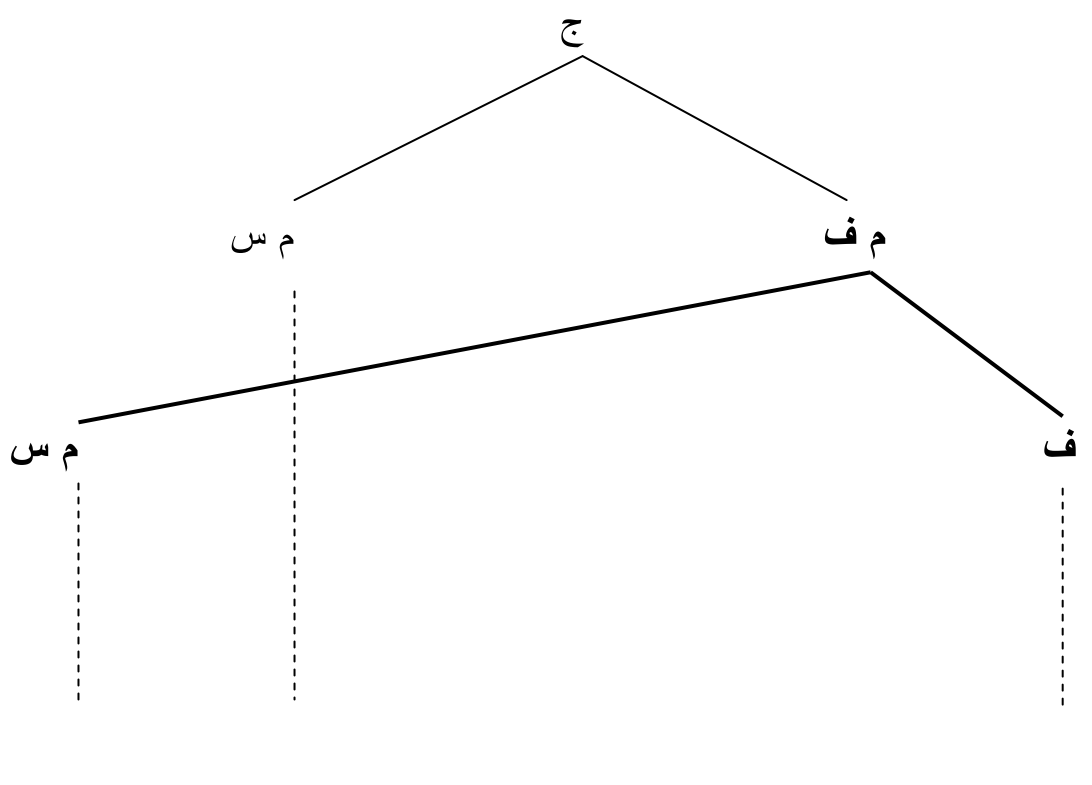


٧- دخل الرجلُ البيتَ :

تباينت آراء النحاة القدامى في طبيعة الفعل " دخل " في مثل هذا التركيب ، فمنهم من رأى أنَّه لازم ، ومنهم من رأى أنَّه متعدٍّ ؛ يقول ابن السراج : « وقد اختلف النحويون في : (دخلت البيتَ) هل هو متعدٍّ أو غير متعدٍّ ، وإنما التبس عليهم ذلك لاستعمال العرب له بغير حرف الجر في كثير من المواضع »(ابن السرَّاج ، ١٩٨٨ ، ١/١٧٠) ، واختلفوا تبعا لذلك في تحديد وظيفة المركَّب الاسمي (البيتَ) ، فجمهورهم ذهب إلى القول بانتصابه على الظرفية ، بمعنى أنَّهم اعتبروه مكمِّلا للفعل " دخل " ، وحجتهم أنَّ البنية الأصلية للملفوظ (٧) هي " دخل الرجل إلى

البيتِ " . في حين ذهب بعضهم إلى أنَّ المركب الاسمي (البيتَ) مفعول به ، مقتصرين في تحليل هذا الملفوظ على البنية الظاهرة ، أيْ أنَّ المركب الاسمي يمثِّل عندهم متمِّما فعليا

(انظر : ابن السرَّاج ، ١٩٨٨ ، ١٧١/١) ، وإذا كان النحاة قد اختلفوا في عدد المحلاَّت التي يقتضيها الفعل" دخل " فإنَّ هذا الاختلاف كان بسبب استعمال العرب له بدون حرف الجر ، وما وروده في الاستعمال اللغوي على هذا الشكل إلاَّ ضرب من الاقتصاد اللغوي ، فالغرض من حذف الحرف هو التخفيف . بهذا المفهوم يكون الفريق الأول قد رأى أنَّ الفعل " دخل " أحادي القدرة يقتضي مفاعلا واحدا لاستكمال دلالته ، هو المركب الاسمي (الرجلُ) الذي يمثِّل المخبرَ عنه ، في حين أنَّ المركب الاسمي (البيتَ) ليس من مفاعلات هذا الفعل ، فلا يمكن أنْ يكون متمِّما فعليا ، وكان الفعل بذلك لازما لاكتفائه بمفاعل واحد . أمَّا الفريق الثاني فقد رأى أنَّ الفعل " دخل " ثنائي القدرة ، يقتضي مفاعلين هما (الرجلُ) و (البيتَ) ، والمفاعل الثاني (البيتَ) يدخل ضمن تعدية هذا الفعل ؛ لذلك اعتبروه متمِّما فعليا . إن اختلاف النحاة في تحديد قدرة الفعل " دخل " أدَّى إلى التداخل بين المفعول به والمفعول فيه ، وإذا علمنا أنَّ الفعل " جاء " كغيره من الأفعال ثابت القدرة دلاليا ؛ فإنَّه لا يمكن أنْ يكون أحادي القدرة وثنائيَها ، بل هو فعل ثنائي القدرة ظهر مفاعله الثاني صراحة في الملفوظ (٧) ، فاستعمل في هذا التركيب متعدِّيا بعد أنْ كان لازما ، ومنه يكون المفاعل الثاني (البيتَ) داخلا ضمن تعدية هذا الفعل ، وينضمُّ إليه بكيفية إلزامية لتشكيل المركَّب الفعلي المتقطع (دخل ... البيتَ) ؛ فهو عنصر ضروري في هذا المركب الفعلي الدخولي ، وبالتالي يشغل وظيفة المتمِّم الفعلي من الناحية التركيبية ، ويمكن تمثيل الملفوظ (٧) بيانيا بالمشجَّر الآتي :



دخل الرجلُ **البيتَ**

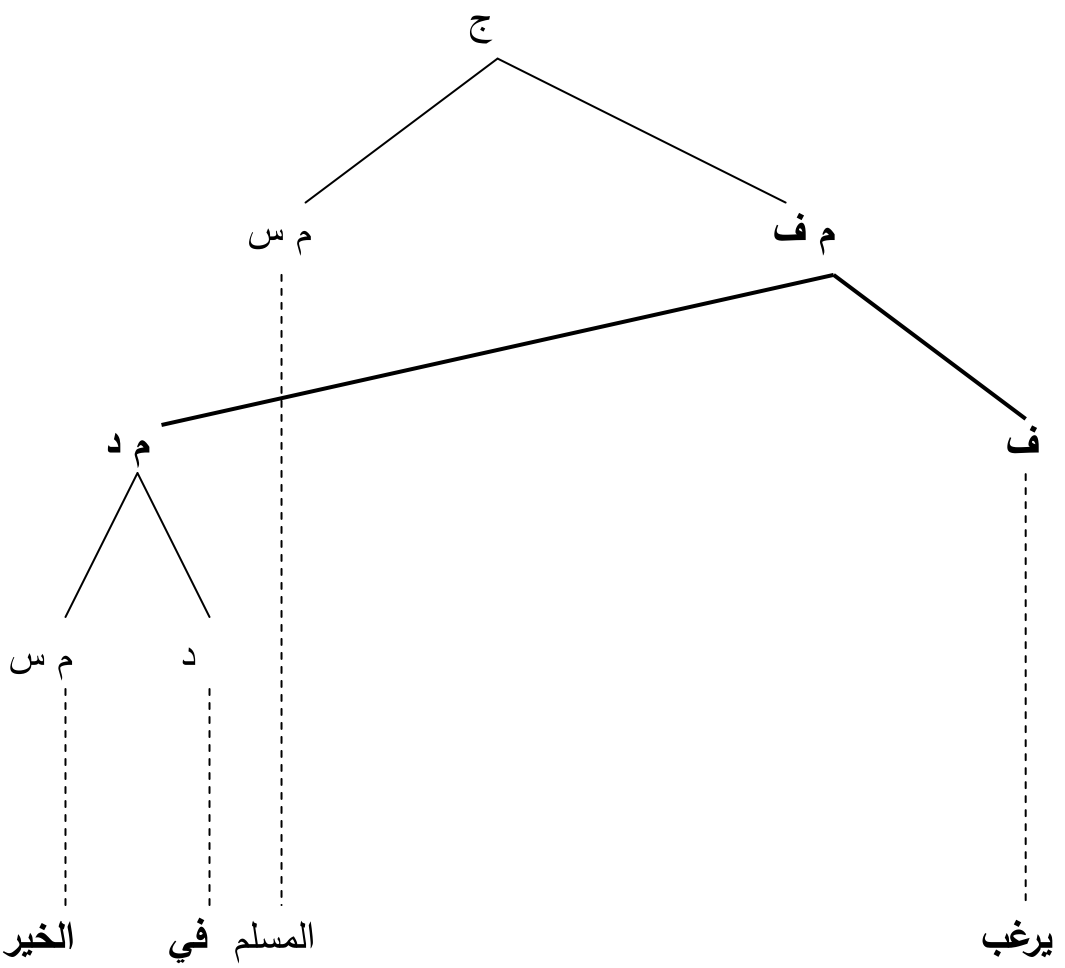
كما نجد أنَّ المركَّب الفعلي قد يتضمن مركَّبا أداتيا يشغل وظيفة المتمِّم الفعلي ؛ فالملفوظات ذات البنية المركبية (ف + م س + م د) قد تحتوي على متمِّم فعلي ، وهو ما يوضحه المثالان الآتيان :

٨- **يرغب المسلمُ في الخير**

٩- ﴿ **خَتَمَ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ** ﴾(القرآن الكريم ، ٧/١)

يتألف الملفوظ (٨) من مؤلفين مباشرين هما : المركَّب الاسمي " المسلمُ " والمركَّب الفعلي المتقطع (يرغب ... في الخير) . يوافق المؤلفُ المباشر الأول على المستوى الإخباري المحدَّثَ عنه ، ومنه يشغل وظيفة المسند إليه في هذه الجملة الخروجية ، أمَّا المركَّب الفعلي (يرغب ... في الخير) فهو يوافق الحديثَ أو الخبرَ ، وبما أنَّه مؤلف مباشر لـ ج وضميم إلى مركَّب اسمي فهو يؤدي وظيفة المسند ، ونلاحظ هنا أنَّ المركَّب الاسمي المسندَ إليه قد فصل بين عنصري المركَّب الفعلي المسند فجاء في صورة متقطعة ، وعلى المستوى الثاني من التحليل يمكن تجزئة المركَّب الفعلي المتقطع (يرغب ... في الخير) إلى الفعل " يرغب " والمركَّب الأداتي " في الخير " ، فالمركَّب الفعلي في هذه الحالة جاء وفق البنية المركبية : **م ف** ⟵ **ف + م د**

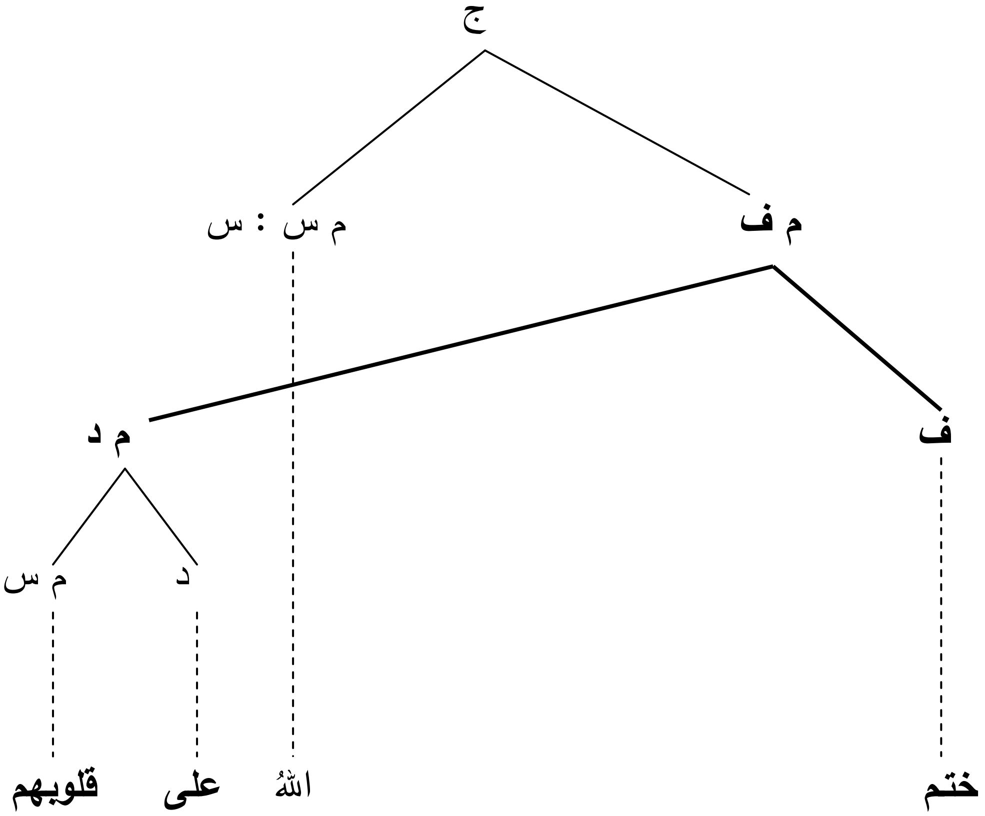
حيث يشغل المركب الأداتي (في الخير) وظيفة المتمِّم الفعلي ؛ لكونه مؤلفا مباشرا لمركب فعلي خروجي ينضم إلى فعل ، فالفعل " يرغب " في الملفوظ (٨) تعدَّى إلى مفعوله بواسطة أداة . لقد أخذ متمِّما فعليا مثل بقية الأفعال المتعدية ؛ فكان المتمِّم الفعلي في هذه الحالة غير مباشر ، وهو ما يمكن تمثيله بالمخطط الآتي :



وتأخذ الآية الكريمة نفس البنية التركيبية للملفوظ (٨) ؛ فهي جملة خروجية تتشكَّل من مؤلفين مباشرين هما: المركب الاسمي المتمثل في لفظ الجلالة " الله " ، والمركَّب الفعلي المتقطع (ختم ... على قلوبهم) ، وهما طرفا العلاقة الإسنادية في هذا الملفوظ ، وعلى المستوى الموالي من التحليل نجد أنَّ المركب الفعلي المسند يتألف من الفعل " ختم " والمركب الأداتي (على قلوبهم) ، فهذا الأخير مؤلف مباشر لمركب فعلي وضميم إلى فعل ، وبالتالي يؤدي وظيفة المتمِّم الفعلي ، ومنه تكون بنية المركب الفعلي في الملفوظ (٩) خاضعة للقاعدة المركبية :

م ف ← **ف + م د** / م د = متمِّم فعلي .

وهذا ما يوضحه المشجَّر الآتي :

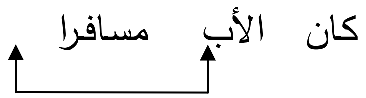


ويمكن أنْ تدخل الصفة في تشكيل المركب الفعلي مؤدِّيةً وظيفة المتمِّم الفعلي بانضمامها إلى الفعل مباشرة ، وتكون البنية المركبية لهذا المركب الفعلي المحتوي على متمِّم واحد على الهيئة (**ف + ص**) ، كما في الملفوظ الآتي :

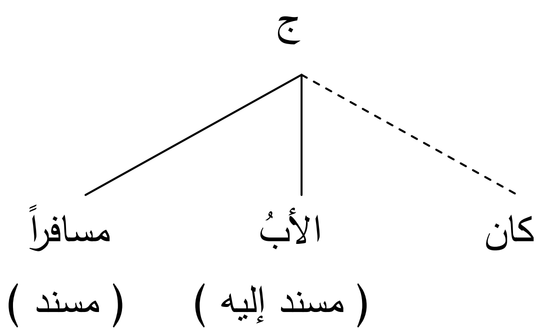
١٠- كان الأبُ مسافراً

ذهب النحاة إلى أنَّ " كان وأخواتها " تدخل على الجملة الاسمية فتغيِّر الأحكام الإعرابية لعناصرها ؛ لذلك وُصفت بأنَّها أفعال ناسخة ، فهي تنسخ حكم المبتدإ والخبر ، فترفع الأول ويسمَّى اسمها وتنصب الثاني ويسمَّى خبرها ، وهي من وجهة نظرهم أفعال ناقصة لدلالتها على الزمان المجرَّد من الحدث ؛ يقول ابن يعيش : « وأمَّا كونها ناقصة فإنَّ الفعل الحقيقي يدلُّ على معنى وزمان ، نحو قولك ضربَ فإنَّه يدل على ما مضى من الزمان وعلى معنى الضرب ، وكان إنَّما تدلُّ على ما مضى من الزمان فقط ، ويكون تدل على ما أنت فيه أو على ما يأتي من الزمان ، فهي تدل على زمان فقط فلمَّا نقصت دلالتها كانت ناقصة »(ابن يعيش ، د ت ، ٦٢/٧)

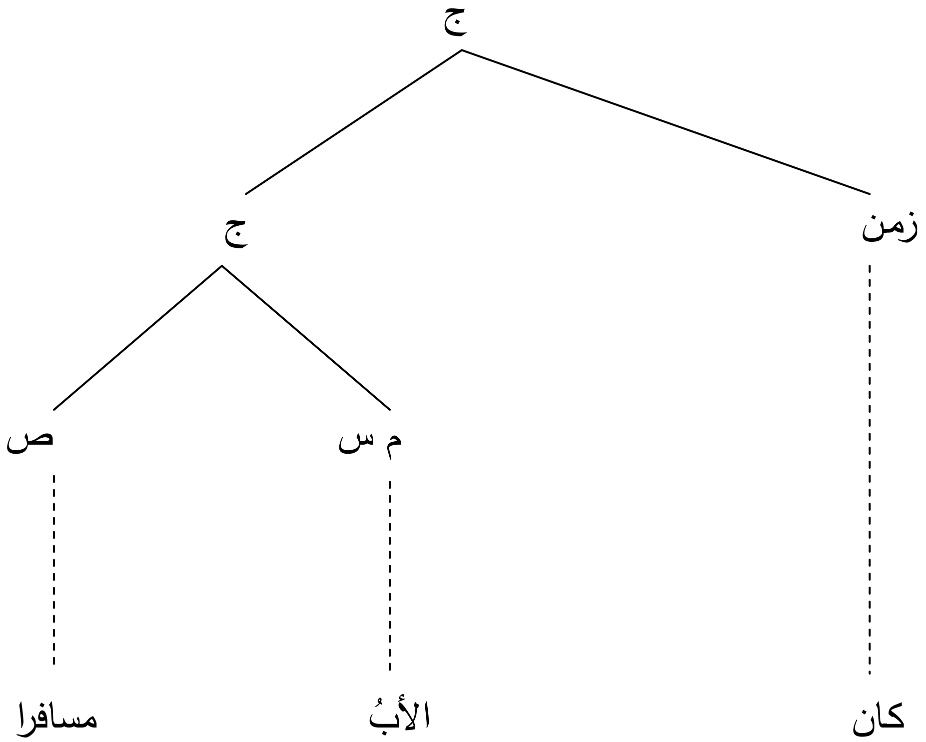
؛ أيْ أنَّها تدل على اتِّصاف المبتدإ بالخبر في زمن معيَّن حسب صيغها الصرفية الممكنة ، فيتقيَّد المسند بالزمن الماضي أو الحاضر أو المستقبل ، وقيل سُمِّيت ناقصة
لأنَّ الفائدة لا تحصل بمرفوعها فقط بل لابد لها من المنصوب ؛ فهي تفتقر إلى الخبر بخلاف الأفعال التامَّة (انظر : المخزومي ، ٢٠٠٥ ، ١٩٠) . و يتألَّف الملفوظ (١٠) عند النحاة القدامى من الفعل الناقص " كان " واسمها " الأبُ " وخبرها " مسافراً " ، حيث تربط العلاقة الإسنادية بين اسم كان وخبرها ، ودور كان في هذا الملفوظ هو تقييد السفر بالزمن الماضي ، ويمكن تمثيل تحليلهم بالمخطط الآتي :



ويتفق أغلب النحاة المحدثين مع القدماء في هذا التحليل ؛ إذْ يعتبرون كان وأخواتها عناصر دالة على الزمن (انظر: حسان ، ١٩٧٩ ، ١٢٨ ، و حماسة ، ٢٠٠١ ، ٦٢) . فوظيفتها لا تتعدَّى عندهم « ربط المسند بزمن معيَّن »(انظر: ميهوبي ، ٢٠٠٣ ، ١٣٢) . إن دورها هو تقييد المسند بأحد الأزمنة الثلاث : الماضي أو الحاضر أو المستقبل ، فهي ليست من العناصر الإسنادية بل تلحق الجملة الاسمية بعد إسناد الخبر إلى المبتدإ لتدلَّ على زمن اتصافه به ؛ يقول نحلة في هذا الصدد « الأفعال الناقصة عناصر إضافية لا علاقة لها بالإسناد إلاَّ من حيث إنَّها تفيد اقتران الجملة بزمن »(نحلة ، ١٩٩١ ، ١١٧) . ويؤكِّد ريمون طحَّان ذلك بتمثيله للفرع الرابط بين الجملة وكان بخط متقطع للدلالة على أنَّها ليست طرفا إسناديا (انظر : طحان ، ١٩٨١ ، ٦٩) . فالملفوظ (١٠) يمثَّل عنده بيانيا كما يأتي :



وتتفق هذه التحاليل على أنَّ العلاقة الإسنادية تربط بين اسم كان وخبرها ، إذْ يمثِّل الأول المسند إليه ويمثل الثاني المسند ، ولا تدخل كان ضمن العناصر الإسنادية ؛ فهي ليست سوى عنصر دال على الزمن (انظر : بضياف ، ٢٠٠٦ ، ١٥٥) . ويمكن تمثيل هذا التحليل بيانيا بالمخطط الآتي :



ويدلُّ هذا المخطط أنَّ الجملة (١٠) بناء دخولي لتكرار الرمز ج فيه ، وبذلك تكون الوحدة " كان " توسعة تحدِّد زمن الجملة .

من جهتنا نرى أنَّ الفعلَ " كان " ، من الناحية الدلالية ، ثنائيُّ القدرة يقتضي مفاعلين لتشكيل ملفوظ ، حيث يمثل المفاعل الأول" الأبُ " المحدَّث عنه ، في حين أنَّ الحديث يمثله العنصران الباقيان مجتمعين ، فلم يخبَر عن " الأب " بالسفر فقط بل بالسفر فيما مضى ، فالحديث ليس الوحدة " مسافرا " منفردة ، بل البناء " كان مسافرا " كلُّه .

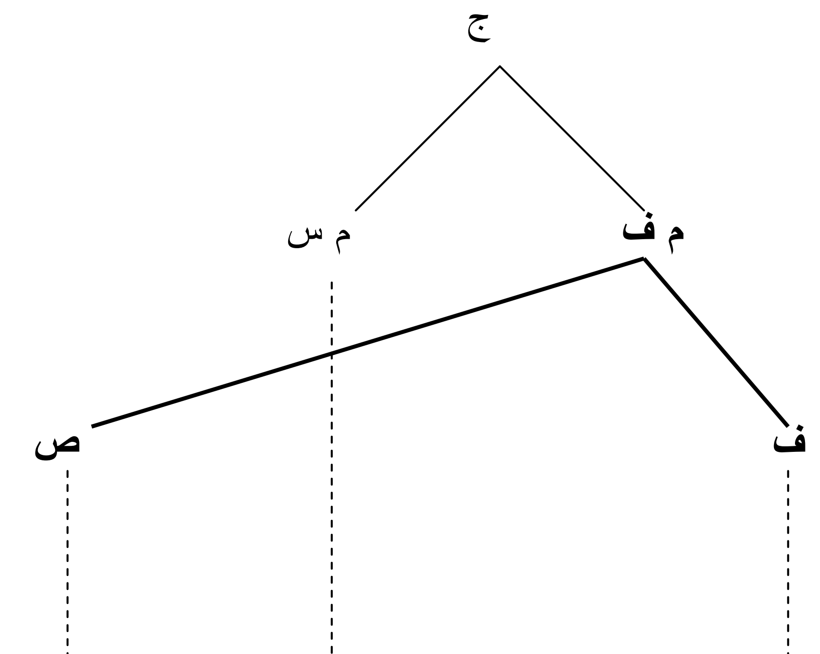
ونعتقد مع ك . توراتيي أنَّ هذه الجملة ومثيلاتها لا تختلف في بنيتها التركيبية عن الجملة التي يتعدَّى فعلها إلى المتمِّم الفعلي (انظر : Touratier ، ١٩٨٩a ، ٣٥٦) ، فهي أيضا جملة خروجية تتشكل من عنصرين ضروريين هما المركَّب الاسمي (الأبُ) والمركَّب الفعلي المتقطع (كان ... مسافرا) ؛ حيث يشغل الأول وظيفة المسند إليه ، في حين يشغل الثاني وظيفة المسند ، أمَّا الوصف " مسافرا " فهو يشغل وظيفة المتمِّم الفعلي ؛ لكونه مؤلفا مباشرا لمركَّب فعلي خروجي وضميما للفعل " كان " ، ويوضح عبد الحميد دباش ذلك بقوله : « بالنسبة إلينا يكفي أنَّ

كان وأخواتها أفعال تقتضي مفاعلين اثنين من جهة الدلالة ، فيكون الأول (المرفوع) مسندا إليه ، والثاني (المنصوب) متمّما فعليا من الناحية التركيبية ؛

وبذلك يكون لـ " كان " نفس الوضع التركيبي الذي تتصف به الأفعال المتعدية »(دباش ، ٢٠٠٤ ، ٢١٠) . كما هو مبيَّن في الملفوظين :

- كان خالد معلِّما
- حدَّث خالد معلِّما

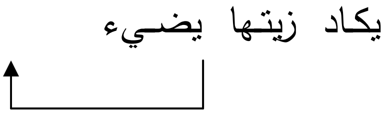
حيث أمكن أن نستبدل " كان " بفعل متعدٍّ مثل " حدَّث " دون أن يحدث تغيير في البنية التركيبية للجملة . ومنه فإن الفعل " كان " يأخذ متمِّما فعليا شأنه في ذلك شأن بقية الأفعال المتعدِّية ، وقد شبه النحاة اسم " كان " بالفاعل وخبرها بالمفعول به ، وإن لم يلتزموا بذلك في تحليلاتهم من الناحية التطبيقية ؛ يقول ابن هشام : « ويسمى الأول من معموليْ باب كان اسما وفاعلا ، ويسمى الثاني خبرا ومفعولا »(ابن هشام ، ٢٠٠٤ ب ، ١٤٩) . ويمكن تمثيل الملفوظ (١٠) بيانيا كما يأتي :



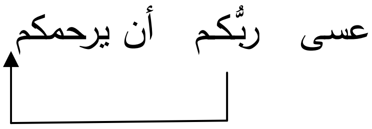
حيث يشير تفرع الوصف " مسافرا " عن (م ف) إلى كونه مؤلفا مباشرا لهذا المركب الفعلي ، وضميما إلى الفعل الموجود في الفرع الآخر ، وبالتالي يؤدي وظيفة المتمِّم الفعلي .

١١- ﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ ﴾ (القرآن الكريم ، ٢٤/٣٥)
١٢- ﴿ عَسَى رَبُّكُمْ أن يَرْحَمَكُمْ ﴾(القرآن الكريم ، ٨/١٧)

إنَّ تحليل النحاة لمثل هاتين الجملتين يشبه إلى حدٍّ بعيد تحليلهم للجمل الاسمية التي تدخل عليها كان أو إحدى أخواتها ، فهم يرون أنَّ " كاد وأخواتها " عند دخولها على الجمل الاسمية ترفع المبتدأ ويسمَّى اسمها ويكون ما بعده في محل نصب خبرها ، ودرسوا هذا النوع من الأفعال في باب " أفعال المقاربة " ، ولم يضعوها في باب " كان وأخواتها " لفرق بسيط بينهما هو أنَّ خبر هذه الأفعال لا يكون إلا جملة مضارعية فاعلها ضمير مستتر ، وقد وصف ابن هشام " كاد وأخواتها " موضحا عملها وما تتميز به في قوله : « فهذه الثلاثة عشر تعمل عمل كان ؛ فترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، إلاَّ أنَّ خبرها لا يكون إلاَّ فعلا مضارعا ، ثم منه ما يقترن بأنْ ، ومنه ما يتجرَّد عنها ... ولولا اختصاص خبرها بأحكام ليست لـ " كان وأخواتها " لم تنفرد بباب على حدة »(ابن هشام ، ٢٠٠٥ ، ٢٥٠) . وتربط العلاقة الإسنادية في الملفوظ (١١) بين المركب الاسمي " زيتُها " والوحدة " يضيء " ، فيكون تحليل هذه الجملة حسب رأيهم كما يأتي :



وتقوم علاقة الإسناد في الملفوظ (١٢) بين المسند إليه " ربُّكم " والمسند (أن يرحمكم) ، فتقبل عندهم التحليل الآتي :



وهذا التحليل يوحي أنَّ أفعال المقاربة والشروع ليست طرفا إسناديا ، فهي كما يرى إبراهيم الشمسان « أفعال تتضام مع الفعل الرئيسي في الجملة ؛ لتُدخل على دلالته شيئا من التقييد » (الشمسان ، ١٩٨٦ ، ١٨) . فهي تفيد قرب وقوع الحدث أو الشروع فيه .

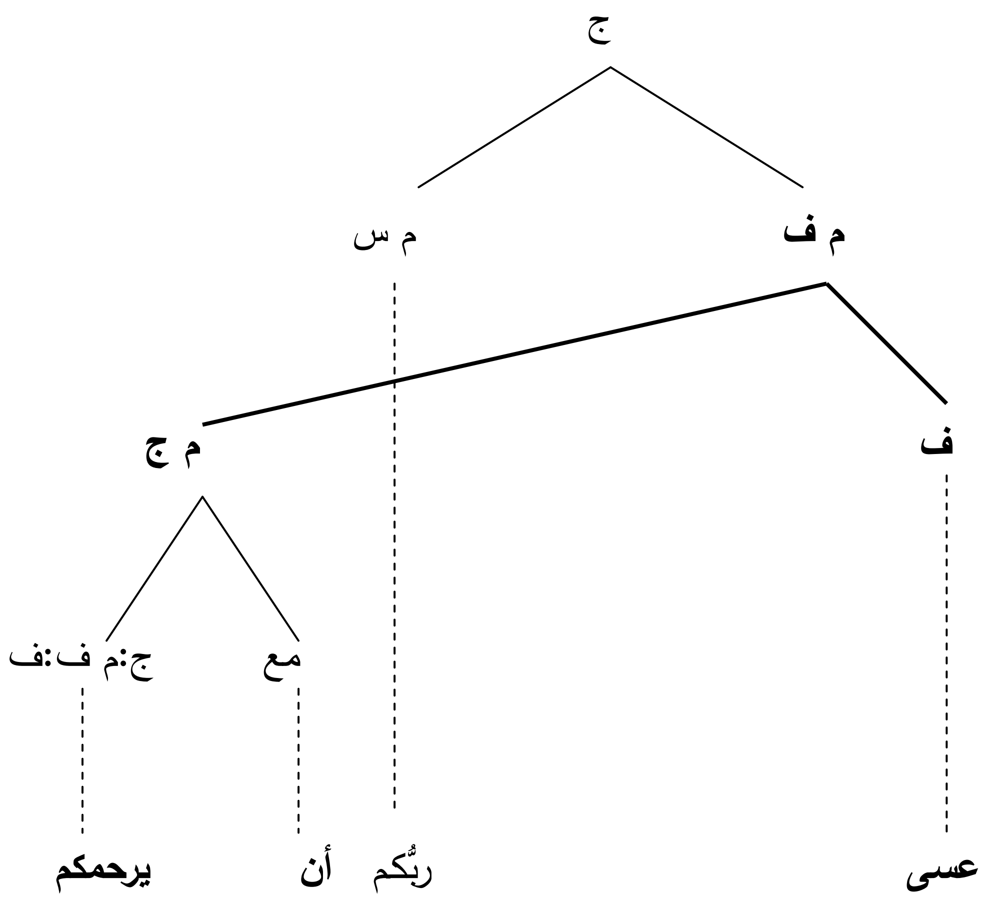
إنَّ ما أطلق عليه النحاة اسم " أفعال المقاربة " أفعالٌ ثنائية القدرة ، وليست عناصر إضافية تفيد قرب وقوع الفعل الذي يليها أو بدايته فحسب ، فهذا أمر دلالي يخص قيمتها الدلالية . إنها تركيبيا مؤلف من مؤلفات البناء الذي يشغل وظيفة المسند وينضمُّ إلى المركب الاسمي المسند إليه

لتشكيل جملة خروجية (انظر : بضياف ، ٢٠٠٦ ، ١٥٩) . فالملفوظ (١١) يتشكل من الناحية الدلالية من محدَّث عنه هو المركب الاسمي " زيتُها " وحديث تمثله بقية الملفوظ ؛

أي البناء " يكاد ... يضيء " ، حيث لم يتم الإخبار عن إضاءة الزيت وإنَّما عن قرب ضيائه ، وبالتالي يأخذ المركَّب الفعلي المتقطع (يكاد .... يضيء) وظيفة المسند في هذه الجملة الخروجية ؛ وذلك لكونه ضميما للمركب الاسمي المسند إليه " زيتُها " ويوافق على المستوى الدلالي الحديثَ أو الخبر . أمَّا الملفوظ (١٢) فيمكن تجزئته إلى مؤلفين مباشرين هما : المركَّب الاسمي المسند إليه " ربُّكم " والمركَّب الفعلي (عسى ... أن يرحمكم) ، ويمثل هذا الأخير على المستوى الإخباري الحديثَ أو الخبر ، ويشغل هذا المركَّب الفعلي المتقطع على المستوى التركيبي وظيفةَ المسند ؛ لكونه مؤلفا مباشرا لـ ج خروجية يوافق الخبرَ دلاليا ، أمَّا البناء (أن يرحمكم) المتكون من المعلِّق " أنْ " والجميلة " يرحمكم " فهو متمِّم للفعل " عسى " ، فالمركَّب الجميلي (أن يرحمكم) قد أخذ وظيفة المتمِّم الفعلي في هذه الجملة الخروجية ، والمركب الفعلي هنا خاضع للقاعدة :

م ف ⟵ **ف** + **م ج** / م ج = المتمِّم الفعلي .

ويمكن تمثيل هذا التحليل بيانيا بالمشجر الآتي :



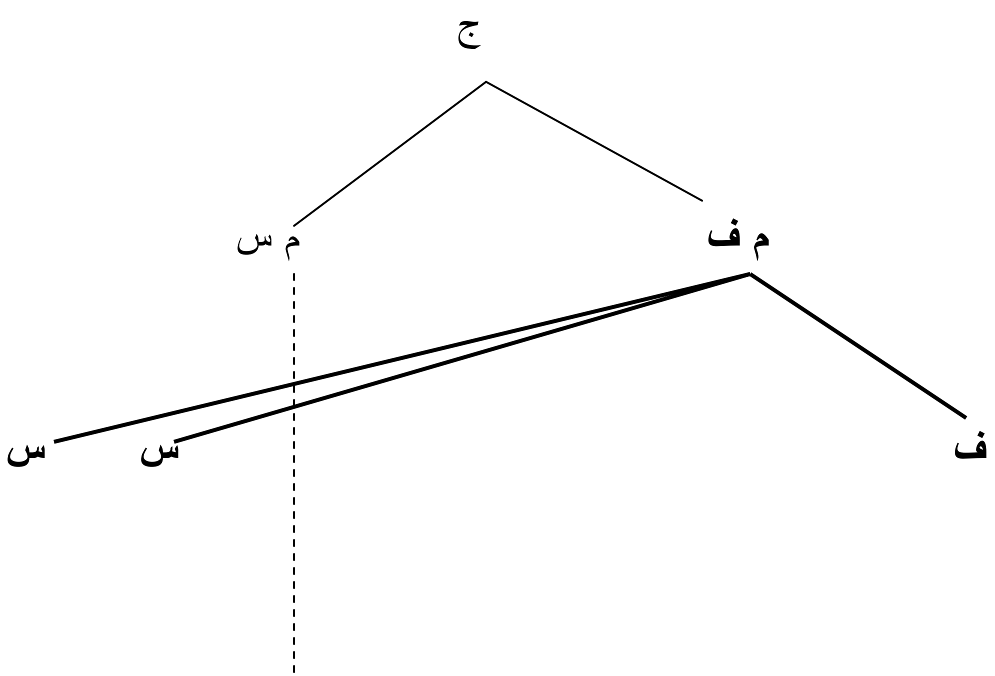
٣) المركَّب الفعلي المحتوي على متمِّمين فعليين :

يأتي هذا النمط من المركَّبات الفعلية في الملفوظات التي يكون فيها الفعل ثلاثي القدرة دلاليا ، ومن ثم يتعدى الفعل فيها إلى متمِّمين فعليين ، وهذا ما يوضحه المثال الآتي :

١٣- أعطى المعلمُ زيدًا جائزةً

يرى النحاة أنَّ الفعل " أعطى " ثلاثي المحلِّ ، فهو لا يكتفي بالفاعل بل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبرا ، فالبنية التركيبية للملفوظ (١٣) عندهم تكون على النمط (فعل + فاعل + مفعول $_1$ + مفعول $_2$) ، فالفعل " أعطى " لم يكتف بالفاعل " المعلمُ " ، بل تعدَّاه إلى المفعولين " زيداً " و" جائزةً " .

يتشكَّل الملفوظ (١٣) من مؤلفين مباشرين متلازمين هما : المركَّب الاسمي " المعلمُ " والمركَّب الفعلي المتقطع (أعطى ... زيداً جائزةً) ، وعلى المستوى الدلالي يوافق المؤلف المباشر الأول " المعلمُ " المخبرَ عنه فهو يشغل وظيفة المسند إليه ، أمَّا المؤلف المباشر الثاني (أعطى ... زيدا جائزة) فيوافق الحديثَ أو الخبر ، وبالتالي يشغل وظيفة المسند في هذه الجملة الخروجية ، وعلى المستوى الموالي يمكن تحليل المؤلف المباشر الثاني إلى ثلاث مؤلفات مباشرة هي : الفعل " أعطى " والاسمان " زيدا " و " جائزة " ، وهذان الاسمان متمِّمان فعليان من الناحية التركيبية ؛ لأن كلاًّ منهما مؤلف مباشر للمركَّب الفعلي (أعطى ... زيدا جائزة) وضميم للفعل " أعطى " ، ونمثِّل هذا التحليل التركيبي بيانيا بالمشجَّر الآتي :

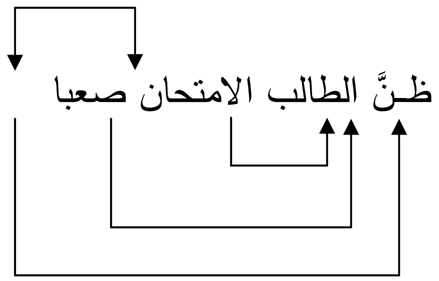




حيث يشير عدم تكرار الرمز (م ف) إلى خروجية المركب الفعلي ، ومن ثمَّ يمثل الاسمان المتفرعان عنه متمِّمين للفعل " أعطى " .

١٤- ظنَّ الطالبُ الامتحانَ صعباً :

يعتبر النحاة " ظنَّ " فعلاً ناسخا مثل " كان " ، لكنَّه ينصب المبتدأ والخبر معا ، فالفعل " ظنَّ " قد دخل في الملفوظ (١٤) على الجملة الاسمية (الامتحانُ صعبٌ) فنسخ جزئيها بتغيير حكمهما الإعرابي من الرفع إلى النصب فصارا مفعولين له ، وهو أحد أفعال القلوب التي تطلب فاعلا ؛ فهي تختلف عن الأفعال الناقصة في عدم دخولها على الجملة الاسمية مباشرة ، وتوحي تحاليل النحاة في هذا الباب إلى وجود علاقتين إسناديتين ، تربط الأولى بين الفعل وفاعله ، وتربط الثانية بين المبتدأ وخبره المنسوخين ، وهو ما يمكن تمثيله بالمخطط الآتي :



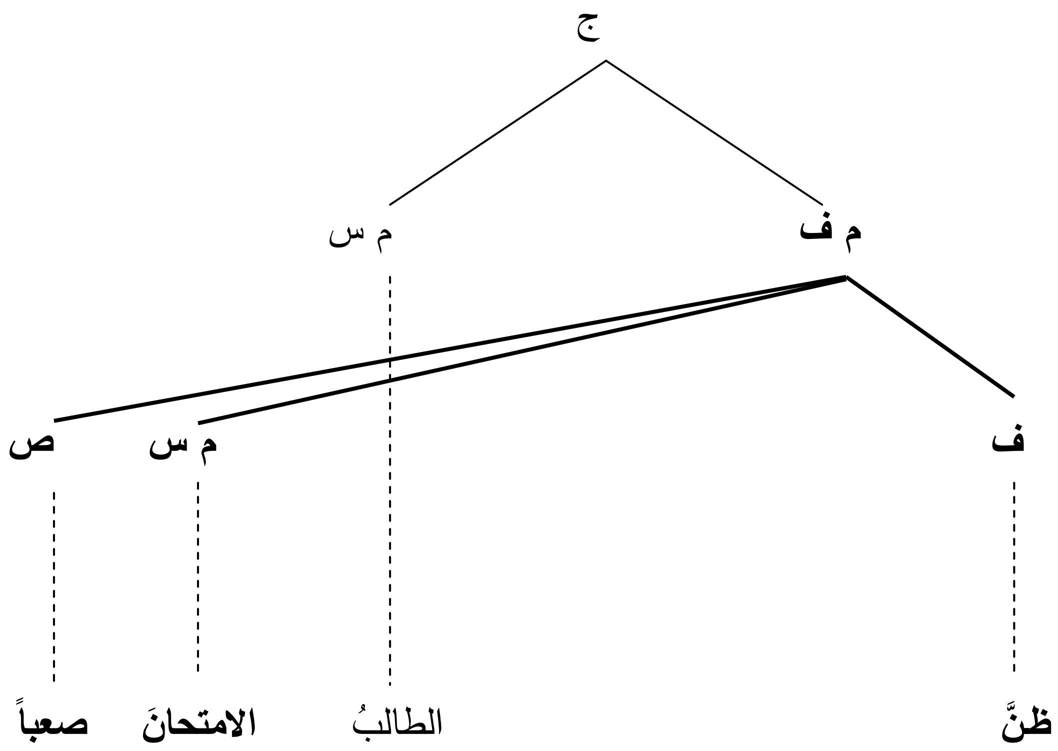
من جهتنا نرى أنه من الناحية الدلالية ، تتكون هذه الجملة من محدَّث عنه هو المركَّب الاسمي " الطالبُ " ، وحديث تمثِّله بقية الملفوظ ؛ أي البناء " ظنَّ ... الامتحانَ صعبا " ، فليس الغرض الإخبار عن الطالب بالظنِّ فقط ، ولا أنْ نخبر عن صعوبة الامتحان ، وإنَّما الغرض هو الإخبار بظنِّ الطالب أنَّ الامتحان صعب ؛ لذلك لا يمكن أنْ نعتبر الفعل وحده حديثا ، ويؤكد ذلك عدم الاقتصار في مثل هذه الجمل على أحد المفعولين دون الآخر ، وبالتالي لا يؤدي الفعل القلبي وظيفةَ المسند بمفرده ، بل يشغلها مع العنصرين الباقيين ، فهو فعل ثلاثي القدرة يحتاج ثلاثة مفاعلات لاستكمال دلالته . يوافق المفاعل الأول " الطالبُ " على المستوى التركيبي المسند إليه ، في حين تنضمُّ بقية المفاعلات إلى الفعل لتشكيل المركب الفعلي المسند ، فالمركب الفعلي المتقطع (ظنَّ ... الامتحانَ صعبًا) يشغل وظيفة المسند في هذه الجملة الفعلية الخروجية

، وعلى المستوى الموالي من مستويات التحليل يمكن تجزئة المركَّب الفعلي إلى ثلاثة مؤلفات مباشرة هي : الفعل " ظنَّ " والمركَّب الاسمي " الامتحان " والصفة " صعبا " ،

فقد جاء هذا المركَّب الفعلي وفق البنية المركبية :

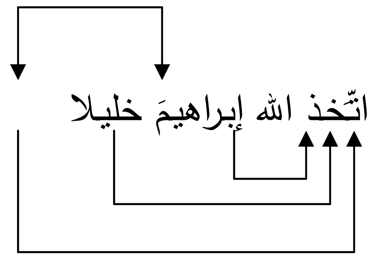
م ف ←———— **ف + م س + ص**

وهو مركَّب فعلي خروجي جميع عناصره ضرورية ، ويمثِّل فيه المركَّب الاسمي " الامتحانَ " والصفة " صعبا " متمِّمين للفعل " ظنَّ " ؛ وذلك لأنَّ هذا الفعل ثلاثي القدرة يتعدَّى إلى متمِّمين فعليين ، وهذا ما نجده عند سيبويه الذي لم يُشر إلى أنَّ مفعولي " ظنَّ وأخواتها " أصلهما مبتدأ وخبر ، بل عامل هذه الأفعال معاملة الأفعال المتعدِّية إلى مفعولين ؛ حيث عالج هذه الأفعال في باب " الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين " ، وأشار إلى عدم الاقتصار على أحد المفعولين دون الآخر (انظر : سيبويه ، د ت ، ١/٤٠) . ومنه يقبل الملفوظ (١٤) التمثيل البياني الآتي :

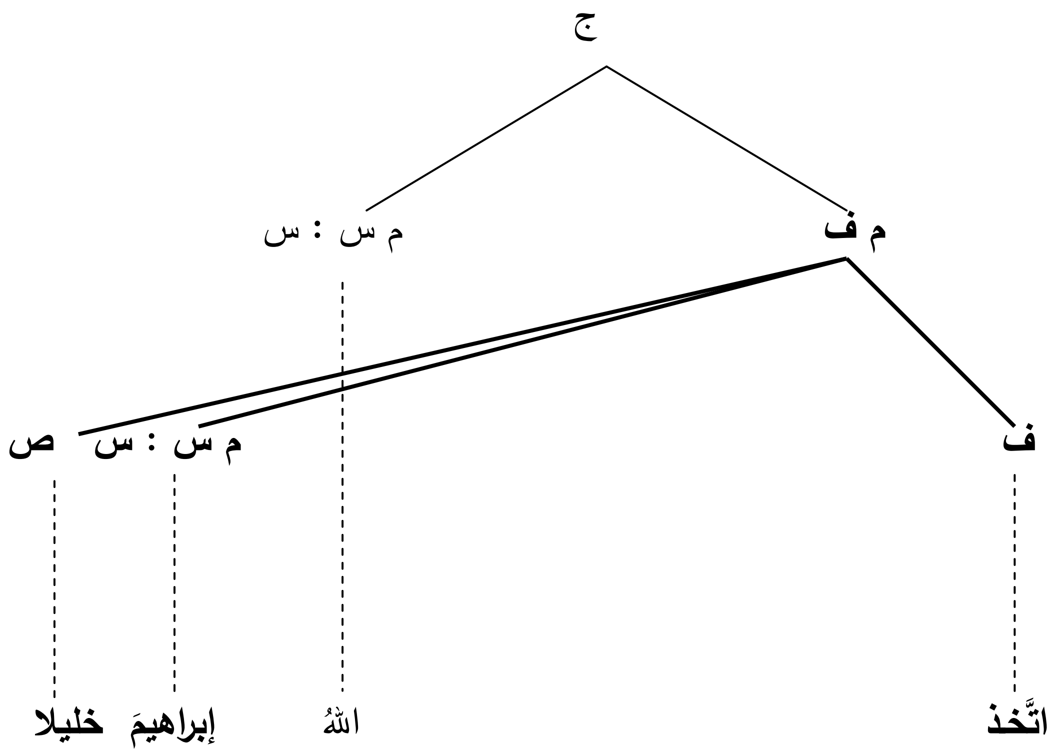


١٦- ﴿ وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً ﴾(القرآن الكريم ، ٤/١٢٥)

يتشكَّل هذا الملفوظ عند النحاة من الفعل " اتخذ " المتعدي إلى مفعولين ، والفاعل لفظ الجلالة " الله " ، والمفعول الأول " إبراهيمَ " ، والمفعول الثاني " خليلا " ، فالبنية التركيبية لهذا الملفوظ عندهم هي (فعل + فاعل + مفعول $_1$ + مفعول $_2$) ، وهذان المفعولان أصلهما مبتدأ وخبر ، إذ يشكلان الجملة الاسمية (إبراهيمُ خليلٌ) قبل عمل الفعل " اتخذ " فيهما وفي الفاعل ، فهذا الفعل ثلاثي المحل يقتضي مفعولين إضافة إلى الفاعل ، ويمكن تمثيل هذا التحليل بالمخطط الآتي :



إنَّ الفعل " اتَّخذ " ثلاثي القدرة دلاليا ، فهو يقتضي ثلاثة مفاعلات حتى يكون الملفوظ تاما ، وقد ظهرت هذه المفاعلات في الملفوظ (١٥) بعد الفعل ، ويمثِّل المفاعل الأول لفظ الجلالة " الله " على المستوى التركيبي المسند إليه ، بينما تشكِّل بقية المفاعلات بانضمامها إلى الفعل مركَّبا فعليا خروجيا ، وهذا المركَّب الفعلي يشغل وظيفة المسند على المستوى التركيبي ، فالاسمان " إبراهيمَ " و " خليلا " ينضمان إلى الفعل " اتخذ " لتشكيل المركَّب الفعلي المسند (اتخذ ... إبراهيمَ خليلاً) . ومنه تكون لهذا المركب الفعلي ثلاث مؤلفات مباشرة هي : الفعل " اتخذ " ، والمركب الاسمي المتنقصف إلى الاسم " إبراهيم " ، والصفة " خليلا " ، حيث يشغل كلٌّ من المؤلفين المباشرين الأخيرين وظيفة المتمِّم الفعلي ، ونمثل الملفوظ (١٥) بيانيا بالمشجر الآتي :

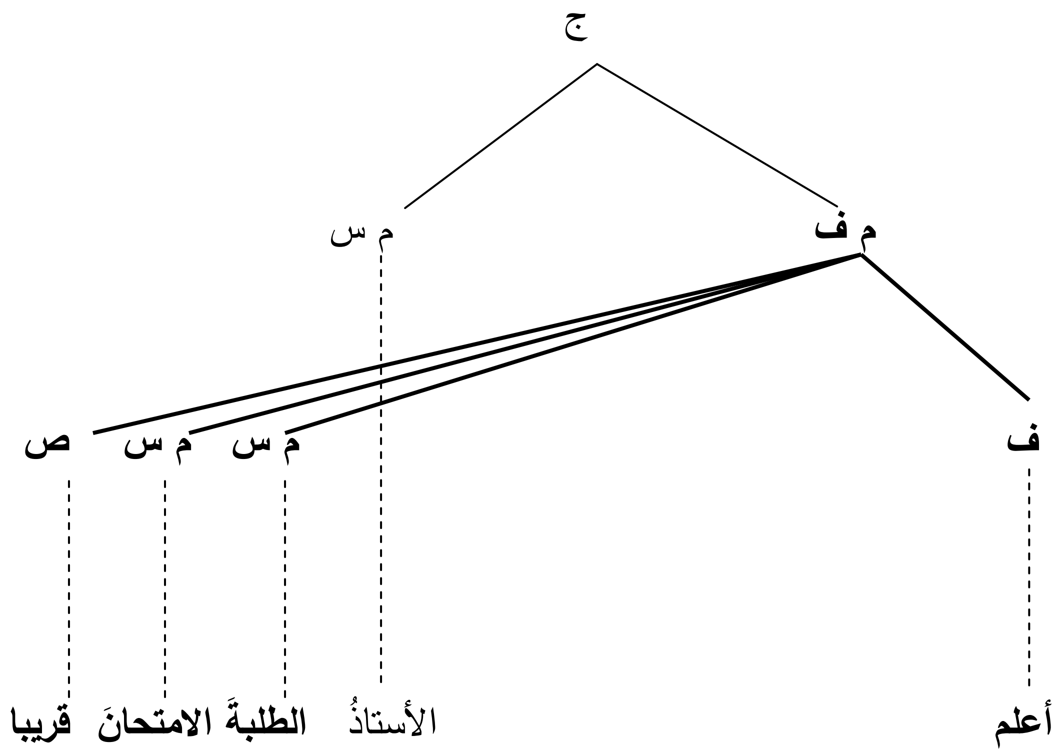


ويمكن أن يحتويَ المركب الفعلي على ثلاثة متمِّمات فعلية ، ويحدث ذلك إذا كانت نواة هذا المركب فعلا رباعي القدرة ؛ أي متعديا إلى ثلاثة مفاعيل ، كما في الملفوظ الآتي :

١٧) أعلم الأستاذُ الطلبةَ الامتحانَ قريبا

يتشكَّل هذا الملفوظ عند النحاة القدامى من الفعل " أعلم " والفاعل " الأستاذُ " وثلاثة مفاعيل هي " الطلبةَ " و " الامتحانَ " و " قريباً " ؛ فهذا الملفوظ جاء عندهم وفق البنية التركيبية : (فعل + فاعل + مفعول $_1$ + مفعول $_2$ + مفعول $_3$) .

يتألف الملفوظ (١٧) من المركب الاسمي (الأستاذ) والمركب الفعلي (أعلم ... الطلبةَ الامتحانَ قريبا) ، ويتألف هذا المركب الفعلي المتقطع بدوره على المستوى الموالي من أربعة مؤلفات مباشرة هي : الفعل " أعلم " والمركبان الاسميان (الطلبةَ) و (الامتحان) والصفة (قريبا) ، وهذه العناصر المنضمة إلى الفعل " أعلم " هي متمِّمات لهذا الفعل ؛ لأنها مؤلفات مباشرة لمركب فعلي خروجي ، ويكون التمثيل البياني للملفوظ (١٧) على النحو الآتي :



٤) المركَّب الفعلي المكوَّن من فعل ومكمِّل :

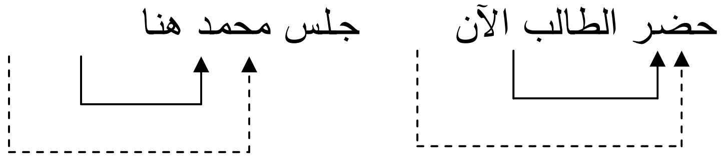
يأتي هذا النمط من المركَّبات الفعلية في الملفوظات التي تحتوي على عناصر ليست من تعدية الفعل ، ومن ثَمَّ يمكن الاستغناء عنها لكونها عناصرَ توسيعية مكمِّلة ، وبالتالي يكون الفعل في هذه الملفوظات أحادي القدرة دلاليا ؛ بحيث يقتضي مفاعلا واحدا لتشكيل ملفوظ تام ، وهو ما توضحه الأمثلة الآتية :

١٨- حضر الطالب الآن

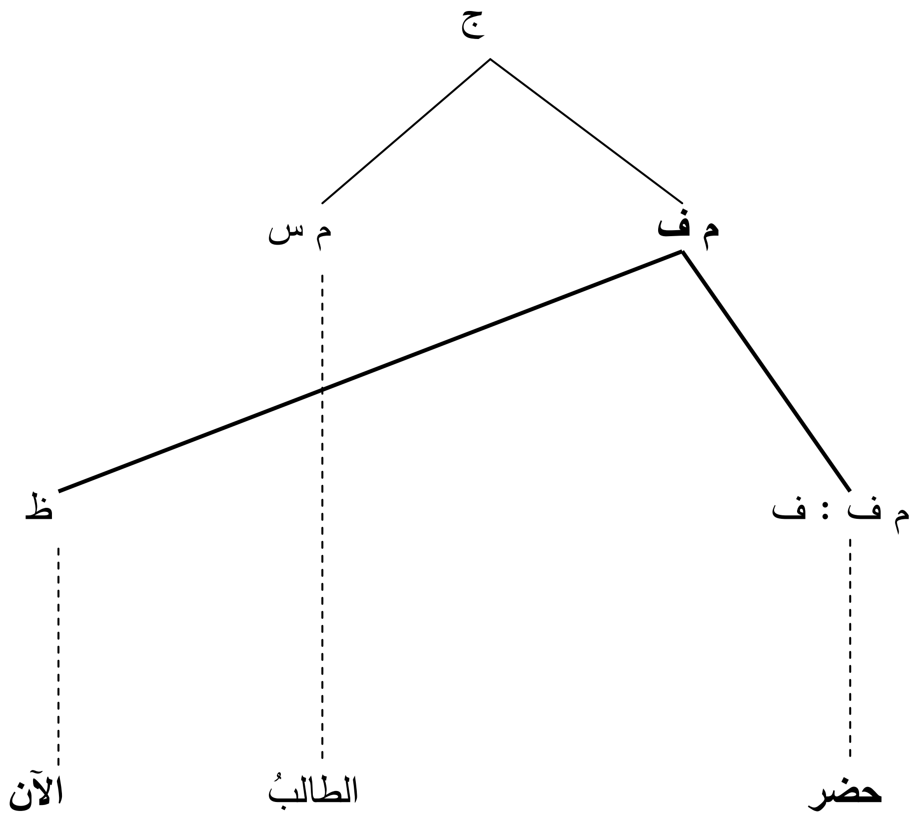
١٩- جلس محمد هنا

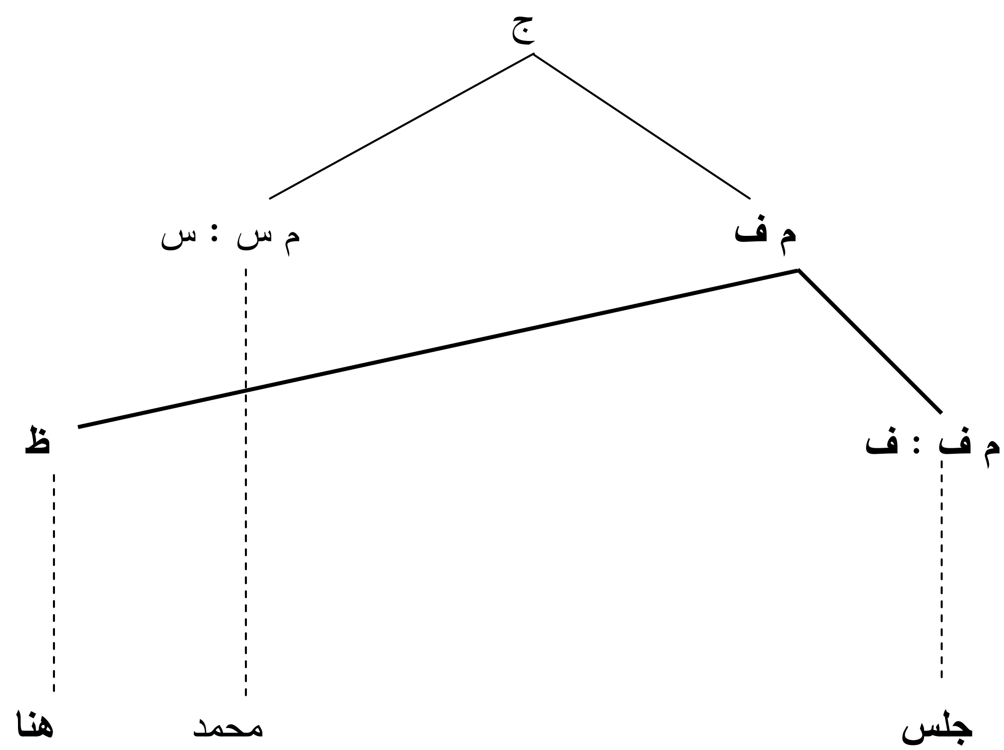
ذهب النحاة إلى أنَّ كلاًّ من الملفوظين (١٨) و (١٩) يتشكَّل من ركنين أساسين هما : الفعل والفاعل ، ومن عنصر ثانوي هو الظرف ؛ فهم يعتبرون الظرف من الفضلات التي تأتي بعد استيفاء الجملة لأركانها ، ويطلقون عليه مصطلحا آخر هو " المفعول فيه " لتضمنه معنى "   "

في " ، فالعلاقة التي تربطه بالفعل هي علاقةُ الظرفية ، وهو عندهم قسمان : ظرف مكان وظرف زمان ؛ يقول ابن السراج في تعريفه : « هو كل اسم من أسماء الزمان أو المكان يُراد فيه معنى " في " »(ابن السراج ، ١٩٩٥ ، ١٦٦/١) . فـ (الآن) و(هنا) ظرفان ؛ لأن (الآن) اسم زمان و (هنا) اسم مكان . والبنية التركيبية لمثل هذه الملفوظات عند النحاة هي (فعل + فاعل + مفعول فيه) ؛ حيث تربط العلاقة الإسنادية بين الفعل وفاعله ، وتوجد على نفس المستوى علاقةُ ظرفيةٍ تربط بين الفعل والمفعول فيه ، ويمكن تمثيل هذا التحليل بالمخططين الآتيين :



إنَّ الظرف مقيِّد للحدث بمكان أو زمان معين ؛ فحضور الطالب في الملفوظ (١٨) حدثَ في اللحظة الآنية ، فليس الإخبار فيه عن الحضور فقط ، وإنَّما الحديث عن حضور الطالب في الوقت الحالي ؛ وذلك لدلالة الظرف " الآن " على الحالية ، أمَّا في الملفوظ (١٩) فإنَّ جلوس محمد كان في موضع معين ، وهذا الموضع تحدده الإشارة إليه بالظرف " هنا " ، فليس المراد الإخبار عن جلوس محمد فقط ، وإنما الإخبار بأن هذا الجلوس كان في ذلك المكان ، ومنه نجد ، من الناحية الدلالية ، أنَّ المركَّب الفعلي (حضر ... الآن) يمثل الحديثَ في الملفوظ (١٨) ، وبما أنَّه مؤلف مباشر لـ ج وضميم إلى المركَّب الاسمي " الطالبُ " فهو يشغل وظيفة المسند ، كما نجد أنَّ المركَّب الفعلي (جلس ... هنا) يوافق على المستوى الإخباري الحديثَ أو الخبر ، ومن ثمَّ فهو يشغل وظيفة المسند في الملفوظ (١٩) ؛ لكونه مؤلفا مباشرا لـ ج خروجية وينضم إلى المركَّب الاسمي المتقصف إلى الاسم " محمد " ، وعلى المستوى الموالي نجد أنَّ الظرفين " الآن " و " هنا " عنصران توسيعيان ، ويشغل كلٌّ منهما وظيفة المكمِّل الفعلي ؛ فالظرف " الآن " مكمِّل للمركب الفعلي المتقصف إلى الفعل " حضر " في الملفوظ (١٨) ؛ لكونه ينضم بكيفية اختيارية إلى هذا الفعل لتشكيل المركَّب الفعلي (حضر ... الآن) ، والظرف" هنا " مكمِّل للمركب الفعلي المتقصف إلى الفعل" جلس " في الملفوظ (١٩) ؛ فهو مؤلف مباشر للمركَّب الفعلي الدخولي (جلس ... هنا) . ونمثِّل الملفوظين السابقين بيانيا بالمشجَّرين الآتيين :


ج
م س
م ف
ظ
م ف : ف
الآن
الطالبُ
حضر

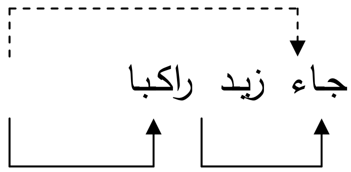

ج
م س : س
م ف
ظ
م ف : ف
هنا
محمد
جلس

حيث يشير تفرع الرمزين (**م ف**) و **ظ** عن (**م ف**) العلوي إلى المؤلفين المباشرين لهذا المركب الفعلي ، كما يشير تكرار الرمز (**م ف**) إلى دخولية هذا المركب ، ومنه فالعنصر **ظ** توسعة له ؛ وبالتالي يشغل هذا الظرف وظيفة المكمِّل .

٢٠- جاء زيد راكبا :

يرى النحاة أنَّ الملفوظ (٢٠) يتشكَّل من ثلاث وحدات هي : الفعل " جاء " والفاعل " زيد " والحال " راكبا " ، وقد جاء هذا الأخير لبيان هيئة صاحبه " زيد " أثناء وقوع الفعل ، فالحال « وصف ، منصوب ، فضلة ، يبيِّن هيئة ما قبله ... وقت وقوع الفعل »(حسن ، د ت ، ٣٦٣) ، فهو من العناصر التوسيعية للجملة ، ويكون تابعا للاسم الذي يصفه فيوافقه في النوع والعدد .

توجد في مثل هذه الملفوظات علاقتان ، الأولى إسنادية تربط بين الفعل والفاعل ، والثانية علاقة تبعية تربط بين الحال وصاحبه ، وبذلك تُحلَّل الجملة (٢٠) كما يأتي :



حيث يشير تقطع الخط الرابط بين الفعل والحال إلى كون هذا الأخير عنصرا اختياريا ؛ فهو يمثل توسعةً نواتُها الفعل " جاء " . وقد ذهب مصطفى حميدة إلى أنَّ العلاقة في هذه الجملة تربط بين الحال والفاعل ، لا بين الحال والفعل ؛ فقال : « وعلاقة الارتباط تنشأ بين الحال وصاحبها وليس بين الحال والفعل » (حميدة ، ١٩٩٨ ، ١٧٢) . فهل حقا يرتبط الحال بالفاعل أم أنَّه ينضمُّ إلى الفعل ؟ .

يمكن تجزيء هذه الجملة على المستوى التركيبي بإحدى الطرق التالية : إمَّا أنْ نعتبرها جملة دخولية فتكون مؤلفة من الجميلة (جاء زيد) والتوسعة " راكبا " ، وإمَّا أنْ نعتبرها خروجية فنجزئها إلى المؤلفين " جاء " و (زيد راكبا) ، أو نجزئها إلى المؤلفين المباشرين (جاء ... راكبا) و " زيد " ، فما هو الاحتمال الأرجح في تقسيم هذه الجملة ؟

لاختيار التقسيم الأصح نستند إلى البنية الدلالية للجملة ، وهذه الجملة تفيد على المستوى الإخباري مجيء زيد في حالة ركوب ، ولم تفد مجيء زيد فقط ، ومنه فهي جملة خروجية تتألف من حديث ومحدث عنه ، حيث يمثل الاسم " زيدٌ " المحدَّث عنه ، في حين يمثل البناء (جاء

... راكبا) الحديث ، وهو ما يؤيده أبو البقاء الذي يرى أنّ الحال خبرٌ من الناحية الدلالية فهي عنده : « في المعنى خبر ثان ألا ترى أنَّ قولك جاء زيدٌ راكباً قد تضمَّن

الإخبار بمجيء زيد وبركوبه حال مجيئه »(العكبري ، ١٩٩٥ ، ٢٨٤/١) . فالحال جزء من الخبر المتمثل في المجيء في حالة ركوب ، والمجيء على هذه الهيئة منسوب إلى زيد ، الذي يمثل المخبر عنه ، ويؤكِّد ذلك أيضا تشبيه النحاة للحال في مواضع كثيرة بالظرف ، فمعنى " جاء زيد راكبا " هو مجيء زيد وقت ركوبه ، يقول صاحب المفصل عن الحال : « ولها بالظرف شبه خاص من حيث إنها مفعول فيها ، ومجيئها لبيان هيئة الفاعل أو المفعول » (الزمخشري ، ١٩٩٣ ، ٨٩/١) . فالحال مشبَّهة بالظرف دلاليا ؛ وإذا كان الظرف يبيِّن زمان أو مكان وقوع الفعل فإنَّ الحال يبيِّن عندهم وضعية صاحبه في اللحظة التي وقع فيها الفعل ، وبما أنَّ الظرف مؤلف من مؤلفات المركَّب الفعلي ؛ فإنَّه يمكن اعتبار الحال مؤلفا من مؤلفات هذا المركَّب ؛ لتوفره على كثير من خصائص الظرف التركيبية والدلالية ، فهو ينضمُّ مثله إلى الفعل لتشكيل مركب فعلي دخولي .

وبتطبيق المعيار التوزيعي المتمثل في الاستبدال على الملفوظ (٢٠) نجد أنَّه يأخذ نفس بنية الجمل الآتية : جاء زيد ليلا

نام الصديق عندك

قام أحمد باكرا

جلس جابر خلفك

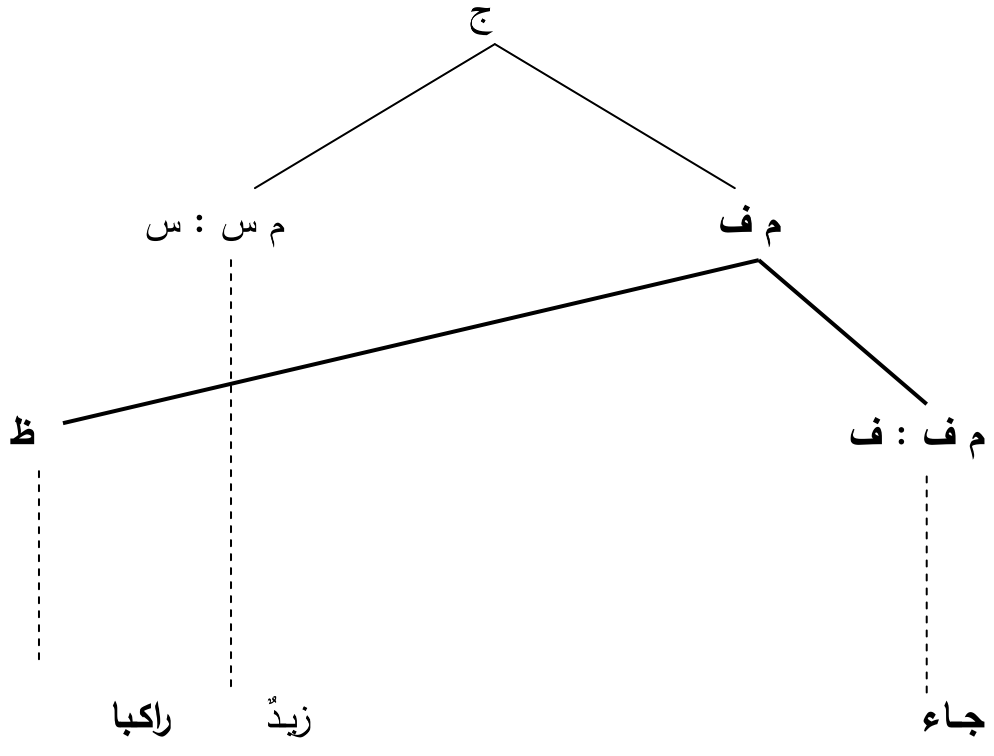
وفي هذه الجمل جميعِها تكون وظيفةُ المسند إليه للمركب الاسمي ، وتأخذ بقية الملفوظ وظيفة المسند ، ومنه يمكن تجزيء جملة " جاء زيد راكبا " إلى المؤلفين المباشرين (جاء ... راكبا) و " زيدٌ " ، حيث يأخذ المركَّب الفعلي المتقطع وظيفةَ المسند ؛ لكونه مؤلفا مباشرا لهذه الجملة الخروجية ويوافق على المستوى الإخباري الحديثَ أو الخبر ،

ويتألف هذا المركَّب الفعلي المسند من مركب فعلي متنقصف إلى الفعل " جاء " والظرف الحالي " راكبا " .

من جهة أخرى نجد أن الفعل " جاء " أحادي القدرة دلاليا ، فهو يقتضي مفاعلا واحدا لتشكيل ملفوظ تام ، وهذا المفاعل هو الاسم " زيدٌ " الذي يمثِّل المحدَّث عنه ، ومنه لا تدخل الوحدة " راكبا " ضمن تعدية الفعل " جاء " ، وبالتالي لا تمثِّل متمِّما لهذا الفعل ، فهي عنصر اختياري في المركب الفعلي (جاء ... راكبا) ، وتأخذ هذه الوحدة وظيفة المكمِّل ؛ لكونها توسعة لمركب فعلي دخولي ، فالمركَّب الفعلي المتشكَّل من الفعل " جاء " والظرف الحالي " راكبا " دخولي ، وهو ما تلخصه القاعدة :

م ف دخولي ← **م ف** + **ظ** / ظ = المكمِّل

وبناء على ذلك يأخذ الملفوظ (٢٠) التمثيل البياني الآتي :



حيث يشير تكرار الرمز (م ف) إلى دخولية المركب الفعلي المتقطع (جاء ... راكبا) ، كما يشير تفرع الرمزين (م ف) و ظ عنه إلى مؤلفيه المباشرين ، وهما المركب الفعلي المتقصف إلى الفعل " جاء " والظرف الحالي " راكبا " ، وبما أن هذا المركب بناء دخولي ؛ فإن الظرفَ " راكبا " توسعةٌ له ، ومن ثمَّ يشغل هذا الظرف وظيفة المكمِّل .

٢١- ازداد الطالبُ علما

تترتب عناصر الملفوظ (٢١) خطيا وفق البنية المركبية (**ف** + م س + **س**) ، وتقوم العلاقة الإسنادية في هذا الملفوظ عند النحاة بين الفعل " ازداد " و المركب الاسمي " الطالب " ، أمَّا الاسم " علما " فهو عندهم تمييز منصوب ، وعلاقته بالفعل هي التفسير ؛ يقول الهاشمي في تعريفه « هو اسم نكرة منصوب بمعنى " من " يُذكر لتفسير المقصود من اسم سابق »(الهاشمي ، ٢٠٠٢ ، ٢٢١) . فالتمييز " علما " هو الذي أزال الغموض عن المعنى المجمل في جملة " ازداد الطالبُ " ، ووضَّح النسبة المقصودة من الزيادة المسندة إلى " الطالب " ، وهو مُحوَّل عن الفاعل لأنَّ البنية الأصلية للجملة هي " ازداد علمُ الطالب " ، والتمييز عند النحاة من أشباه المفاعيل مثل الحال فهو من الفضلات .

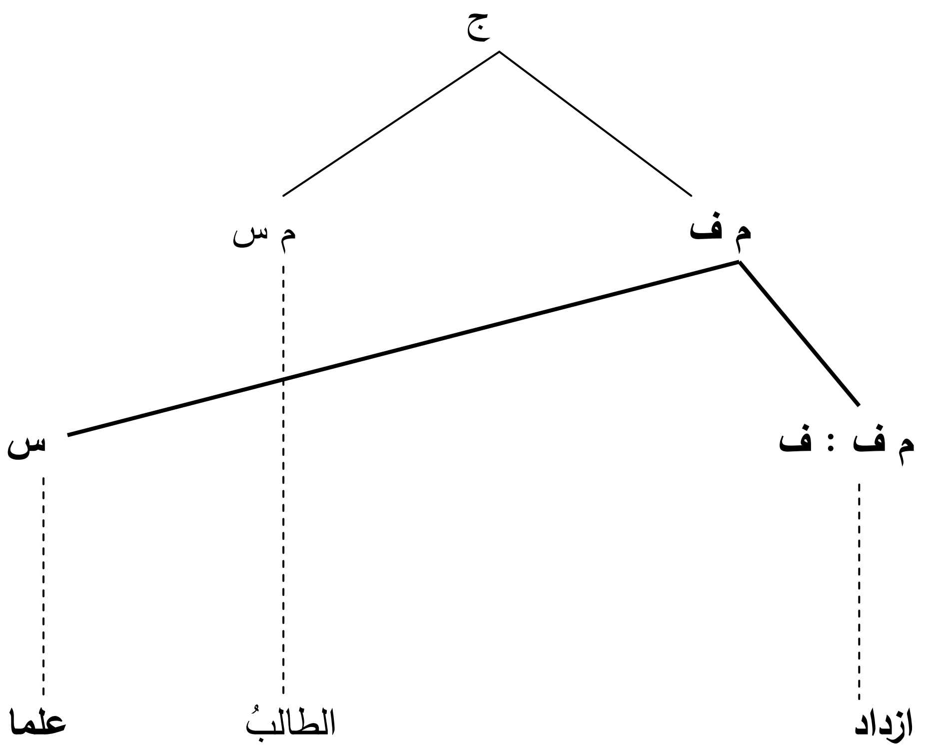
يمكن تجزئة الملفوظ (٢١) بالاعتماد على معيار الاستبدال إلى مؤلفين مباشرين هما : المركَّب الفعلي (ازداد ... علما) والمركَّب الاسمي " الطالبُ " وفق البيان الآتي :

ازداد .... علماً الطالبُ

حضــر الطالبُ

وعلى المستوى الإخباري نجد أنَّ المركَّب الاسمي " الطالبُ " محدَّث عنه ، وقد أُخبِر عنه بازدياد العلم ، ومنه يكون المركَّب الفعلي (ازداد ... علما) هو الحديثَ أو الخبر ، وبالتالي تربط العلاقة الإسنادية على المستوى التركيبي بين المركَّب الاسمي " الطالبُ " والمركَّب الفعلي المتقطع (ازداد ... علما) ، حيث يؤدي المركب الفعلي وظيفة المسند ؛ لكونه ضميما لمركب اسمي في هذه الجملة الخروجية . وهو يتشكَّل من مؤلفين مباشرين هما : المركب الفعلي

المتنقصف إلى الفعل " ازداد " والاسم " علما " ، ويأخذ هذا العنصر وظيفةَ المكمِّل ؛ لكونه توسعة في هذا المركب الدخولي . ويكون التمثيل البياني للملفوظ (١٩) على النحو الآتي :



حيث تكرَّر الرمز (**م ف**) في هذا المشجَّر ؛ أي أن (**م ف**) الأول تفرع منه (**م ف**) آخر ، هو مؤلفه المباشر الأول ، وهذا إشارة إلى دخوليته ، كما تفرع منه **س** ، وهو مؤلفه المباشر الثاني ، فالاسم " علما " توسعة لهذا المركب الفعلي الدخولي ، ومن ثمَّ يشغل هذا الاسم وظيفة المكمِّل .

٢٢- قام التلميذُ احتراماً لمعلمه :

يرى النحاة أن الملفوظ (٢٢) يتضمن من الناحية التركيبية علاقتين إحداهما إسنادية والأخرى غائية ، حيث تربط العلاقة الإسنادية بين الفعل " قام " والفاعل " التلميذُ " ، أمَّا علاقة الغائية

فتربط بين الفعل " قام " والمفعول لأجله" احتراما " ، وهذه العلاقة موجودة على نفس المستوى من التحليل ، وسُمِّيت غائية لأنَّ المفعول لأجله تعليل للحدث الذي يعبِّر عنه الفعل ؛ أي أنه بيان لسبب وقوع الفعل وتفسير له ، فهو جواب عن السؤال : لماذا حدث الفعل ؟ ، ويطلقون على هذا العنصر المكمِّل أيضا مصطلح " المفعول له " ، وقد عرَّفه ابن هشام بقوله : « هو المصدر الفضلة المعلِّل لحدث شاركه في الزمان والفاعل »(ابن هشام ، ٢٠٠٥ ، ٢٩٩) .

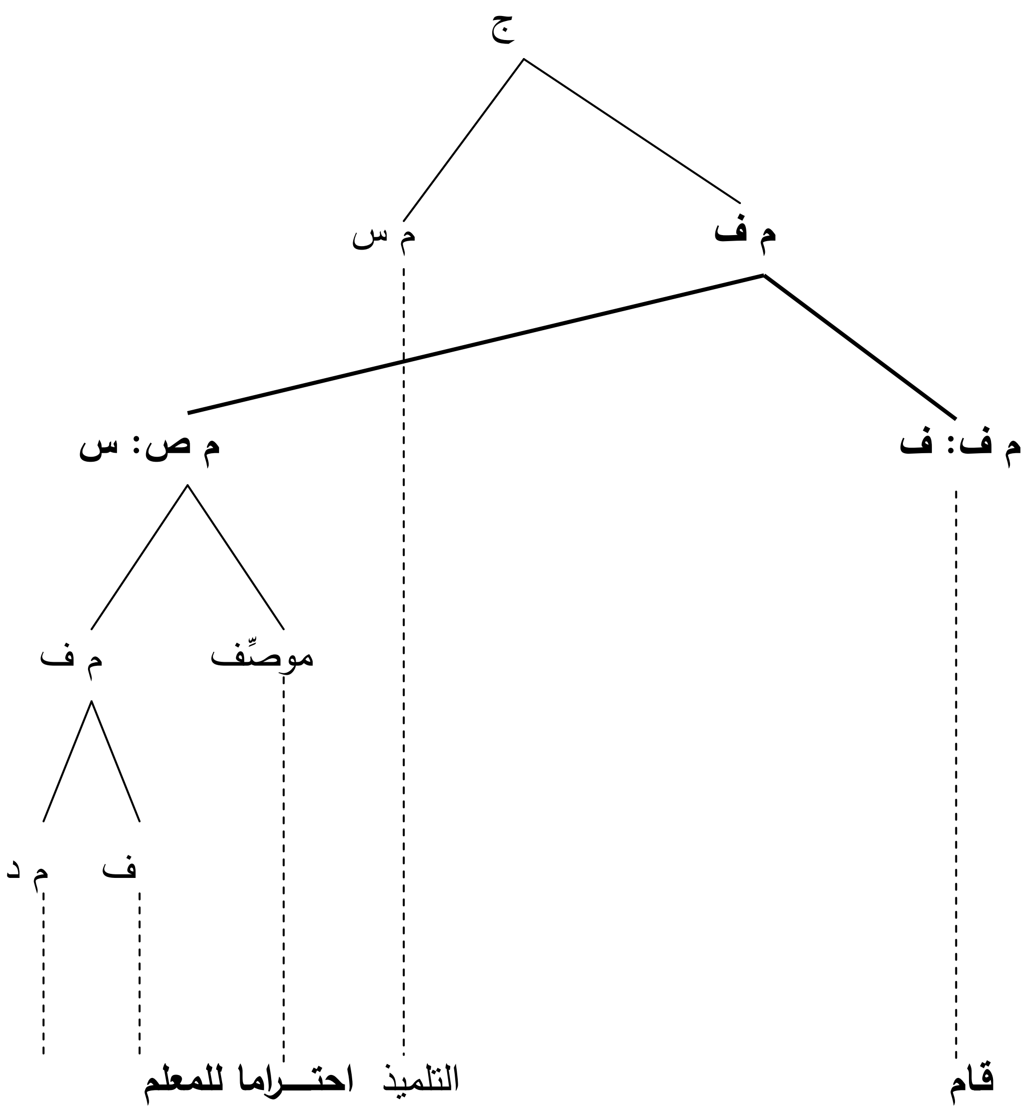
فهذا العنصر تجتمع فيه أربعة شروط هي أنْ يكون مصدرا مذكورا للتعليل ومشاركا للفعل في الوقت والقائم بالحدث ، ففي الملفوظ (٢٢) نجد أنَّ " احتراماً " مصدر مشتق من الفعل " احترم " ، وهو يبيِّن سبب القيام الذي أحدثه التلميذ ، وقد حدث القيام والاحترام من نفس الشخص في زمن واحد ، ويمكن تمثيل هذا التحليل بالمخطط الآتي :

فعل + فاعل + مفعول لأجله

من جهتنا نرى ، من الناحية الدلالية ، أن الملفوظ (٢٢) يتشكل من محدَّث عنه هو المركَّب الاسمي " التلميذُ " وحديث تمثله بقية الملفوظ ، فالإخبار هنا لم يكن عن القيام وحده ، بل عن القيام وسببه المتمثل في الاحترام ، ومنه يوافق المركَّبُ الفعلي (قام ... احتراما للمعلم) الخبرَ على المستوى الإخباري ، وهذا ما يجعلنا نميِّز مؤلفين مباشرين لهذه الجملة الخروجية من الناحية التركيبية ، أولهما المركَّب الاسمي" التلميذُ " وثانيهما المركَّب الفعلي (قام ... احتراماً للمعلم) ، حيث يشغل المركبُ الاسمي وظيفةَ المسند إليه ، في حين يشغل المركبُ الفعلي المتقطع وظيفةَ المسند ، ونحلل هذا الأخير على المستوى الموالي إلى المركَّب الفعلي المتقصف إلى الفعل " قام " والبناء " احتراما للمعلم " ، ونلاحظ أن البناء " احتراماً للمعلم " توسعةٌ لهذا المركَّب الفعلي المتقصف ، وبالتالي يشغل وظيفة المكمِّل ؛ لكونه مؤلفا مباشرا لمركب فعلي دخولي وينضم إلى مركب فعلي بكيفية اختيارية ، وهذا ما تلخصه القاعدة :

م ف دخولي ⟵ **م ف + م ص** / م ص = المكمِّل .

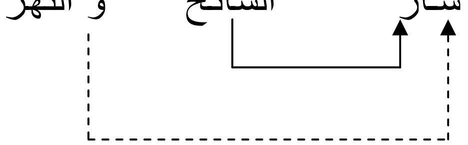
ونجد أنَّ المؤلف " احتراما " يتضمن معنى الاسم من ناحية ومعنى الفعل من ناحية أخرى ، إذ يمكن تعويضه بفعل في قولنا " احترم معلمَه " ، ومنه فهو مزيج من موصِّف وفعل ، ويمكن تمثيل هذا التحليل بيانيا كما يأتي :



حيث تكرر الرمز (**م ف**) ؛ لأن المركب الفعلي المشار إليه بالرمز (**م ف**) العلوي بناء دخولي ، وقد تفرع منه (**م ف**) و (**م ص**) ، وهما مؤلفاه المباشران ، وتشير النقطتان المتراكبتان إلى تنقصفهما إلى فعل واسم على الترتيب ، ويمثل (**م ص**) توسعةً للمركب الفعلي ، فهو يشغل وظيفة المكمِّل .

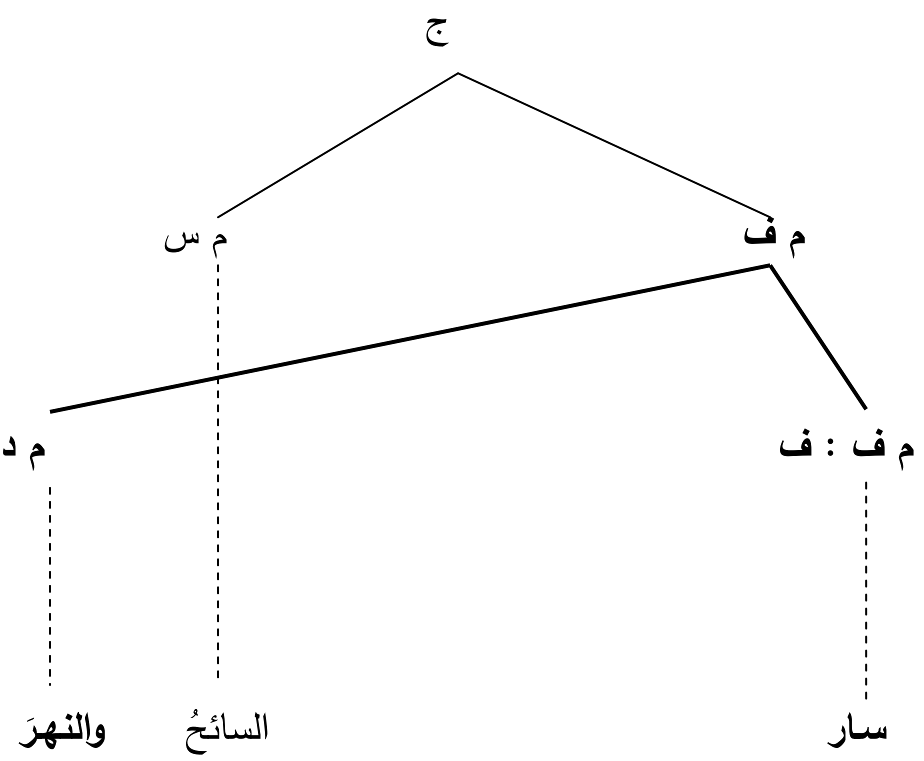
٢٣- سار السائحُ والنهرَ :

ذهب النحاة إلى أنَّ هذا الملفوظ يتكون من أربعة عناصر هي : الفعل " سار " والفاعل " السائحُ " و " واو المعية " والمفعول معه " النهرَ " ، والفعل والفاعل المرتبطان بعلاقة إسنادية عنصران أساسيان في تشكيل الجملة ، أما المفعول معه فهو من الفضلات التي يمكن الاستغناء عنها ، وقد عرَّفه ابن هشام بقوله : « هو الاسم ، الفضلة ، التالي واو المصاحبة ، مسبوقة بفعل أو ما فيه معناه وحروفه »(ابن هشام ، ٢٠٠٥ ، ٣١١) . فهو عنصر توسيعي يأتي بعد " واو " بمعنى " مع " ، ويدل على الشخص أو الشيء الذي وقع الفعل بمصاحبته . ونمثل هذا التحليل بالمخطط الآتي :



أما نحن فنرى أنَّ الملفوظ (٢٢) ذو طابع خروجي ؛ فهو يتألف من عنصرين ضروريين هما : المركب الاسمي" السائحُ " والمركب الفعلي (سار ... والنهرَ) ، يمثلان على المستوى الإخباري المحدَّث عنه والحديث على الترتيب ؛ حيث لم نُخبر عن سير السائح فقط ، بل أخبرنا عن حدوث السير بجانب النهر ، وبالتالي لا يمثّل الفعل وحده الخبر ، بل يمثله كل المركَّب الفعلي ، وهذا ما يجعلنا نعطي لهذا المركب وظيفة المسند ؛ لكونه مؤلفا مباشرا لـ ج خروجية يوافق على المستوى الإخباري الحديثَ أو الخبر . ونلاحظ أن المركب الفعلي المسند بناءٌ دخولي تمثل فيه الوحدة "

والنهرَ" توسعة ، وتتشكل هذه الوحدة من عنصرين هما : الرابط " الواو " والمركَّب الاسمي " النهرَ " ، ويشغل البناء المشكَّل من الواو والمركَّب الاسمي المنصوب مجتمعين ، على المستوى التركيبي ، وظيفةَ المكمِّل ؛ لأنه مؤلف مباشر لمركَّب فعلي وتوسعةٌ للمركب الفعلي المتقصف ، ويمكن تمثيل هذا التحليل بيانيا كما يأتي :



حيث خصَّصنا للواو والمركب الاسمي " النهرَ " عقدةً واحدة في هذا المشجَّر ؛ لأنهما يشكِّلان مجتمعين بناء واحدا ، وقد رمزنا له بالرمز **(م د)** المتفرِّع مع **(م ف : ف)** عن **(م ف)** العلوي ، فهذا الأخير يتألف من فعل ومركب أداتي ، ويمثل **(م د)** فيه المكمِّل .

٥) المركَّب الفعلي المحتوي على متمِّم فعلي ومكمِّل :

نجد هذا النمط من المركَّبات الفعلية في الجمل الفعلية التي يتعدى الفعل فيها إلى متمِّم فعلي أو أكثر ، وينضم إليهما عنصر توسيعي لتشكيل مركَّب فعلي دخولي ، وهو ما توضحه الأمثلة الآتية :

٢٣- ﴿ وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾(القرآن الكريم ، ١٦٤/٤)

٢٤- زار الولد المتحف زيارتين

٢٥- ﴿ فَبَعَثَ اللهُ النَّبِيئِينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾(القرآن الكريم ، ٢١٣/٢)

يرى النحاة أنَّ الملفوظ (٢٣) يتكون من أربع وحدات لغوية هي : الفعل " كلَّم " المتعدي إلى مفعول واحد ، والفاعل لفظ الجلالة " الله " ، والمفعول به " موسى " ، والمفعول المطلق " تكليما " ، و يعرِّف ابن هشام المفعول المطلق بقوله : « هو المصدر الفضلة المؤكِّد لعامله ، أو المبيِّن لنوعه ، أو لعدده »(ابن هشام ، ٢٠٠٥ ، ٢٩٦) ، وزاد على هذا التعريف في أوضح المسالك قوله : « وليس خبرا ولا حالا »(ابن هشام ، ٢٠٠٣ ، ٢٨١) ، فالمفعول المطلق مصدر مشتق من الفعل العامل فيه ، ويأتي تأكيدا لهذا الفعل أو بيانا لنوعه أو لعدده ، ويعتبره النحاة من الفضلات التي تأتي بعد استيفاء الجملة لركنيها الأساسين ، فهو عنصر توسيعي يمكن الاستغناء عنه ، ويبقى الملفوظ تاما تركيبيا ودلاليا .

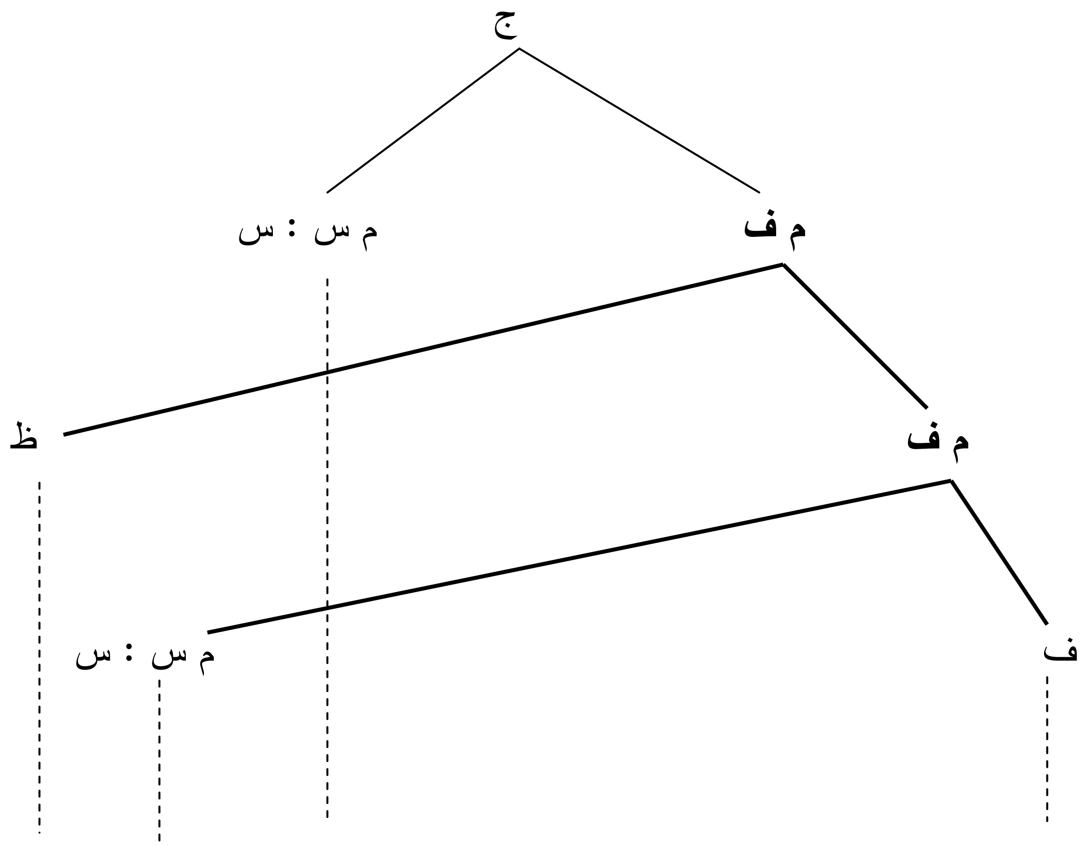
يتشكل الملفوظ (٢٣) من مؤلفين مباشرين هما : المركب الاسمي المتنقصف إلى اسم الجلالة " الله " ، والمركب الفعلي المتقطع (كلَّم ... موسى تكليما) ، يمثلان المسند إليه والمسند على

الترتيب من الناحية التركيبية ، وعلى المستوى الموالي يمكن تحليل المركب الفعلي المسند إلى مؤلفين مباشرين هما : المركب الفعلي(كلَّم ... موسى) والظرف" تكليما " ، فقد جاء المركّب الفعلي المسند في هذه الجملة دخوليا لاحتوائه على مركب فعلي آخر ؛ وبذلك يمثّل مؤلفه المباشر " تكليما " توسعة ، ومنه يشغل هذا الظرف وظيفة المكمِّل لكونه ينضم بكيفية اختيارية إلى مركَّب فعلي لتشكيل مركَّب فعلي دخولي ، أمَّا المركَّب الفعلي الخروجي (كلَّم ... موسى) فيتشكَّل من مؤلفين مباشرين هما : الفعل " كلَّم " والمركب الاسمي المتنقصف إلى الاسم " موسى " ، حيث يشغل هذا الأخير وظيفة المتمِّم الفعلي ؛ لكونه مؤلفا مباشرا لمركَّب فعلي خروجي وضميما للفعل " كلَّم " ، وهو ما يمكن تلخيصه كما يأتي :

م ف دخولي ⟵ **م ف** خروجي + **ظ** / **ظ** = المكمِّل

م ف خروجي ⟵ **ف** + **م س** / **م س** = المتمِّم الفعلي .

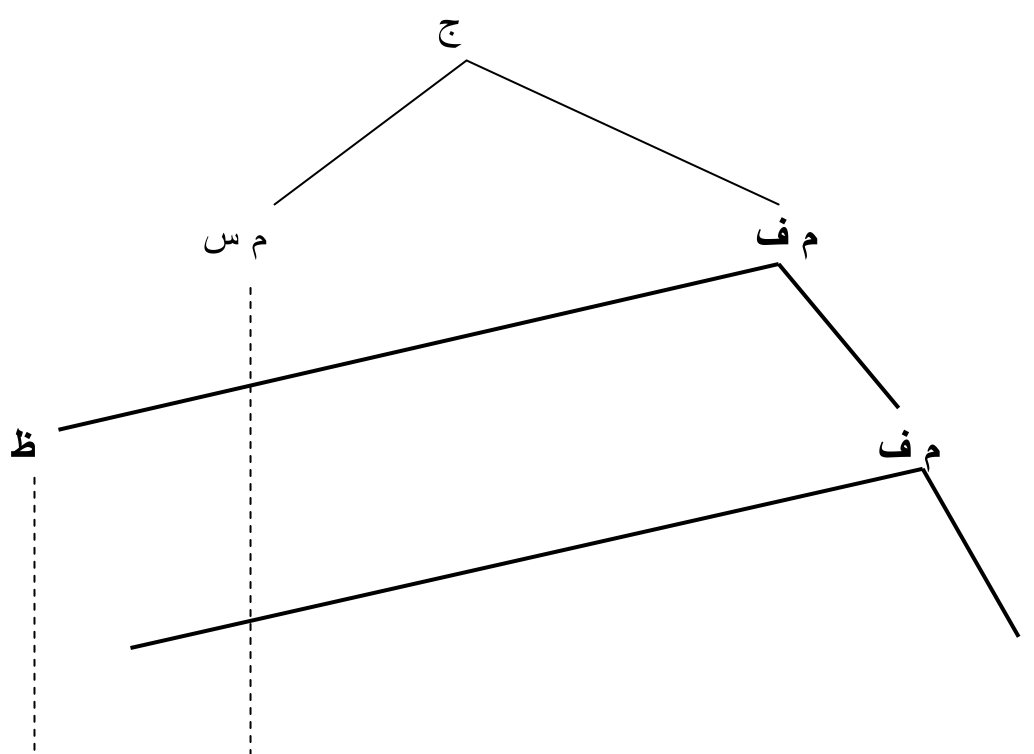
ونمثل الملفوظ (٢٣) بيانيا بالمشجَّر الآتي :



كلَّم الله موسى تكليما

فـي المشجَّـر السـابق يتفـرع (**ظ**) و (**م ف**) الثـاني عـن (**م ف**) الأول ؛ بمعنـى أن الظـرف ينضم إلى (**م ف**) ليشكِّل معه مركَّبا فعليا دخوليا ، وهذا ما يوافق الوضع التركيبي للمكمِّل ، في حين يتفرع (**م س**) عن المركَّب الفعلي الخروجي ، ويمثل بانضمامه إلى الفعل متمّما فعليا .

وقد جاء الملفوظ (٢٤) على نفس البنية التركيبية ؛ إذ يتألف من المركَّب الاسمي المسند إليه " الولدُ " والمركَّب الفعلـي المسند (زار ... المتحفَ زيـارتين) ، وهـذا الأخيـر بنـاء دخـولي يحتـوي على مركَّب فعلي آخر ، حيث يمكن تجزئته على المستوى الموالي إلى المركَّب الفعلي (زار ... المتحفَ) والظرف " زيارتين " ، ويرى النحاة أنَّ الوحدة " زيارتين " مفعول مطلق مُبيِّن للعدد ، فقد حصر عدد الزيارات إلـى المتحف في اثنتين ، وهو عندهم من الفضـلات المكمِّلة لمعنى الجملة ، فهو عنصر ثانوي يمكن الاستغناء عنه ، ويمثل هذا العنصر في نظريتنا التركيبية توسعةً للمركَّب الفعلي (زار ... المتحفَ) ، ومن ثَمَّ يشغل وظيفة المكمِّل في المركَّب الفعلي الدخولي ، أما المركَّب الاسمي " المتحفَ " فهو ينضم إلـزاميا إلـى الفعـل " زار " لتشـكيل المركَّب الفعلي الخروجي (زار... المتحفَ) ، وبالتالي يشغل وظيفة المتمِّم الفعلي ، وعليـة يكـون التمثيل البياني للملفوظ (٢٤) كما يأتي :





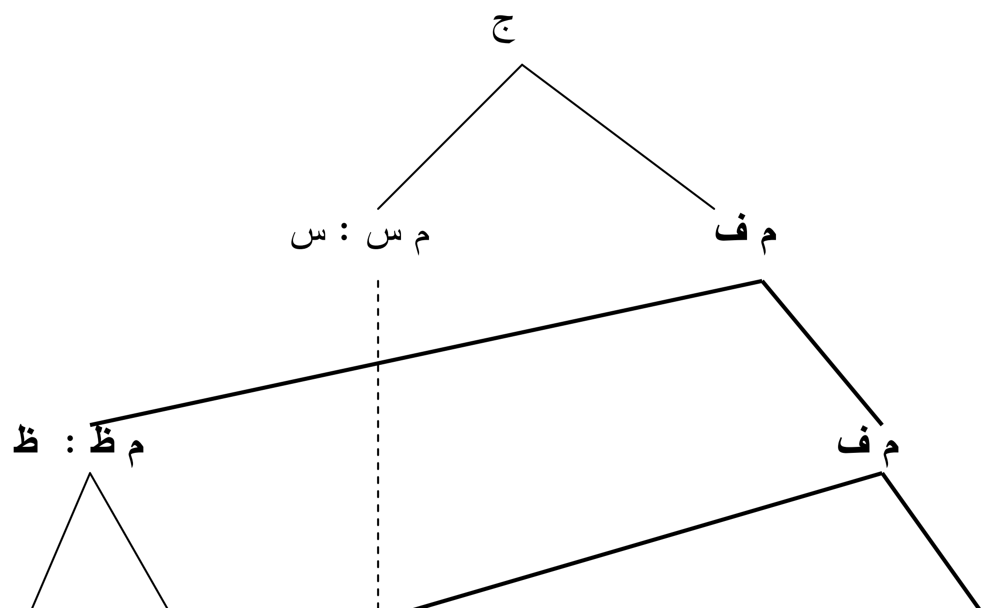
حيث يتفرع **ظ** عن (**م ف**) الأول ، مثله مثل (**م ف**) الثاني ، فالمركَّب الفعلي الأول دخولي ، وبالتالي يمثل **ظ** توسعةً له ، فهو يشغل وظيفة المكمِّل ، في حين يتفرع عن (**م ف**) الثاني (**م س**) و **ف** ، فهما مؤلفان مباشران لهذا البناء الخروجي ، والمركَّب الاسمي ضميم للفعل " زار " ، ومن ثمَّ فهو متمِّم لهذا الفعل .

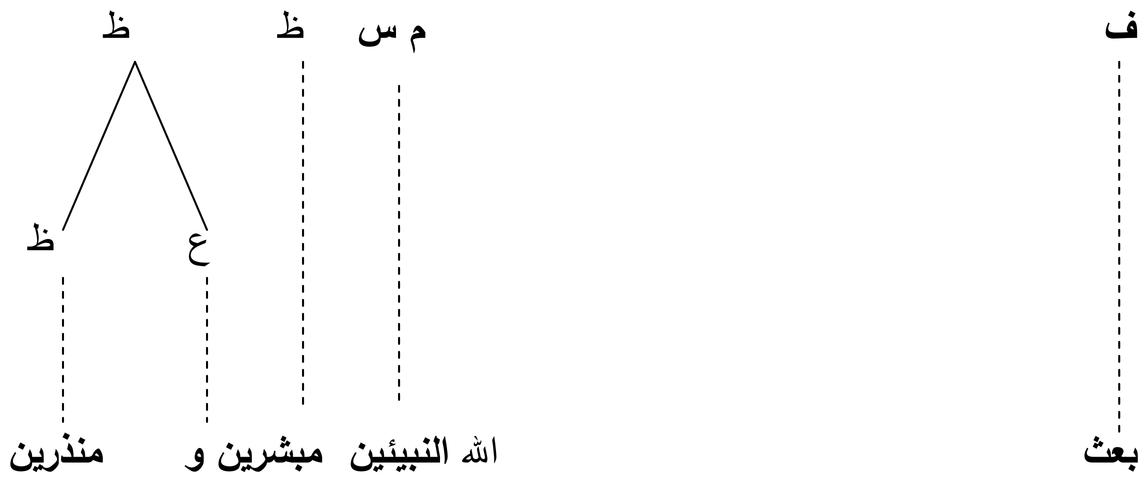
ونجد في الملفوظ (٢٥) عنصرا توسيعيا للمركب الفعلي هو الحال في النحو التقليدي ، وقد جاء في هذه الحالة متعددا ، إذ يتكون من وحدتين لغويتين مرتبطتين برابط هو " الواو " ، فالبناء (مبشرين و منذرين) ينضم بكيفية اختيارية إلى المركَّب الفعلي الخروجي (بعث ... النبيئين) لتشكيل المركَّب الفعلي الدخولي (بعث ... النبيئين مبشرين ومنذرين) ، وبما أن البناء (مبشرين ومنذرين) توسعة لمركَّب فعلي فهو يشغل وظيفة المكمِّل ، وعلى المستوى الموالي يمكن تجزئة هذا البناء إلى الظرف " مبشرين " و البناء " ومنذرين " المتكون من العاطف " و " والظرف " منذرين " . أمَّا المركَّب الاسمي " النبيئين " فهو ضميم للفعل " بعث " ، وبالتالي يشغل وظيفة المتمِّم لهذا الفعل ، ونلخص ذلك في القاعدتين :

م ف دخولي ⟵ **م ف** خروجي + **م ظ** / **م ظ** : **ظ** = المكمِّل

م ف خروجي ⟵ **ف** + **م س** / **م س** = المتمِّم الفعلي .

ويمكن تمثيل الملفوظ (٢٥) بيانيا بالمشجر الآتي :





حيث يشير تكرار الرمز (**م ف**) في هذا المشجر إلى دخولية المركب الفعلي المسند ، وقد تفرع عنه (**م ف**) و (**م ظ**) ، وهما مؤلفاه المباشران ، ويمثل المركب الظرفي توسعة فهو مكمِّل للفعل ، كما يتفرع عن (**م ف**) الآخر **ف** و (**م س)** ، وهذا الأخير عنصر ضروري فهو متمِّم فعلي .

٦) المركَّب الفعلي المنقصَف عن جملة :

يأتي هذا النمط من المركَّبات الفعلية في الملفوظات التي يكون فيها المحدَّث عنه غير ظاهر في البنية السطحية ، فهذه الملفوظات لا يظهر فيها المركَّب الاسمي المخبر عنه على المستوى الشكلي ، فتأتي بذلك مختزلة إلى مركَّب فعلي ؛ بمعنى أنها تتألف شكلا من مركَّب فعلي فقط ، وهو ما توضحه الأمثلة الآتية :

٢٦- كن مجتهدا

٢٧- قــم

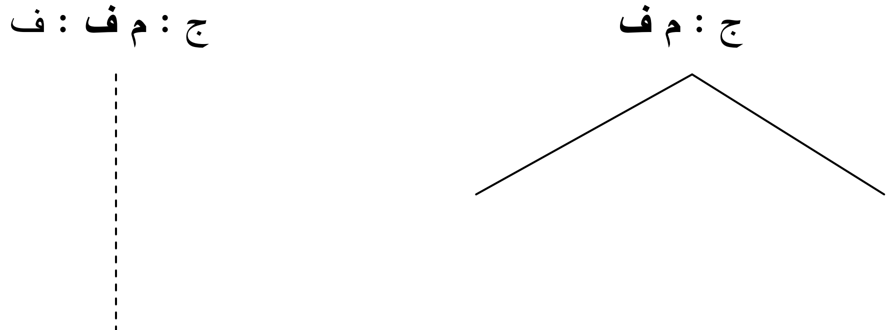
يتألف الملفوظ (٢٦) من الناحية المركَّبية من الفعل " كُن " والوصف " مجتهدا " ، فيشكلان بارتباطهما مركَّبا فعليا ، أما الملفوظ (٢٧) فيتألف من الفعل " قم " فقط ، ويمثل هذان الملفوظان دلاليا حديثا عن المخاطب الذي لم يظهر . وقد ذهب النحاة العرب القدامى إلى أن المخبر عنه في مثل هذه الجمل يمثل نحويا الفاعل ، ولأنه لم يظهر صراحة في الملفوظ فقد قدَّروه ضميرا مستترا في الفعل ، يقول عبد القاهر : « ومن الثابتِ في العقولِ والقائمِ في النفوسِ أنه لا يكونُ خبرٌ حتى يكونَ مخبَرٌ به وَمُخبرٌ عنه ... ومن أجلِ ذلك امتنعَ أن يكونَ لك قصدٌ إلى فعل من

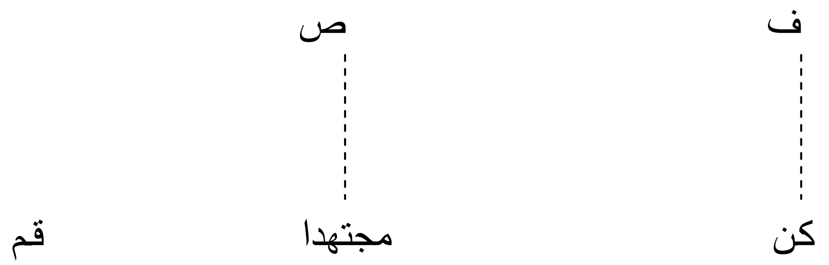
غيـر أن تريـد إسـناده إلـى شـيء مُظْهَـرٍ أو مقـدَّرٍ مُضْـمَر »(الجرجـاني ، ١٩٩٥ ، ٣٨٣) . ومـن الملاحظ أن النحاة في تحليلهم لهذه الملفوظات يطابقون بين البنيـة الدلاليـة للجملـة وبنيتهـا النحويـة ، وهو ما ذهب إليه أيضا النحاة التحويليون (انظر : بضياف ، ٢٠٠٥ ، ١٦٨) .

وبناء على الأسس المعتمدة في تحليل الجمل في نظريتنا التركيبية نجد أنَّه لا يمكن الحديث عـن وجـود مسند إليـه فـي الملفـوظين (٢٦) و (٢٧) مـن الناحيـة التركيبيـة ؛ وذلـك لعـدم ظهـور المفاعـل الأول للفعـل علـى المستوى الشكلي فـي كـلا الملفوظين ، فالملفوظـان (٢٦) و (٢٧) لـم يظهر فيهما المفاعل الأول للفعل ، والذي يمثل المخبر عنـه دلاليا ، فالعنصر اللغوي الذي يشغل وظيفـة المسند إليـه غيـر موجـود ؛ لاقتصـار الملفوظين كليهمـا علـى المركَّب الفعلـي دون المركب الاسمي .

ونظـراً لانعـدام المسـند إليـه لا يمكـن أن نعتبـر المركَّـب الفعلـي مسـندا ؛ لأن وظيفـة المسـند مفهوم علاقي يتحدد بانضمام المركَّب الفعلي شكلا إلى مركَّب اسمي بارز تكون لـه وظيفـة المسند إليه ، ومنـه لا يوجد في مثل هذه الملفوظـات لا مسند ولا مسند إليـه ، ولا يمكننـا إضـافة عناصـر لغويـة غيـر ظـاهرة إلـى البنيـة الشـكلية للملفـوظ ؛ لأن هـذه العناصـر ليسـت منهـا ، فهـذه النظريـة التركيبيـة تُخـرج البنيـة الماورائيـة للغـة مـن موضـوع علـم التراكيـب ، وتـرى أن البنيـة العميقـة عنـد تشومسكي ليست تركيبية بل هي منطقية – دلالية (انظر : Touratier ، ١٩٧٧ ، ٣٤) ، وبالتـالي لا نسـتطيع تحديـد وظيفـة عنصـر غيـر ظـاهر علـى المسـتوى السـطحي للملفـوظ ، إذ لا تحـاول التركيبيـة أن تكـافيء بـين البنيتين الشـكلية و المنطقيـة – الدلاليـة ، ولا تسـعى إلـى تقـدير عناصـر غير ظاهرة لتُطابق بين هاتين البنيتين .

إنَّ مثل هذه الجمل لا تحتوي على علاقة إسنادية ، وهي بذلك لا تتوفر علـى مسند أومسند إليه ، فلا يمكن الحديث عن مسند دون وجود مسند إليه ؛ لأنهما عنصران متلازمان يقتضـي كلٌّ منهما الآخر . إن العلاقـة القائمـة بينهمـا هي علاقة استلزام تبادلي ، في حين أنَّ المركَّب الفعلي في الملفوظين (٢٦) و (٢٧) لم يرتبط بعنصر آخر ، إذ لـم ينضم إلـى مركَّب اسمي لتشكيل بنـاء الجملـة ، ومنـه لا يمكـن اعتبـاره مسـندا ، فكـلٌّ مـن الملفـوظين (٢٦) و (٢٧) عبـارة عـن جملـة متنقصـة إلى مركَّب فعلي ، ونمثل هذين الملفوظين بيانيا بالمشجَّرين الآتيين :





حيث تشير النقطتان الفاصلتان بين **ج** و (**م ف**) ، في المشجَّر الأول ، إلى تنقصف الجملة إلى مركَّب فعلي ، كما تشير النقطتان الفاصلتان بين (**ج**) و (**م ف**) من جهة ، وبين (**م ف**) و(**ف**) من جهة أخرى ، في المشجَّر الثاني ، إلى أنَّ الملفوظ يتكون من فعل ينوب في الوقت نفسه عن (**م ف**) و (**ج**) .

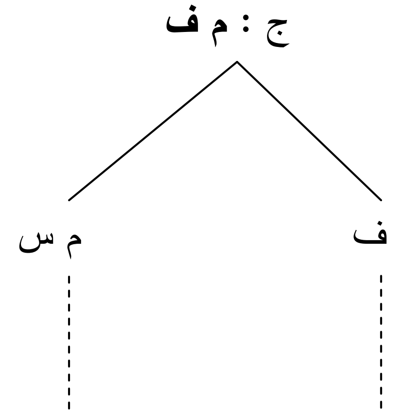
ولا يختلف الفعلان الماضي والمضارع في هذا النمط عن فعل الأمر ، وهو ما يوضحه الملفوظان الآتيان :

٢٨- ﴿ يَغْشَى النَّاسَ ﴾ (القرآن الكريم ، ١١/٤٤)

٢٩- سافرَ أمسِ

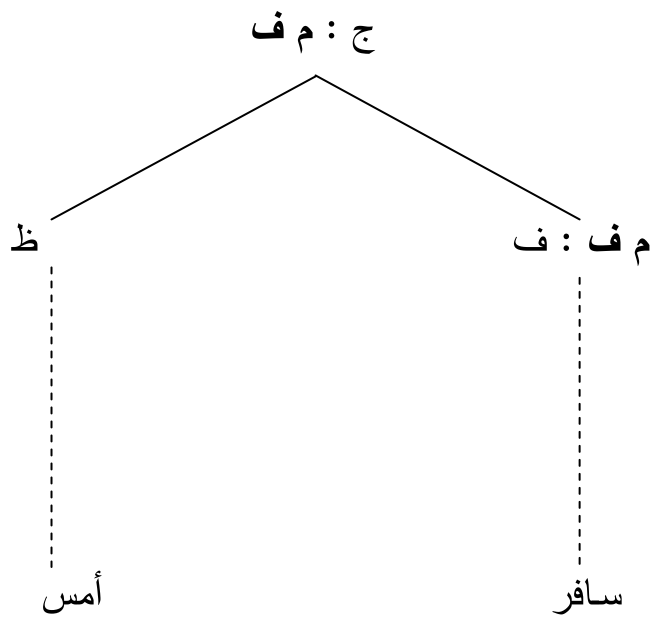
ينتمي الملفوظ (٢٨) إلى قسم المركَّبات الفعلية ، وهو يتشكَّل من الفعل المضارع " يغشى " والمركَّب الاسمي " الناسَ " ، والفعل هنا متضمن لمعنى المحدَّث عنه " هو " ، والذي أغنت عن ظهوره صيغة الفعل والسياق اللغوي ، وتتعامل التركيبية مع العناصر اللغوية التي تظهر صراحة في الملفوظ ، وفي حالة غياب عنصر من هذه العناصر على المستوى الشكلي لا تسعى إلى تقديره ؛ لأنَّ تقدير عناصر لغوية غير ظاهرة يؤدي إلى المساواة بين البنيتين التركيبية والدلالية ، وهما في الواقع بنيتان مختلفتان تماما ، من حيث إنَّ الأولى متصلة بالعلاقات القائمة بين وحدات الملفوظ ، في حين أن الثانية متصلة بالمعنى ، وبناء على ذلك لا حاجة إلى تقدير عنصر لغوي يمثل المسند إليه ، فالوضعية التلفظية تقوم مقام ذلك ، ومنه لا وجود لمسند إليه في هذا الملفوظ ، وتبعا لذلك لا يمكن اعتبار المركَّب الفعلي(يغشى الناسَ) مسندا ؛ لأن وظيفة المسند تتحدد بانضمام مركَّب فعلي إلى مركَّب اسمي لتشكيل جملة خروجية ، وبالتالي لا يتوفر الملفوظ (٢٨) على مسند ولا على مسند إليه ، فهو عبارة عن جملة غير إسنادية متنقصفة إلى مركَّب فعلي ، وإن كانت دلاليا تتضمن مفاعلين اثنين لم يظهر أحدهما .

ونجد أنَّ المركَّب الاسمي " الناسَ " عنصر ضروري في هذا المركَّب الفعلي الخروجي ، وبما أنه ضميم للفعل فهو يشغل وظيفة المتمِّم الفعلي ، إذ إن العنصر الذي ينضم إلى الفعل بكيفية إلزامية لتشكيل مركب فعلي يكون متمِّما لهذا الفعل ، ويمكن تمثيل الملفوظ (٢٨) بيانيا بالمشجر الآتي :



ويتشكل الملفوظ (٢٩) من نواة فعلية وعنصر لغوي آخر ، حيث نجد أنَّ له مؤلفين مباشرين هما : الفعل الماضي " سافر " و الظرف " أمس " ، يُشكِّلان بترابطهما مركبا فعليا دخوليا يمثل فيه الظرف توسعةً ، ويوافق المركَّب الفعلي (سافرَ أمسِ) على المستوى الإخباري الحديثَ أو الخبر ، أمَّا المركَّب الاسمي الموافق للمخبر عنه فلم يظهر على المستوى الشكلي لهذا الملفوظ ، وإنما أشارت إليه علامة الشخص الممثَّلة في الفتحة اللاحقة بالفعل ، فالحديث في الملفوظ (٢٩) عن المفرد الغائب ، ومنه نجد أن هذا الملفوظ عبارة عن جملة متنقصفة إلى مركَّب فعلي ، فهو

جملة غير إسنادية ، ومنه لا تتوفر هذه الجملة الموجزة على طرفي الإسناد ، إذ لا وجود للمسند والمسند إليه فيها ، أمَّا الظرف " أمسِ " فهو يشغل وظيفة المكمِّل في هذه الجملة ؛ لكونه مؤلفا مباشرا لمركَّب فعلي دخولي ، فهو ينضمُّ إلى مركَّب فعلي متنقصف إلى فعل بكيفية اختيارية ، وهذا ما يوضحه التمثيل البياني الآتي :



في هذا المشجَّر تشير النقطتان الفاصلتان بين **ج** و **(م ف)** إلى تنقصف الجملة إلى مركَّب فعلي ، كما يشير تكرر الرمز **(م ف)** إلى دخولية المركَّب الفعلي ، وقد تفرَّع عنه **ظ** و **(م ف)** ، وبالتالي يكون الظرف توسعةً له ، وهذا ما يجعله يشغل وظيفة المكمِّل .

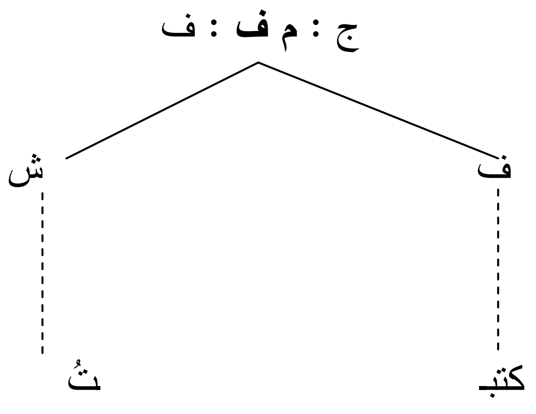
٣٠- كتبْتُ

٣١- ﴿ **سَمِعْنَا وَ أَطَعْنَا** ﴾(القرآن الكريم ، ٢٨٥/٢)

يرى النحاة العرب أن تاء الفاعل في مثل الملفوظ (٣٠) مسندٌ إليه ، فالضمير المتصل " تُ " المبني على الضم في محل رفع فاعل ، يقول ابن يعيش : « لا فرق بين إسناد الفعل إلى

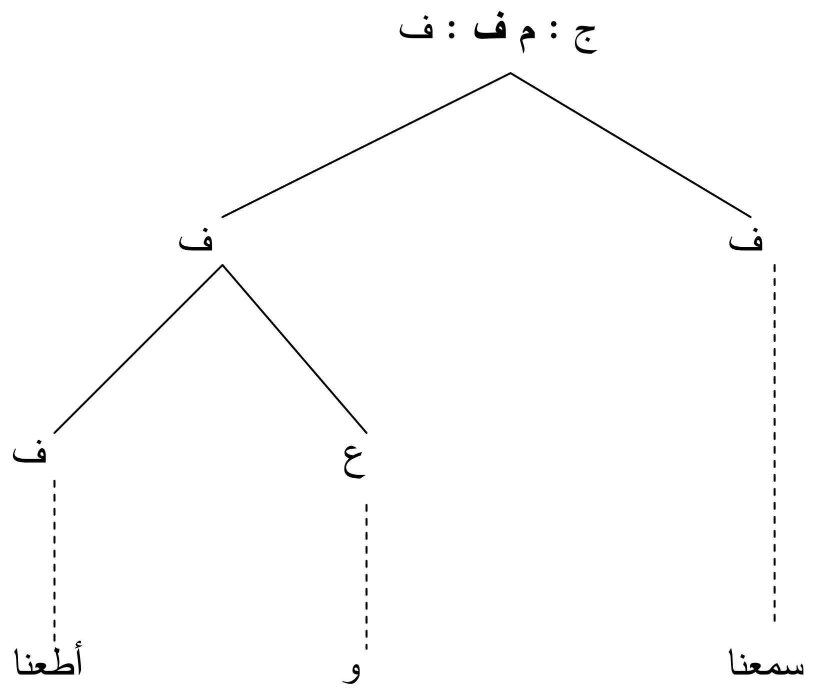
الفاعل الظاهر وبين إسناده إلى المضمر من جهة حصول الفائدة ، واشتغال الفعل بالمضمر كاشتغاله بالظاهر ، إلاَّ أنك إذا أسندته إلى ظاهر كان مرفوعا وظهر الإعراب فيه ، وإذا أسندته إلى مضمر لم يظهر الإعراب فيه لأنه مبني ، وإنما يُحكم على محله بالرفع ، فإذا قلت ضربتُ كانت التاء في محل رفع لأنها الفاعلة »(ابن يعيش ، د ت ، ٧٦/١) ، ومنه فالملفوظ (٣٠) عندهم جملة إسنادية ، المسند فيها هو الفعل " كتبـ " المبني على السكون ، والمسند إليه هو الضمير المتصل " تُ " الذي يسمونه تاء الفاعل .

أما نحن فنرى أنَّ الضمير المتصل " تُ " صيغم مقيَّد وليس حرا ، فلا يمكن فصله عن الفعل بعنصر آخر ، فهو يشكل مع الفعل كلمة واحدة ولا يظهر في الاستعمال منفردا ، وضرورة اتصاله بالفعل تجعل منه مؤلفا مباشرا للفعل لا للجملة ، وقد أشار توراتيي إلى ذلك بقوله : « ضمائر الشخص التي ترافق الصيغ الفعلية لا يمكن فصلها عن الفعل ببدل (Apposition) على عكس المركَّب الاسمي المسند إليه ، لذلك نعتقد أن ضمير الشخص مؤلف مباشر للفعل لا للجملة »(Touratier ، ١٩٧٧ ، ٣٨) . فالملفوظ (٣٠) بناء دخولي مؤلفاه المباشران هما الفعل وضمير الشخص ، ولا يمكن اعتبار ضمير الشخص مسندا إليه ؛ لأن هذه الوظيفة تختص بمؤلف مباشر للجملة ، في حين أن الضمير"تُ " مؤلف مباشر للفعل وليس للجملة ، فهو في علاقة مع الفعل الذي ينضم إليه ، وبالتالي لا يكون ضميما إلى المركَّب الفعلي ، والجملة هنا متنقصفة إلى مركَّب فعلي يأخذ الوضع التركيبي للفعل ، ونمثِّل الملفوظ (٣٠) بالمشجر الآتي :



وتأخذ جميع الضمائر المتصلة نفس الوضع التركيبي ، فالضمير " نا " يكون مؤلفا مباشرا للفعل الذي يتصل به ، فنجد أن الملفوظ (٣١) يتألف من فعلين معطوف أحدهما على الآخر ، فالفعل " أطعنا " معطوف على الفعل " سمعنا " بعاطف هو الواو ، والضمير المتصل " نا " مؤلف مباشر للفعل الأول ، وهو أيضا مؤلف مباشر للفعل الثاني ، وهذا الضمير في كلا الفعلين ليس مسندا إليه ؛ لأنه لا ينضم إلى مركَّب فعلي لتشكيل جملة خروجية ، ولا يأخذ أيٌّ من الفعلين

وظيفة المسند ؛ لأنه لا يمكن الحديث عن المسند في غياب المسند إليه ، وبالتالي فنحن أمام جملة غير إسنادية لا تحتوي على مسند ولا على مسند إليه . فالملفوظ (٣١) يأخذ الوضع التركيبي للجملة ، لكنه ينتمي إلى قسم الأفعال ، فهو جملة متنقصفة إلى مركَّب فعلي تتقصف بدوره إلى فعل ، ويمكن تمثيله بيانيا بالمشجَّر الآتي :



من هنا نخلص إلى أن المركَّب الفعلي إذا لم ينضم إلى مركَّب اسمي ؛ فإنه يشكِّل ملفوظا مستقلا يعمل عمل الجملة ، وتكون الجملة بذلك متنقصفة إلى مركَّب فعلي ولا تحتوي على عنصري الإسناد ، فهي جملة غير إسنادية لا وجود للمسند والمسند إليه فيها .

خاتمة

تلك هي الأنماط الأساسية للمركَّب الفعلي في العربية ، وقد بيَّنا من خلالها مختلف العناصر التي يمكن أن تدخل في تشكيل هذا المركَّب ، وما تشغله تلك العناصر من وظائف تركيبية ، معتمدين على مفهوم علاقي في تحديد هذه الوظائف ، فوظيفة المتمِّم الفعلي يشغلها مؤلف مباشر لمركَّب فعلي يكون ضميما للفعل ، وهذا العنصر ينضم إلى الفعل لتشكيل مركَّب فعلي خروجي ، أما وظيفة المكمِّل فيشغلها مؤلف مباشر لمركَّب فعلي يكون توسعة لهذا المركَّب ؛ أي أن المكمِّل عنصر اختياري في مركب فعلي دخولي ، وقد رأينا أن علاقتي الانتماء والضم تحددان بشكل دقيق الوظائف التركيبية لمؤلفات الجملة ، فالمتمِّم الفعلي والمكمِّل ينتميان إلى مركَّب فعلي ، وبينما ينضم الأول بكيفية إلزامية إلى الفعل ، فإن الثاني ينضم بشكل اختياري إلى مركَّب فعلي لتشكيل مركَّب فعلي دخولي ، وقد يحتوي المركَّب الفعلي على أحدهما أو كليهما معا ، كما أن المركَّب الفعلي قد يخلو منهما أحيانا ، فيأتي في أبسط صورة ، حيث يكون متنقصفا إلى فعل .

ويؤدي المركَّب الفعلي في الملفوظ ذي الطابع الخروجي وظيفة المسند ، وذلك بانضمامه بكيفية إلزامية إلى مركَّب اسمي يشغل وظيفة المسند إليه ، فالعلاقة بين المسند والمسند إليه هي علاقة استلزام تبادلي ، ولا وجود لأحدهما إلا بوجود الآخر ، وإذا لم يظهر المركَّب الاسمي المرفوع في البنية الشكلية للملفوظ تكون الجملة مختزلة إلى مركَّب فعلي ، ولا يمثل هذا المركَّب الفعلي المسندَ على المستوى التركيبي ؛ وذلك لعدم ظهور المركَّب الاسمي المسند إليه ، صراحة في الملفوظ ، فالجملة في هذه الحالة غير إسنادية لا وجود للمسند ولا للمسند إليه فيها ، أما إذا تقدم المركَّب الاسمي على المركَّب الفعلي فإننا نكون أمام جملة خروجية ، يكون الفعل فيها قد

تنقصف عن مركَّب فعلي تنقصف بدوره عن جُميلة ، في حين يشغل المركَّب الاسمي المتقدم في الجملة وظيفة المتطرِّف .

لقد سعيت في بحثي هذا" **البنية التركيبية للمركب الفعلي في العربية** " إلى تحديد العلاقات القائمة بين الفعل باعتباره نواة المركَّب الفعلي وبقية العناصر الداخلة في تشكيل هذا المركَّب ، ومن خلال هذه العلاقات قمت بتحديد الوظائف التركيبية للمؤلفات المباشرة للمركَّب الفعلي في العربية ، وذلك بعد أن عيَّنت هذه المؤلفات . والثابت أنه لا وجود لمصطلح المركَّب الفعلي عند النحاة العرب القدامى ، حيث قصروا وظيفة المسند في الجملة الفعلية على الفعل وحده ، أما اللغويون العرب المحدثون فقد اختلفوا في المركَّب الفعلي على المستويين النظري والإجرائي ، إذ يتسع مفهومه ويضيق باختلاف النظريات المعتمدة في التحليل التركيبي للجملة العربية .

إن المركَّب الفعلي مفهوم لغوي شديد الأهمية في تحليل الجملة العربية إلى مؤلفاتها المباشرة ، وقد اعتمدنا في تحديد هذا المفهوم على نظرية وظيفية حديثة قدَّمها اللغوي الفرنسي ك . توراتيي (Christian Touratier) . تعتمد هذه النظرية التركيبية على طريقة التحليل إلى المؤلفات المباشرة كأداة إجرائية في تحليل التراكيب اللغوية ، ومن ثَمَّ فهي تنظر إلى الجملة باعتبارها بناء متدرجا في مستويات متتالية ، انطلاقا من الوحدة التركيبية الكبرى (الجملة) ووصولا إلى الوحدات الصغرى (الصياغم) ، وتركِّز هذه النظرية على العلاقات القائمة بين المؤلفات المباشرة للملفوظ في تحديد الوظائف التركيبية ، ومنه فإنها ترى أن الوظيفة التركيبية مفهوم علاقي بنائي ، يسهم موضعُ كل عنصر في البنية في تحديد وظيفة هذا العنصر من خلال علاقتي الانتماء والضم ، فوظيفة العنصر تتحدد بحسب نوع البناء الذي يدخل في تشكيله ونوع المؤلف الذي ينضم إليه .

وبعد تطبيقي لهذه النظرية التركيبية في تحديد المؤلفات المباشرة للمركب الفعلي في العربية ، وفي تعيين الوظائف التركيبية التي تشغلها هذه المؤلفات خلصت إلى أن وظيفة المسند في الجملة الفعلية ليست مقصورة على الفعل وحده ، إذ يشغلها المركَّب الفعلي المكوَّن من الفعل وما ينضم إليه من عناصر سواء كانت هذه العناصر ضرورية أم اختيارية ، حيث يمثل الفعل نواة هذا المركَّب ، وتتشكِّل العناصر الضرورية بانضمامها إلى الفعل مركَّبا فعليا خروجيا ، يمكن توسيعه بإضافة تلك العناصر الاختيارية للحصول على مركَّب فعلي دخولي ، ويكون كل عنصر ضروري في المركَّب الفعلي متمِّما للفعل ، أما العنصر الاختياري فهو يشغل وظيفة المكمِّل ، وبالتالي يكون المتمِّم الفعلي ضميما للفعل ، والمكمِّل توسعة للمركَّب الفعلي ، ومن ثَمَّ يتألف المركَّب الفعلي الخروجي من فعل متعدٍّ وعنصر ضروري (أو أكثر) يكون متمِّما لهذا الفعل ، في حين يحتوي المركب الفعلي الدخولي على عنصر اختياري (أو أكثر) يشغل وظيفة المكمِّل ، وقد يحتوي هذا المركب الفعلي على المتمِّم الفعلي والمكمِّل معا .

ويأتي المركَّب الفعلي في الجملة الفعلية العادية متقطعا ، بحيث يفصل المركَّب الاسمي المسند إليه بين عناصره ، ولا يؤثر هذا التقطع الحاصل على مستوى التسلسل الخطي في البنية التركيبية للجملة ، كما قد يأتي المركَّب الفعلي متنقصفا إلى فعل في الملفوظات ذات البنية المركِّبية (ف + م س) ، أو متنقصفا عن جُميلة في الملفوظات التي يتقدم فيها المركَّب الاسمي .

هذه هي أهم النتائج التي وصلت إليها في دراستي للبنية التركيبية للمركب الفعلي في العربية ، وإن أكن وُفِّقت في هذا العمل فإن توفيقي من الله وحده ، وإن يكن غير ذلك فحسبي أني اجتهدت ، وأرجو أن أكون قد قدَّمت إضافة مفيدة في التحليل التركيبي لمختلف أنماط المركَّب الفعلي في العربية ، وفي ذلك خدمة لهذه اللغة وإثراء للبحث العلمي فيها .

ملحق :
معجم المصطلحات

معجم المصطلحات

La préposition	الأداة
La commutation	الاستبدال
Le nom	الاسم
La prédication	الإسناد
La construction	البناء
La construction exocentrique	البناء الخروجي
La construction endocentrique	البناء الدخولي
La structure	البنية
La structure syntaxique	البنية التركيبية
La structure syntagmatique	البنية المركبية
L'analyse syntaxique	التحليل التركيبي
L'analyse en constituants immédiats	التحليل إلى المؤلفات

	المباشرة
La syntaxe	التركيبية (علم التراكيب)
La transitivité	التعدية
La Discontinuité	التقطع
L'expention	التوسعة
Le paradigme	الجدول الاستبدالي
La phrase	الجملة
La phrase nominale	الجملة الاسمية
La phrase verbale	الجملة الفعلية
Phrase noyau	الجملة النواة
La proposition	الجُميلة
Le thème	الحديث (الخبر)
La catégorie syntaxique	الصنف التركيبي
Le morphème	الصيغم
La morphologie	الصيغية (علم الصرف)
L'adjonction	الضميم
L'adverbe	الظرف
La coordination	العطف
Le noeud	العقدة
Les relations	العلاقات
L'agent	الفاعل
Le verbe	الفعل
La linguistique	اللسانيات (علم اللغة)

Le constituant	المؤلف
Le constituant immédiat	المؤلف المباشر
L'extraposition	المتطرف
Le compliment de verbe	المتمم الفعلي
Le rhème	المحدث عنه
Le déterminant	المحدد
Le syntagme	المركب
Le syntagme prépositionnel	المركب الأداتي
Le syntagme nominal	المركب الاسمي
Le syntagme verbal	المركب الفعلي
Le prédicat	المسند
Le sujet	المسند إليه
L'arbre	المشجَّر
Les actants	المفاعلات
Le circonstant	المكمِّل
L'énoncé	الملفوظ
La grammaire traditionnel	النحو التقليدي
La sous catigorisation	النقصفة
La fonction syntaxique	الوظيفة التركيبية
La phrase minimale	جملة صغرى
La valence de verbe	قدرة الفعل

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية :

* القرآن الكريـم ، برواية ورش عن نـافع .

١- ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن) ، ١٩٩٥ ، ط ١ ، أسرار العربية ، تحقيق فخر صالح قداره ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان .

٢- ابن السرَّاج (أبو بكر محمد بن سهل) ، ١٩٨٨ ، الأصول في النحو، تحقيق : د . عبد الحسين الفتلي ، ط ٣ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

٣- ابن الناظم (بدر الدين محمد) ، ٢٠٠٠ ، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

٤- ابن جنِّي (أبو الفتح عثمان) ، ١٩٧٢ ، اللُّمع في العربية ، تحقيق: فائز فارس ، دار الكتب الثقافية ، الكويت .

٥- ابن جني (أبو الفتح عثمان) ، د ت ، الخصائص ، تحقيق : محمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت .

٦- ابن عقيل (بهاء الدين) ، ١٩٨٥ ، شرح ابن عقيل ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط٢ ، دار الفكر ، دمشق ، سوريا .

٧- ابن مالك (أبو عبد الله محمد) ، ٢٠٠٠ ، شرح الكافية الشافية ، تحقيق : علي محمد معوَّض وعادل أحمد عبد الموجود ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

٨- ابن هشام (جمال الدين) ، ١٩٨٢ ، شرح مقدمة الإعراب بـ " حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب " ، طبع وتصحيح الشيخ محمد شمام ، دار بوسلامة ، تونس .
٩- ابن هشام (جمال الدين) ، ٢٠٠٣ ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب ، ط ٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
١٠- ابن هشام (جمال الدين) ، ٢٠٠٤ أ ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق : صلاح عبد العزيز علي السيِّد ، ط١ ، دار السلام ، القاهرة ، مصر .
١١- ابن هشام (جمال الدين) ، ٢٠٠٤ ب ، شرح قطر الندى وبل الصدى ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت .
١٢- ابن هشام (جمال الدين) ، ٢٠٠٥ ، شرح شذور الذهب ، تحقيق : بركات يوسف هبود ، مراجعة وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي ، ط ١ ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان .
١٣- ابن يعيش (موفق الدين) ، د ت ، شرح المفصل ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان .
١٤- الأستراباذي (رضي الدين) ، ١٩٩٨ ، شرح كافية ابن الحاجب ، قدَّم له ووضع حواشيه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب ، ط١ ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
١٥- الجارم (علي) ومصطفى أمين ، ٢٠٠٤ ، النحو الواضح في قواعد اللغة العربية ، الطبعة الشرعية ، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر .
١٦- الجرجاني (عبد القاهر) ، ١٩٩٥ ، دلائل الإعجاز ، تحقيق : محمد التنجي ، ط ١ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .
١٧- الزمخشري (أبو القاسم محمود) ، ١٩٩٣ ، المفصل في صنعة الإعراب ، تحقيق : علي بوملجم ، ط١ ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، لبنان .
١٨- الشاوش (محمد) ، ١٩٨٣ ، ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية ، سلسلة اللسانيات ، عدد ٥ ، نشر مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية ، المطبعة العصرية ، تونس .
١٩- الشمسان (أبو أوس إبراهيم) ، ١٩٨٦ ، الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه ، ذات السلاسل للطباعة والنشر ، الكويت .
٢٠- العكبري (أبو البقاء) ، ١٩٩٥ ، اللباب في علل البناء والإعراب ، تحقيق : غازي مختار طليمات ، ط ١ ، دار الفكر ، دمشق ، سوريا .

٢١- الكشو (صالح) ، ٢٠٠٠ ، خمسة دروس في فقه اللغة العربية ، مركز النشر الجامعي ، تونس .
٢٢- المبرد (أبو العباس محمد) ، ١٩٩٩ ، المقتضب ، تحقيق : حسن حمد ، مراجعة إميل بديع يعقوب ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
٢٣- المجدوب (عز الدين) ، ١٩٩٨ ، المنوال النحوي العربي ، قراءة لسانية جديدة ، ط ١ ، دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع ، صفاقس ، تونس .
٢٤- المخزومي (مهدي) ، ٢٠٠٥ ، في النحو العربي نقد وتوجيه ، ط٢ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد .
٢٥- المهيري (عبد القادر) ، ١٩٦٦ ، الجملة في نظر النحاة العرب ، حوليات الجامعة التونسية ، عدد ٣ .
٢٦- الهاشمي (أحمد) ، ٢٠٠٢ ، القواعد الأساسية للغة العربية ، تحقيق : محمد أحمد قاسم ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، لبنان .
٢٧- الهذيلي (يحيى) ، ٢٠٠٦ ، الفضلة في النحو العربي – المفاعيل – ، ط ١ ، مطبعة التسفير الفني ، صفاقس ، تونس .
٢٨- أنيس (إبراهيم) ، ٢٠٠٣ ، من أسرار اللغة ، ط ٨ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، مصر .
٢٩- بضياف (سعاد) ، ٢٠٠٥ ، وظيفة المسند إليه في الجملة العربية ، مذكرة ماجستير في لسانيات اللغة العربية ، جامعة ورقلة ، الجزائر .
٣٠- بلعيد (صالح) ، ١٩٩٤ ، التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر .
٣١- حسان (تمَّام) ، ١٩٧٩ ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ط ٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .
٣٢- حسان (تمَّام) ، ٢٠٠٥ ، الخلاصة النحوية ، ط ٢ ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر .
٣٣- حساني(أحمد) ، ١٩٩٣ ، السمات التفريعية للفعل في البنية التركيبية ، مقاربة لسانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر .
٣٤- حسن (عباس) ، د ت ، **النحو الوافي** مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة ، ٤ أجزاء .

٣٥- حماسة (عبد اللطيف محمد) ، ٢٠٠١ ، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، دار غريب ، القاهرة ، مصر .

٣٦- حماسة (عبد اللطيف محمد) ، ٢٠٠٣ ، بناء الجملة العربية ، دار غريب ، القاهرة ، مصر .

٣٧- حميدة (مصطفى) ، ١٩٩٨ ، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية ، الشركة المصرية العالمية للنشر ، القاهرة .

٣٨- خليل (إبراهيم محمود) ، ٢٠٠٧ ، في اللسانيات ونحو النص ، دار المسيرة ، عمَّان ، الأردن .

٣٩- دباش (عبد الحميد) ، ٢٠٠٣ ، الجملة العربية والتحليل إلى المؤلفات المباشرة ، الأثر مجلة الآداب واللغات ، عدد ٢ ، جامعة ورقلة ، الجزائر .

٤٠- دباش (عبد الحميد) ، ٢٠٠٤ ، بين قدرة الفعل وتعديته ، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية ، عدد ٦ ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر .

٤١- دباش (عبد الحميد) ، ٢٠٠٥ ، الوضع التركيبي للمركب الاسمي المتقدم على الفعل ، مجلة جامعة قطر للآداب ، عدد ٢٧ .

٤٢- دباش (عبد الحميد) ، ٢٠٠٦ ، بنية الجملة والترجمة من خلال القرآن الكريم ، مجلة آفاق الثقافة و التراث ، عدد ٥٥ ، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ، دبي ، الإمارات العربية المتحدة .

٤٣- رومان (أندري) ، ١٩٩٩ ، النحو العربي ، تر: علاء إسماعيل وخلف عبد العزيز ، منشورات جامعة المنيا ، مصر .

٤٤- سيبويه (أبو بشر عمرو) ، د ت ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت .

٤٥- طحان (ريمون) ، ١٩٨١ ، الألسنية العربية ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، لبنان .

٤٦- مارتيني (أندريه) ، ١٩٩٩ ، مباديء اللسانيات العامة ، ترجمة سعدي زبير ، دار الآفاق ، الجزائر .

٤٧- ميهوبي (الشريف) ، ٢٠٠٣ ، أفعال الكينونة في العربية الدلالة والاستخدام ، دراسة لغوية منشورة بمجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، العدد ٨ (عدد خاص) ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، الجزائر .

٤٨- نحلة (أحمد محمود) ، ١٩٩١ ، نظام الجملة في شعر المعلَّقات ، دار المعرفة الجامعية ، مصر .

المراجع الأجنبية :

1- Debbache (Abdelhamid) , 1992 , Le prédicat syntaxique en arabe , thèse de doctorat nouveau régime , Université de Provence , centre aix-en-Provence , France .

2- Debbache (Abdelhamid) , 2002 , Les Constituants Immédiats de la phrase , revue El-athar , Université Ouergla , Faculté des lettres et sciences humaines , Série 1.

3- Dubois (Jean) , et autres , Dictionnaire de linguistique , librairie larousse , Paris , France , 1973 .

4- Grevisse (Maurice) , 1980 , Le Bon Usage , onzième édition , 2 tirage , édition Duculot , Paris .

5- Martinet (André) , 1985 , Syntaxe Générale , Armand Colin , Paris , France .

6- Martinet (André) , 1991 , Elément de linguistique générale , Quatrième édition , Deuxième tirage , Armand Colin , Paris , France .

7- Touratier (Christian) , 1977 , « Comment définer les fonction syntaxiques » , in Bulletin de la Société linguistique de Paris , Librairie Klincksieck , Paris , France .

8- Touratier (Christian) , 1989a , Structure de la phrase simple en arabe , in Bulletin de la société linguistique de Paris , Librairie Klincksiek , Paris , France .

9- Touratier (Christian) , 1989b , Esquisse d'analyse syntaxique , L'information gramaticale , n° 43 , paris .

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت
وإليه أنيب